



الأبعاد الجيوبوليتيكية لغاز شرق المتوسط
The Geopolitics of Natural Gas
in the East Mediterranean

د/ زينب عبد العال سيد

مدرس بقسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة بني سويف





المستخلص

اصبح الغاز الطبيعي مورداً مهماً من موارد الطاقة الأساسية، وأحد أهم المقومات الأساسية لتحقيق القدرة الشاملة للدولة، ومن ثم تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأبعاد الجيوبوليتيكية لغاز شرق البحر المتوسط، حيث تتناول الامتداد الجغرافي لإقليم شرق المتوسط وأهم حقول الغاز المكتشفة في دوله، من أجل إبراز التفاعلات الجيوبوليتيكية بين دول الإقليم، نتيجة للاكتشافات المتتالية الهائلة من الموارد الهيدروكربونية البحرية في دوله. كما تستعرض الدراسة أهم أسباب وفرص التعاون بين دول شرق المتوسط لتحقيق الاستفادة والاستغلال الأمثل لتلك الموارد، وما تحمله من طموحات اقتصادية تحقق لدوله الاستقرار والتنمية. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

- أدت اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط إلى صراع سياسي وأمني معقد، يصعب معه إيجاد الحلول للتحديات التي تواجه مستقبل الغاز في منطقة شرق المتوسط.
- لا بد أن يتحقق قدر معين من التعاون بين دول شرق المتوسط، لضمان استخراج موارد الغاز البحرية، بطريقة مجدية اقتصادياً وأمنياً سياسياً لجميع الأطراف.
- لا بد أن تنظر دول منطقة شرق المتوسط إلى أبعد من المصالح الاقتصادية والسياسية قصيرة المدى، وذلك من خلال الانخراط في اتفاقيات دائمة تعمل على إزالة أي توتر سياسي من شأنه تعطيل عمليات استخراج الغاز وتصديره.

الكلمات المفتاحية: الأبعاد الجيوبوليتيكية، غاز شرق المتوسط، الحدود البحرية، جيوبوليتيكا الطاقة، أمن الطاقة

Abstract

Natural gas has become an important source of basic energy resources, and one of the most basic ingredients to achieve the comprehensive capacity of the state, and then this study aims to identify the geopolitical dimensions of the eastern Mediterranean gas, as it deals with the geographical extension of the Eastern Mediterranean region and the most important gas fields discovered in its countries, in order to Highlighting the geopolitical interactions between the countries of the region, as a result of the massive successive discoveries of marine hydrocarbon resources in their countries. The study also reviews the most important reasons and opportunities for cooperation between the countries of the eastern Mediterranean to achieve optimal utilization and exploitation of these resources, and the economic ambitions they bear to achieve stability and development for their countries.

The study concluded a number of results, most notably:

- The gas discoveries in the eastern Mediterranean have led to a complex political and security conflict, with which it is difficult to find solutions to the challenges facing the future of gas in the eastern Mediterranean region.
- A certain amount of cooperation must be achieved between the countries of the eastern Mediterranean, to ensure the extraction of offshore gas resources, in an economically feasible and politically safe manner for all parties.
- The countries of the Eastern Mediterranean region must look beyond short-term economic and political interests, by engaging in permanent agreements that work to remove any political tension that would disrupt gas extraction and export operations.

Keywords: geopolitical dimensions, eastern Mediterranean gas, maritime borders, energy geopolitics, energy security



المقدمة:

تعتبر موارد الطاقة عنصراً أساسياً في جغرافية الدول، نظرًا لأنها من أهم المقومات الأساسية لتحقيق القدرة الشاملة للدولة، وامتلاك مصادرها المختلفة عامل مهم من عوامل قوة الدولة، ولا يزال الهدف السياسي والاقتصادي الرئيسي للدولة هو تأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة الضرورية لعملية التنمية، لذلك فإن العلاقة بين الجيوبوليتيكا، بوصفها العلم الذي يهتم بدراسة أثر العوامل الجغرافية في القرار السياسي، والطاقة ليست ظاهرة وليدة العصر الحالي، وإنما هي فكرة قد استحوذت منذ زمن على عقول قادة الدول العظمى من أجل الحصول على المزيد من موارد الطاقة اللازمة لاحتياجاتهم الاقتصادية والتجارية وتعزيز قدراتهم السياسية والعسكرية، وقديماً قال "نابليون" أن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها⁽¹⁾.

وقد كانت الطاقة عاملاً حاسماً لحروب القرن الماضي، وحدد امتلاكها وتأمين الاحتياطي منها الرابعون والخاسرون في تلك الحروب، ولهذا الغرض تحاول القوى الكبرى والاقتصادات الناشئة البحث والتنقيب عن مصادرها، كما أن تأمين إمداداتها، خاصة في شكل النفط أو الغاز الطبيعي، لا يزال أحد الاعتبارات المهمة

1) Adil Rana Rajpoot and Sharyl Naem (2020): Geopolitics of Energy Pipelines: Case Study of TAPI and IP gas Pipelines, International Journal on Integrated Education, vol. 3, no. 8, p. 16. Also:

- Carlos Pscual (2015): The New Geopolitics of Energy, Center on Global Energy Policy, Columbia University in the City of New York, p. 5.

- Hermann Frederick Eilts (1994): The Geopolitics of Energy, Paper presented at the 13th International Oil and Gas Markets Conference, Calgary, Alberta, Canada, September 26-27, 1994, sponsored by the Canadian Energy Research Institute (CERI) and the Calgary Chamber of Commerce, pp. 421-432.



في صنع القرار السياسي، لاسيما وأنها أداة فاعلة من أدوات السياسة الخارجية في أيدي الدول التي تمتلك مصادرها⁽¹⁾.

ويعتبر أمن الطاقة energy security أحد أهم القضايا الجيوبوليتيكية المعاصرة، وأصبح الوصول إلى الطاقة الرخيصة والمأمونة أمرًا ضروريًا لنشأة الاقتصادات الحديثة، وبرز الطابع الجيوبوليتيكي لموارد الطاقة بوضوح في وقت مبكر من الحرب العالمية الثانية، عندما قيّد نقص الوقود القدرات الهجومية للقوات الألمانية في كثير من الأحيان، وتزايدت أهمية الطاقة كعامل جيوبوليتيكي حاسم في أوائل السبعينيات، حينما فرضت دول منظمة "الأوبك" OPEC حظرًا نفطيًا oil embargo خلال حرب يوم الغفران ضد إسرائيل كاد أن يؤدي بالغرب إلى حافة الانهيار الاقتصادي، وأسهم هذا الحظر في إحداث هزة عنيفة لأسس النظام السياسي والاقتصادي للقوى الغربية، التي تبين لها صعوبة إدارة الاقتصاد العالمي بمفردها، دون مشاركة الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم "أمن الطاقة" له تعريفات متعددة، تختلف أحيانًا من دولة إلى أخرى وفقًا للسياسات التي تتبعها الدولة في مجال الطاقة توفيرًا واستهلاكًا، وهو مصطلح شامل يربط بين كل من الطاقة والنمو الاقتصادي والقوة السياسية، وأورد له "بينجامين سوفاكول" Benjamin Sovacool في مدخله إلى أمن الطاقة The Routledge Handbook of Energy Security نحو 50 تعريفًا، منها تعريف مركز أبحاث الطاقة في آسيا والمحيط الهادئ: "هي قدرة الاقتصاد على ضمان إمدادات الطاقة بطريقة مستدامة وفي وقت الحاجة إليها عند

1) Sergey Paltsev (2016): The Complicated Geopolitics of Renewable Energy, Bulletin of the Atomic Scientists, p. 1.

2) Andrew Stephen Campion (2016): The Geopolitics of Red Oil: Constructing the China threat through energy security, Routledge, London, p. i.



مستوى سعري لا يؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي⁽¹⁾، ومن ثم يقوم أمن الطاقة على أربعة ركائز هي:

- أ. الأمن، ويشير إلى أمن البنية التحتية ونظم المعلومات المتعلقة بالإنتاج والتخزين والنقل والتوزيع، وكذلك تنوع مصادر الواردات وطرق العبور.
- ب. السياسة الخارجية، وتشير إلى ما يمكن أن نطلق عليه "دبلوماسية الطاقة" **diplomacy of energy**، لأنها ترتبط بالعقود والاتفاقيات التي تضمن الوصول إلى الطاقة والحصول عليها في ظل نظام مستقر من العلاقات الدولية.
- ت. السياسة المحلية، وتتعلق بالسياسات الداخلية المرتبطة بقضايا الطاقة، ومن أمثلة ذلك الاستثمار في البنية التحتية للطاقة، والتكامل بين نظم الطاقة المختلفة، والاهتمام بمصدر الطاقة الأكثر استخداماً، وكذلك استراتيجيات التنوع **diversification strategies**.
- ث. اقتصاديات الطاقة، وترتبط بالتغيرات الناشئة في سوق الطاقة العالمي والتكنولوجيا المرتبطة بالكشف والبحث عن مصادرها.

أما جيوبوليتيكا الطاقة **geopolitics of energy** فيعرفها "إيان سكيت" Ian Skeet بأنها أثر الموقع الجغرافي للموارد الطبيعية على السياسات التي تتخذها الدول⁽²⁾، ويعرفها "مايكل برادشو" Michael Bradshaw بأنها أثر العوامل الجغرافية، كالتوزيع الجغرافي لمراكز العرض والطلب، على التحركات الحكومية وغير

1) Benjamin K. Sovacool (2011): Defining, Measuring, and Exploring Energy Security, In Benjamin K. Sovacool (Ed.), The Routledge Handbook of Energy Security, Routledge, London, pp. 3-6.

2) Ian Skeet (1995): Geopolitics of Energy, Paper presented at the 14th International Oil and Gas Markets Conference, Calgary, Alberta, Canada, September 25-26, 1995, sponsored by the Canadian Energy Research Institute (CERI) and the Calgary Chamber of Commerce, p. 265.



الحكومية لضمان إمدادات الطاقة من حيث الكفاية والكلفة المقبولة واستقرار الإمدادات⁽¹⁾.

ويدور الفكر الجيوبوليتيكي المعاصر في فلك الطاقة، وأصبح من الصعب تصور الجيوبوليتيكا المعاصرة بعيداً عن النظر في القضايا والمسائل المتعلقة بالطاقة بأنواعها المختلفة، سواء كانت في شكل الوقود الحفري أو الطاقة النووية أو غيرها من المصادر الأخرى التي يتم البحث عنها، فلم تعد تقوم الجيوبوليتيكا المعاصرة على مبدأ التوسع واحتلال الأراضي من أجل تحقيق القوة والوزن النسبي للدولة، كما كان سائداً في الفكر الجيوبوليتيكي الكلاسيكي الذي ارتبط بالنازية⁽²⁾، وإنما تحول اهتمامها إلى الموارد الطبيعية والسلع الضرورية اللازمة لقيام الدولة بوظائفها الداخلية والخارجية، ولأن الطاقة تتربع على قمة تلك السلع والموارد، أصبح هدف الجيوبوليتيكا الرئيسي هو السيطرة عليها، أو على الأقل تأمين الحصول عليها والوصول إليها، لاسيما وأن موارد الطاقة هي بمثابة القوة الدافعة driving force والمهيمنة، ليس فقط على مستوى الاقتصاديات الدولية الحديثة، وإنما أيضاً على مستوى السياسات الدولية، لذلك فهي الآن القاسم المشترك والعامل الرئيسي لمعظم المشاكل الجيوبوليتيكية، وهي مصدر الخلافات والنزاعات السياسية بين الدول، كالصراع التي تشهده أسواق الغاز الطبيعي بين الاتحاد الأوروبي والصين⁽³⁾.

ويرتبط النفط باعتباره مصدر الطاقة الأهم في العالم بالتنافس بين الدول في الحصول عليه وتأمين نقله ومصادره والاحتياطي منه، ومن ثم تحقيق المكاسب

1) Michael J. Bradshaw (2009): The Geopolitics of Global Energy Security, Geography Compass, vol. 3, no. 5, p. 1921.

2) Ana Campos and Carla Patrício Fernandes, op. cit., p. 25.

3) Andreas Goldthau, Kirsten Westphal, Morgan Bazilian, and Michael Bradshaw (2019): How the Energy Transition will Reshape Geopolitics, Nature, vol. 569, p. 29.



السياسية والاقتصادية، ولذلك فهو وثيق الصلة بالجيوبوليتيكا، ونظرًا لأن الغاز الطبيعي أصبح يوفر الحصة الأكبر من إمدادات الطاقة **energy supplies** عالميًا، فقد ارتبط هو الآخر بالجيوبوليتيكا، وهذا الارتباط بين الهيدروكربونات **hydrocarbons** والجيوبوليتيكا هو نتاج الدور الحاسم الذي يؤديه النفط والغاز في عمل الاقتصادات الحديثة، وحقيقة أن العديد من الدول المستهلكة لهذه الأنواع من الوقود تفتقر إلى الاحتياطات الكافية، جعلها تعتمد بشكل كبير على دول أخرى لسد هذا العجز، وما يزيد من الأمر تعقيدًا هو أن أغلب تلك الدول المصدرة لهذه الإمدادات غالبًا ما تكون مضطربة بالنزاعات والصراعات، ولضمان الوصول غير المنقطع لهذه الإمدادات، أقامت الدول المستهلكة الرئيسية علاقات وثيقة مع الدولة المصدرة، وفي بعض الحالات، استخدمت القوة العسكرية لحماية هذه الدول وخطوط الإمداد التي تربطها بالأسواق في داخلها، علاوة على أنه نظرًا للندرة النسبية لمصادر الطاقة، غالبًا ما تدخل الدول المستوردة لها في منافسة مع بعضها البعض للوصول إلى هذه الإمدادات، مما ينتج عنه صراع تنافسي على النفط والغاز⁽¹⁾.

وتهتم الجيوبوليتيكا بدراسة تأثير العلاقات الدولية في التغيرات الجغرافية التي تحدث لأي إقليم سياسي، من خلال الربط بين اتجاه السلوك السياسي والعسكري في عملية صنع القرارات السياسية للدولة وبين ظروف جغرافيتها الطبيعية والبشرية، إذ تعد العلاقات الدولية حقيقة ثابتة تتجلى صورها في التعاون والتنسيق بين المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي قد تنشأ عنها نزاعات وصراعات تسببها تعارض المصالح المختلفة بين الدول المتنازعة⁽²⁾، وتتأثر تلك النزاعات والصراعات إلى درجة كبيرة جدًا بالمصالح النفطية، لاسيما وأن الوصول

1) Michael T. Klare (2017): *The Changing Geopolitics of Oil and Gas*, In Timothy C. Lehmann (Ed.), *The Geopolitics of Global Energy: The New Cost of Plenty*, Lynne Rienner Publishers, Inc., London, p. 23.

2) وداد حماد مخلف (2012): الأبعاد الجيوبوليتيكية للعلاقات الدولية (العراق والكويت أنموذجًا): دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد 3، ص 67.



إلى المواد الخام بشكل عام وإلى الطاقة على وجه الخصوص هو الشغل الشاغل في العلاقات السياسية بين الدول⁽¹⁾.

وحيثما تظهر مصادر الطاقة تتولد الصراعات الإقليمية، وتتواجد القوى العظمى التي دائماً ما تضع مصادر الطاقة على أجندتها السياسية والعسكرية، وكما قال "هنري كيسنجر" Henry Kissinger وزير الخارجية الأمريكي السابق، "تحكم في الطاقة تتحكم في الدول" control energy and you control the nations، لذلك تعيش منطقة البحر الابيض المتوسط حالة من التصعيد والتوتر بين الدول المطلة عليه، بعد أن كشفت العمليات الجيولوجية وجود احتياطات كبيرة من الطاقة، التي تجعلها واحدة من أهم المناطق على خريطة الطاقة العالمية في المستقبل. ولذلك تدعي كل دولة مطلة على الحوض أحييتها في الحصول على الغاز والنفط من منطقة حوض البحر المتوسط، وتمثل منطقة شرق البحر المتوسط بؤرة صراع تاريخي قديم، فهناك صراع قائم بين تركيا وقبرص واليونان، وأيضاً بين إسرائيل والدول العربية. ومع اكتشاف الطاقة وعدم وجود تشريعات قانونية تخص تحديد حدود المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة تصاعدت حدة التوترات السياسية في المنطقة، ومن ثم شكلت الطاقة والحدود البحرية المحاور الرئيسية للصراع في المتوسط، فالحدود البحرية لم تكن مرسمة من قبل، ولكن بعد الإعلان عن وجود مكامن للنفط والغاز الطبيعي في مياه البحر المتوسط أصبحت قضية تحديد الحدود والمناطق الاقتصادية الخالصة مهمة جداً⁽²⁾.

1) Melvin A. Conant and Fern R. Gold (1977): Geopolitics of Energy, U.S. Government Printing Office, Washington, p. 5.

2) دانية رائد الصمادي (2021): التنافس الإقليمي على الغاز واحتمالية الصدام شرقي البحر الأبيض المتوسط "2009-2020"، أطروحة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، الأردن، ص19.



فمع الإعلان عن حجم احتياطي الغاز في حوض شرق البحر المتوسط

الذي يبلغ نحو 9,8 تريليون متر مكعب من الغاز، ويحتوي أيضاً على كميات ضخمة من الاحتياطيات النفطية تبلغ 3,4 مليار برميل من النفط، إلى جانب كميات كبيرة أيضاً من سوائل الغازات، أصبحت منطقة شرق المتوسط في بؤرة الاهتمام العالمي، خاصة مع إعلان دولة قبرص في 28 ديسمبر 2011 عن اكتشاف أول حقولها من الغاز، الذي تقدر احتياطياته بما يتراوح بين 141,6 و226,5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي أمام سواحلها الجنوبية، ويعد هذا أول اكتشاف من نوعه في جنوب الجزيرة⁽¹⁾، ومن ثم بدأت دول المنطقة تتسابق فيما بينها للوصول إلى تلك الموارد والسيطرة عليها، وسارع بعضها إلى ترسيم الحدود طبقاً لرغباتها ومصالحها الاقتصادية والسياسية، ومن ثم رسمت مياهها على حساب الدول الأخرى كما هو الحال بين لبنان وإسرائيل، وبعض الدول اعتمدت الاتفاقيات الثنائية لترسيم حدودها البحرية مثل لبنان وقبرص واليونان ومصر وإسرائيل. وأودت هذه الحقول في منطقة المتوسط إلى العديد من ردود الأفعال الإقليمية والدولية المتباينة؛ ما بين مرحب بتلك الحقول باعتبارها نواة لتعاون إقليمي بين دول شرق المتوسط، وما بين توقعات بانفلاق صراعات حول تلك الحقول⁽²⁾.

ويتولد الصراع على النفط والغاز الطبيعي لاعتبارين جوهريين:

أ. الاعتقاد بأن الطاقة تشكل سلعة حيوية يمثل الحصول عليها مسألة تتعلق بالأمن القومي، ويعتبر النفط مسألة حيوية للدول، لأنه المصدر الأول للطاقة في العالم، حيث يوفر ما يقرب من 31% من إجمالي استهلاك الطاقة في عام 2014، ولأنه ضروري للنقل والصناعة والزراعة والحروب

(1) مصطفى شلش (2020): عن المسألة التركية المصرية وغاز المتوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد 493، ص 135-136.

(2) دانية رائد الصمادي، مرجع سابق، ص 19.



والسياسة الدولية، أما الغاز الطبيعي، الذي يمثل حوالي 21% من استهلاك الطاقة في العالم، فهو ضروري لتوليد الكهرباء وللعديد من العمليات الصناعية.

ب. الفصل الجغرافي **geographic disconnect** النابع من بعد المسافة بين الدول المنتجة للنفط والغاز والدول المستوردة لهما، فالعديد من أكبر احتياطات النفط والغاز في العالم تقع في مناطق نائية وغير مستقرة في كثير من الأحيان، مثل ليبيا وكازاخستان وروسيا وفنزويلا وغرب إفريقيا (لا سيما أنجولا ونيجيريا)، ودول الخليج العربي (إيران والعراق والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، حيث تمتلك هذه الدول مجتمعة ما يقرب من 78% من احتياطات النفط المؤكدة في العالم و68% من احتياطات الغاز الطبيعي.

وساهم القلق بشأن سلامة إمدادات النفط من الدول الأجنبية في زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة، خاصة في أوروبا، التي تسعى إلى استبدال الفحم بالغاز في توليد الكهرباء للحد من انبعاثات الكربون، ولفترة من الوقت تمكنت دول أوروبا الغربية من الحصول على إمدادات كبيرة من الغاز من الرواسب في بحر الشمال، لكن مع الانخفاض الأخير في إنتاج بحر الشمال، كان على الأوروبيين الاعتماد على الإمدادات المنقولة عبر خط الأنابيب من روسيا، وفي شكل غاز طبيعي مسال من عدد متزايد من الموردين، كما تسعى دول أخرى كالصين والهند إلى زيادة اعتمادها على الغاز كوسيلة لتقليل تعرضها لاضطرابات تدفق النفط وتقليل انبعاثات الكربون⁽¹⁾.

وعلى الرغم من ذلك يثير الاعتماد على الغاز الطبيعي أيضاً العديد من المشكلات الجيوبوليتيكية كتلك المرتبطة بالاعتماد على البترول، فعلى سبيل المثال

1) Michael T. Klare, op. cit., p. 23.



أثار الاعتماد الأوروبي الكبير على الغاز الروسي مخاوف من أن تستخدم موسكو موقعها القيادي للتأثير على السياسة الإقليمية، وهو أمر سعت بالفعل إلى القيام به في أوكرانيا ومناطق أخرى من الفضاء السوفيتي السابق، وقد قوبلت محاولات أوروبا لتقليل اعتمادها على الغاز الروسي من خلال بناء خطوط أنابيب إلى منطقة بحر قزوين بمقاومة من موسكو، التي تخشى تناقص حصتها في السوق، وبالتنافس من قبل الصين، التي تريد الغاز لصالحها⁽¹⁾.

وبشكل عام قد أدت التخوفات الدولية من قرب اختفاء النفط لأنه طاقة غير متجددة، بالإضافة لكونه طاقة غير نظيفة، حيث أنه هو السبب الرئيسي لتغير المناخ وظاهرة الاحتباس الحراري، إلى محاولة البحث عن بديل للنفط، والبديل هو الغاز الطبيعي، فهو يعتبر أقل ضرراً من النفط، كما أن الاحتياط المتوفر منه عال في العالم، لكنه مثله مثل النفط طاقة غير متجددة، بمعنى أنه أيضاً مصدر للخلافات والحروب، وهذا ما أدى إلى دخول دول حوض البحر المتوسط في مسابقة التنقيب عن النفط والغاز في مياها الإقليمية، وبدأت في توقيع عقوداً بهذا الخصوص مع الشركات العالمية بهدف سرعة استخراج النفط والغاز⁽²⁾.

لذلك تسعى هذه الدراسة إلى تحديد الأبعاد الجيوبوليتيكية للغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط، ومحاولة التوصل إلى العلاقة العضوية التي توضح مدى تأثير الغاز على توجيه الأحداث السياسية في المنطقة على المستويين الإقليمي والدولي.

أسباب اختيار الموضوع:

- الاهتمام العالمي بالطاقة بوجه عام وبشرق البحر المتوسط بوجه خاص، إذ تعد المنطقة أحد أهم الساحات السياسية المتصارعة على الطاقة في العالم.

1) Ibid, pp. 25-26.

(2) دانية رائد الصمادي، مرجع سابق، ص20.



- انتماء الباحثة لدولة من دول شرق البحر المتوسط.
- إبراز أهمية موارد الطاقة ودورها في إثارة الخلافات السياسية في شرق المتوسط والصراع الدولي على المنطقة.

المشكلة البحثية:

على الرغم من وجود العديد من الأسس القانونية الحاكمة لقانون البحار وترسيم الحدود بين الدول، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود طموحات إقليمية لدى بعض دول شرق المتوسط، وأنه مع الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعي في شرق المتوسط بدأت تظهر الصراعات والنزاعات بين دوله، ومع وجود الصراعات والنزاعات بسبب اكتشافات الغاز، بات الميل نحو الدخول في تفاعلات تعاونية أمرًا واردًا، لاسيما في مرحلة تصدير كميات الغاز الطبيعي المستخرجة من حقول شرق المتوسط.

تساؤلات الدراسة:

يطرح البحث عدة تساؤلات رئيسية تتمثل فيما يلي:

- ما هي الأبعاد الجيوبوليتيكية لغاز شرق المتوسط على المستوى المحلي والإقليمي؟
- ما هي أهم حقول الغاز المكتشفة في دول شرق البحر المتوسط ومدى التنافس والصراع عليها؟
- هل ستتحول صراعات الغاز في شرق المتوسط إلى تفاعلات تعاونية؟

أهداف الدراسة:

أما عن الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها فيمكن تحديدها على النحو التالي:



• كيفية مواجهة الصراعات بين دول منطقة شرق المتوسط بسبب اكتشافات الغاز الجديدة.

• وضع رؤية مستقبلية لمجمل التفاعلات بين دول شرق المتوسط وكيفية تقليل حدة الصراع وتحويله الى تعاون بسبب اكتشافات الغاز.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية

• أحمد زكريا الباسوسي (2015): تسييس الطاقة والتحولت الراهنة للصراع الإقليمي على غاز شرق المتوسط، مجلة المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد 16.

• أحمد قنديل (مايو 2018): مصر واكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط ... رؤية مستقبلية، كراسات استراتيجية، العدد 288.

• أشرف محمد يحيى الحكيم (2019): اكتشافات الطاقة وأثرها على خريطة التحالفات والتوازنات في منطقة شرق المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، الكلية العسكرية لعلوم الإدارة لضباط القوات المسلحة، مصر.

• بهاء محمود (2020): غاز شرق المتوسط ... مسارات الصراع الروسي الغربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصري، العدد 65.

• رشا عطوة عبد الحكيم، سلوى السعيد فراج (أكتوبر 2021): انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد 12.



- زهراء عباس هادي، ديارى صالح مجيد (2018): موارد الطاقة وأثرها فى الصراع الإقليمى على الحدود البحرية فى شرق المتوسط، مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 40.
- سعيد عبده (2018-2019): مستقبل خريطة الغاز الطبيعي المكتشف فى منطقة شرق البحر المتوسط، مجلة المجمع العلمي المصري، المجلد 94.
- وائل ربيع (2020): الأبعاد الأمنية والعسكرية للتنافس على غاز شرق المتوسط، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصري، العدد 65.

الدراسات الأجنبية:

- **Andreas Stergiou (2019): Geopolitics and Energy Security in the Eastern Mediterranean: The Formation of New 'Energy Alliances', In Zenonas Tziarras (edr.), The New Geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral Partnerships and Regional Security, Friedrich-Ebert-Stiftung, Nicosia.**
- **Felipe Sánchez Tapia (2019): Geopolitics of gas and militarization in the Eastern Mediterranean, Instituto Español de Estudios Estratégicos, Analysis Paper.**
- **Karbus, Sohbet. (2018). Geostrategic Importance of East Mediterranean Gas Resources. 10.1007/978-3-319-76867-0_12.**
- **Özay Mehmet and Vedat Yorucu (2020): Modern Geopolitics of Eastern Mediterranean Hydrocarbons in an Age of Energy Transformation, Springer, London.**
- **Ramu, C. (2018). Gas looms large in Eastern mediterranean geopolitics. IndraStra Global, 1, 1-6.**

<https://nbnresolving.org/urn:nbn:de:0168-ssoar-55589-8>

- Tolga Demiryol (2020): Natural gas and geopolitics in the Eastern Mediterranean. <https://tr.boell.org/en/2020/09/07/natural-gas-and-geopolitics-eastern-mediterranean>
- Tziarras, Zenonas (ed.) (2019) The New Geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral Partnerships and Regional Security, Re-imagining the Eastern Mediterranean Series: PCC Report, 3. Nicosia: PRIO Cyprus Centre.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج، هي: المنهج التاريخي حيث تعد دراسة البعد التاريخي أو الزمني لأي ظاهرة جغرافية عاملاً مساعداً وضرورياً لفهم الجغرافيا الحالية، والمنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات وتحليلها وتفسيرها وإصدار تعميمات بشأنها، ومنهج تحليل القوة الذي يقوم على تحليل العامل الجغرافي الذي يدخل في تركيب الدولة كطرف في معادلة القوة وفي تقييم الوزن السياسي للدولة.

أسلوب الدراسة:

- الأسلوب الكمي، وذلك من خلال استخدام الطرق الإحصائية للوصول إلى نتائج تخدم الدراسة.
- الأسلوب الكارتوجرافي، من خلال تمثيل البيانات في شكل رسوم بيانية أو خرائط تفيد الدراسة.



وجاءت دراسة الموضوع في عدة مباحث هي:

- المبحث الأول: الامتداد الجغرافي لإقليم شرق المتوسط وأهم حقول الغاز المكتشفة في دوله.
- المبحث الثاني: الأبعاد الجيوبوليتيكية لغاز شرق المتوسط على المستوى المحلي.
- المبحث الثالث: الأبعاد الجيوبوليتيكية لغاز شرق المتوسط على المستوى الإقليمي.
- المبحث الرابع: أسباب وفرص التعاون بين دول شرق المتوسط.

المبحث الأول: الامتداد الجغرافي لإقليم شرق المتوسط والتوزيع الجغرافي لحقول الغاز المكتشفة بدوله

أولاً الامتداد الجغرافي لإقليم شرق المتوسط

يعتبر البحر المتوسط من أهم البحار القارية، حيث يطوقه اليابس من جميع الجهات ولا يسمح له بالاتصال بالبحار المفتوحة سوى عن طريق ممر ضيق هو مضيق جبل طارق⁽¹⁾، ويقع البحر المتوسط في موقع يتوسط ثلاث وحدات إقليمية كبرى هي قارتي أوروبا وإفريقيا وإقليم جنوب غرب آسيا، ومن ثم فهو نقطة الالتقاء الحضاري بين هذه القارات الثلاث، وهو أشبه بمستطيل، يمتد بموازاة السواحل الأوروبية والإفريقية، وتبلغ مساحته نحو 969,100 ميلاً مربعاً، ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب نحو 334 ميلاً بحرياً على خط مستقيم يمتد من جبل طارق إلى بيروت. أما عن العرض فهو يتفاوت كثيراً، حيث يتراوح بين 814 ميلاً بين المضائق التركية وميناء بورسعيد و410 ميلاً فقط بين مرسيليا وبجاية في الجزائر. والبحر المتوسط بحر مغلق enclosed sea تقريباً، تنتهي إليه ثلاثة

(1) يسري الجوهرى (1984): جغرافية البحر المتوسط، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص9.



منافذ، تتمثل على وجه التحديد في قناة السويس والمضايق التركية (الدرديل - مرمرة - البوسفور) وجبل طارق الذي يعد بمثابة المدخل الحقيقي للبحر المتوسط، وهو لا يتجاوز اتساعه ثمانية أميال، ويعد من أكثر الممرات المائية كثافة في حركته الملاحية⁽¹⁾.

ويمثل البحر المتوسط امتدادًا خليجيًا طويلًا للمحيط الأطلنطي ولا يتصل به سوى من مضيق جبل طارق الذي يبلغ عرضه نحو 14 كيلو مترًا، ويصفه "جمال حمدان" بأنه خليج الخلجان، أو أنه بحر مركب من مجموعة متعددة من البحار الصغرى، مثل البحر الأدرياتي وبحر إيجه والبحر الأيوني والبحر الأسود. وعلى هذا فهو أكبر بحر متشعب في العالم، حيث يضم عددًا كبيرًا من البحار الثانوية والخلجان الداخلية والتعرجات الساحلية.

ومن حيث الحدود الجغرافية، تضم منطقة حوض البحر المتوسط عددًا كبيرًا من الدول التي تشمل: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، إسرائيل، فلسطين، لبنان، سوريا، تركيا، اليونان، ألبانيا، الجبل الأسود، البوسنة والهرسك، كرواتيا، سلوفينيا، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، قبرص، ومالطا⁽²⁾. (شكل 1)

1) محمد صفي الدين أبو العز (1979): توازن القوى في منطقة البحر المتوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، مجلد 2، عدد 7، ص 6-10. وأيضًا:

- Amanda Briney (July 11, 2019): Countries Bordering the Mediterranean Sea, available at: <https://www.thoughtco.com/countries-of-the-mediterranean-region-1435121>

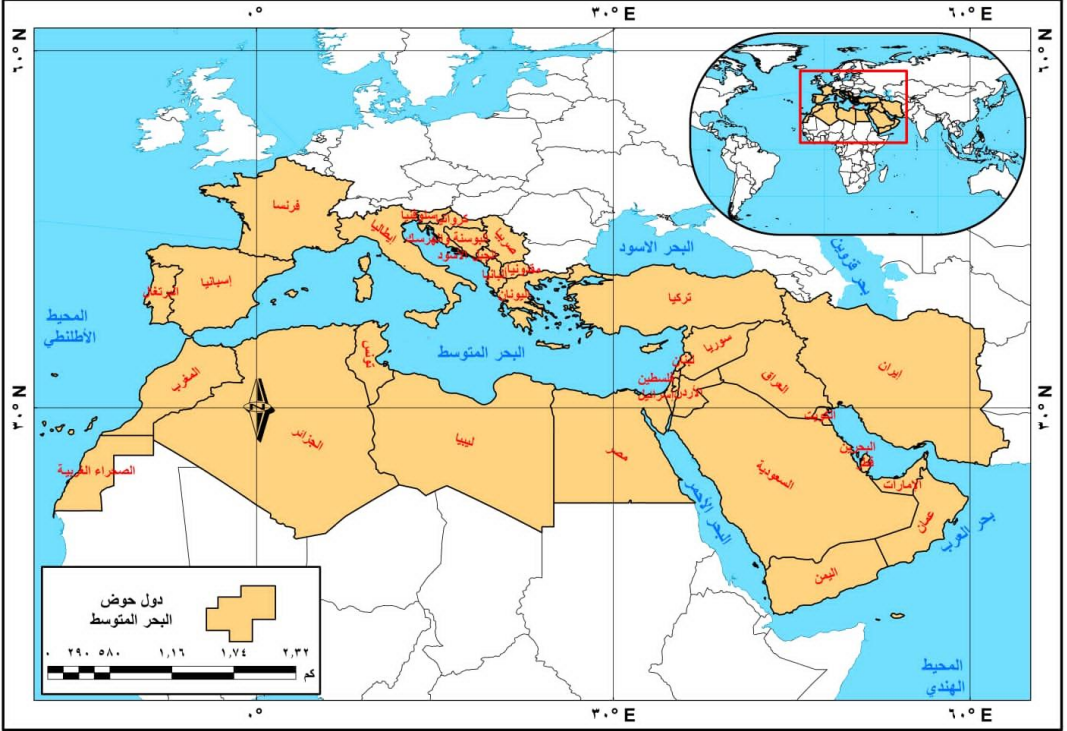
2) Aristotle Tziampiris (2019): The New Eastern Mediterranean as a Regional Subsystem, In Spyridon N. Litsas and Aristotle Tziampiris (eds.), The New Eastern Mediterranean Theory, Politics and States in a Volatile Era, Springer International Publishing AG, Switzerland, p. 6.

Also:

- Amanda Briney, op. cit.



شكل (1): الموقع الجغرافي لمنطقة حوض البحر المتوسط



أما البحر المتوسط جيوبوليتيكياً فهو أكثر اتساعاً من البحر المتوسط الجغرافي، حيث يضم البحر المتوسط الجيوبوليتيكي عدداً من الوحدات السياسية التي ليس لها سواحل متوسطة. إذن فالبحر المتوسط بالمفهوم الجيوبوليتيكي لا يقتصر على الدول التي لها جبهات بحرية تطل بها على البحر المتوسط. وعلى سبيل المثال فإن العراق الذي يبدو كدولة داخلية إلا من جهة بحرية ضيقة يطل بها على الخليج العربي يتميز بأن توجيهه الجغرافي هو بالدرجة الأولى صوب الغرب، وليس أدل على ذلك من أن خطوط أنابيب النفط التي تنقل الجزء الأكبر من صادرات العراق النفطية تنتهي غرباً إلى المنافذ المتوسطة على ساحل المشرق،



وبالمثل أيضاً نجد أن منطقة كالخليج العربي يمكن أن تدخل في نطاق البحر المتوسط الجيوبوليتيكي، حيث أن نحو 60% من صادراتها النفطية تنصرف عبر مياه البحر المتوسط وموانئه، كما أن دولة كالأردن لا تعدو أن تكون ظهرًا لساحل شرق البحر المتوسط، مما يدل على الفصل المصطنع للأردن عن نافذته البحرية المتوسطية، وينسحب التصور نفسه على دولة كالسودان التي منفذها الرئيسي في وادي النيل ومصر إلى البحر المتوسط، علاوة على ذلك فإن البحر المتوسط قد يمتد جيوبوليتيكيًا ليشمل المحيط الهندي، وذلك إذا نظرنا إلى مضيق باب المندب كمدخل جنوبي للبحر المتوسط بدلًا من قناة السويس التي جعلت من البحرين الأحمر والمتوسط أمبولًا مائيًا واحدًا⁽¹⁾، وإن سلمنا بصحة هذا المنطق فيجب أيضًا تضمين دول أخرى غير ساحلية مثل بلغاريا وصربيا ومقدونيا وموريتانيا إلى البحر المتوسط الجيوبوليتيكي⁽²⁾.

ومنطقة حوض البحر المتوسط هي من أعقد وأخطر المناطق الجغرافية على خريطة العالم السياسية، ولعل أهم ما يميز الخريطة السياسية لحوض هذا البحر هو عدم الاستقرار، وذلك على الرغم من ثباتها لفترة طويلة من الزمن، وهذا الثبات في الحقيقة لا يعني لا يعني الاستقرار الحقيقي الكامن بقدر ما يعني الاستقرار السطحي الظاهر⁽³⁾.

وينقسم البحر المتوسط، سواء من الناحية الجغرافية أو السياسية أو الاستراتيجية، إلى حوضين رئيسيين، أحدهما غربي والآخر شرقي، ويفصل بينهما منطقة اختناق، هي بمثابة خاصرة للبحر المتوسط، تمتد بين كالابريا (جنوب غرب إيطاليا) وجزيرة صقلية وساحل تونس. وهذه الخاصرة كانت في عهود قديمة مضت أرضًا يابسة تفصل بين البحرين أو الحوضين، لذا فهي ليست عميقة بالدرجة التي

(1) محمد صفي الدين أبو العز، مرجع سابق، ص 8.

2) Aristotle Tziampiris, op. cit., p. 6.

(3) محمد صفي الدين أبو العز، مرجع سابق، ص 6.



تسمح باتساع الشقة المائية الصالحة لعبور حاملات الطائرات الكبيرة والغواصات، حيث لا يزيد العمق عن 36 قدمًا⁽¹⁾.

وتقع الوحدة الجغرافية المعروفة باسم شرق البحر المتوسط بين خطي طول 20° حتى 36° شرقًا، وبين دائرتي عرض 30° حتى 40° شمالًا، وتلك المنطقة لها نقطتان خانقتان *choke points*، هما مضيق البوسفور الذي يحد من النفوذ الروسي وقناة السويس التي تتحكم في طريق التجارة الأوروبية إلى الخليج وجنوب وشرق آسيا. ويعتبر شرق البحر المتوسط مهمًا من حيث عبور الطاقة، حيث ينتقل ما يقرب من 5% من إمدادات النفط العالمية وما يصل إلى 15% من الغاز الطبيعي المسال *liquified natural gas (LNG)* العالمي عبر قناة السويس، بينما تستضيف تركيا ما يقرب من 6% من تجارة النفط العالمية عبر مضيق البوسفور وخطي أنابيب دوليين⁽²⁾.

ويضم إقليم شرق المتوسط عددًا من الدول المطلة على سواحلها، كما تستدعي أهميته وتفاعلاته أدوارًا لقوى دولية وإقليمية أخرى تؤثر فيه وتتأثر به، وهناك معيارين يتم الاعتماد عليهما لتحديد الدول التي يضمها حوض شرق المتوسط أو ترتبط به، وهما⁽³⁾:

أ. المعيار الجغرافي: وهو المعني بتحديد الدول التي يضمها الحوض على أساس موقعها الجغرافي، كدول لها سواحل تطل مباشرة على الحوض.

(1) المرجع السابق، ص 10.

2) Efraim Inbar (2015): *The New Strategic Equation in the Eastern Mediterranean*, The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Mideast Security and Policy Studies, no. 109, pp. 9-10, available at: www.besacenter.org.

(3) أشرف محمد يحيى الحكيم (2019): اكتشافات الطاقة وأثرها على خريطة التحالفات والتوازنات في منطقة شرق المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، الكلية العسكرية لعلوم الإدارة لضباط القوات المسلحة، مصر، ص 23-24.



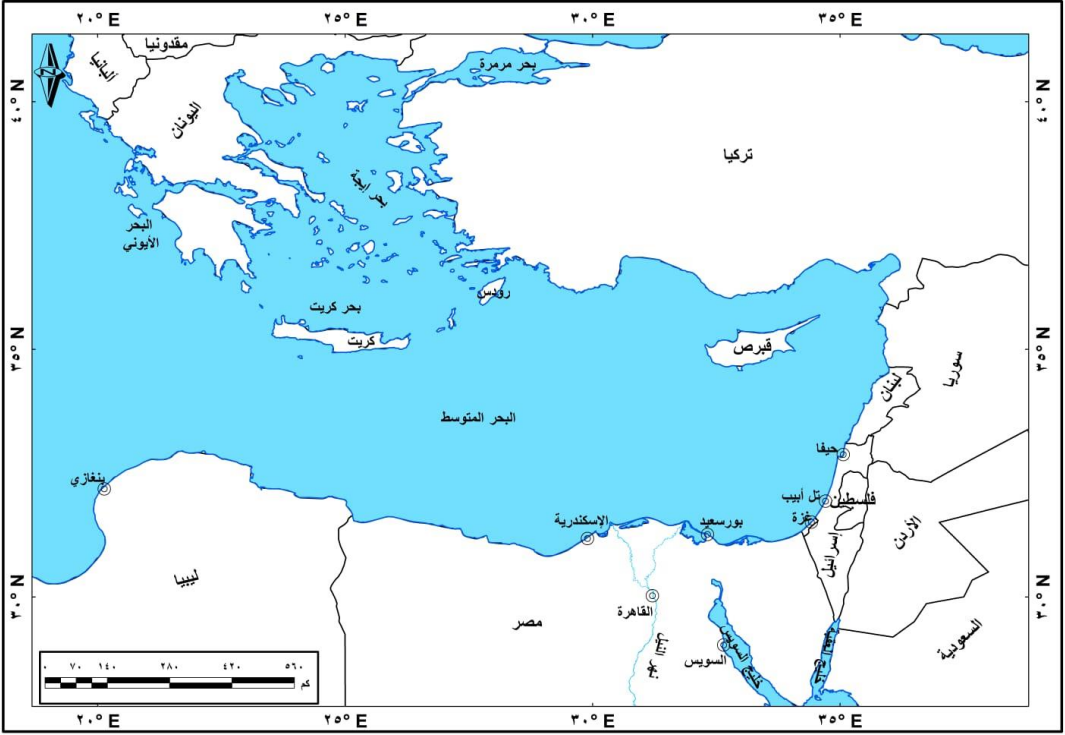
ووفقاً لهذا المعيار يضم حوض شرق المتوسط عدد (9) دول تنتمي إلى ثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا وأوروبا، حيث تقع كل من اليونان وتركيا في مناطق جنوب شرق أوروبا وغرب آسيا، بينما تقع كل من سوريا ولبنان وفلسطين (غزة) وإسرائيل في منطقة غرب آسيا، وتقع مصر وليبيا في شمال شرق إفريقيا، وذلك بالإضافة إلى قبرص التي تقع في وسط حوض شرق المتوسط.

ب. المعيار الاستراتيجي: وهو المعني بتحديد مجموعة من الدول التي ترتبط بالمنطقة بحكم مصالحها وأهدافها الجيوبوليتيكية، وتأثرها وتأثيرها في تفاعلاتها بحكم المصالح المتداخلة مع دول الحوض، ومن هذه الدول الأردن والسعودية ودول الخليج وإيران والعراق، وقد يكون الارتباط بحوض شرق المتوسط لدول بعيدة عنه جغرافياً، ولكنه ناتج عما تمثله المنطقة من أهمية استراتيجية واقتصادية لهذه الدول، ومنها الولايات المتحدة وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي والصين.

وهكذا فإنه بالنسبة للحوض الشرقي محل الدراسة فيحده شمالاً كل من تركيا واليونان وجنوباً كل من مصر وشمال شرق ليبيا وشرقاً كل من سوريا ولبنان وإسرائيل وفلسطين (قطاع غزة) وغرباً المسطح المائي بين كل من اليونان شمالاً وشمال شرق ليبيا جنوباً، مروراً بجزيرة كريت اليونانية بالإضافة إلى جزيرة قبرص، وعلى هذا يمكن تعريف منطقة شرق المتوسط بأنها تتكون من 9 دول هي مصر وليبيا وتركيا واليونان ولبنان وسوريا وقبرص وإسرائيل وفلسطين⁽¹⁾. (شكل 2)

1) Thanos Dokos and Panayotis Tsakonas (2018): Promoting Collective Security Schemes in the Eastern Mediterranean, In Nimrod Goren, Thanos Dokos, Panayotis Tsakonas, Gabriel Mitchell, Ehud Eiran, and Muriel Asseburg, The Eastern Mediterranean: New Dynamics and Potential for Cooperation, European Institute of the Mediterranean, EU-ROMESCO Joint Policy Study, no. 8, pp. 11-12.

شكل (2): الموقع الجغرافي لإقليم شرق البحر المتوسط



Source: Ibrahim Ahmed EL Diwany (2018): Legal Rules Applicable to the Equitable Maritime Boundaries Delimitation in the Eastern Mediterranean Sea: An Egyptian Perspective, United Nations – The Nippon Foundation of Japan Fellowship Programme, p. 116.

ثانياً التوزيع الجغرافي لحقول الغاز في منطقة شرق المتوسط

يعتبر البحر المتوسط من حيث التركيب والأصل الجيولوجي قديم النشأة جداً، وهو في الواقع وريث بحر Tethys، أي ترجع نشأته إلى أقدم العصور الجيولوجية، وهو بحر التوائى تكون من صخور التوائية رسوبية بين كتلتى اليابس الإفريقي والأوروبي القديمة، وتطوقه الجبال الالتوائية في حلقة لا تنقطع إلا في مصر وحدها.



وتشكّل البحر الأبيض المتوسط منذ حوالي 30 مليون سنة عندما اصطدمت الصفيحة الإفريقية African plate مع الصفيحة الأوراسية Eurasian plate، وهما لا تزالان تصطدمان، وهذا هو سبب تعرض المنطقة للنشاط الزلزالي والبركاني⁽¹⁾. ومن الناحية الفنية، يعتبر البحر المتوسط خليجًا للمحيط الأطلسي، حيث يربط مضيق جبل طارق، الذي يبلغ عرضه ثمانية أميال، البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي، وبالإضافة إلى كونه ممرًا للشحن، فإن للمضيق وظيفة أخرى مهمة؛ فهو يسمح بتدفق مياه المحيط الأطلسي إلى البحر المتوسط⁽²⁾.

وتسبب ذلك التصادم المستمر بين الصفيحتين الإفريقية والأوراسية من وقت لآخر إلى إغلاق مضيق جبل طارق، مما أدى إلى دورة من التفرغ والتعبئة، ويُعتقد أن البحر المتوسط قد جف عشرات المرات عبر تاريخه، ليعاد ملؤه مرة أخرى عندما عادت إليه مياه المحيط الأطلسي، وكانت آخر مرة تمت فيها إعادة ملء البحر الأبيض المتوسط منذ ما يقرب من خمسة ملايين عام⁽³⁾، ونظرًا لهذه القوى والحركات التكتونية تتميز جيولوجيا حوض البحر المتوسط بالصخور الرسوبية المتحولة من الحجر الرملي والحجر الجيري والحجر الزيتي، بالإضافة إلى الكربونات البحرية وطبقات سميكة من البخار، الأمر الذي يجعل من حوض البحر المتوسط بيئة مثالية لرواسب النفط والغاز⁽⁴⁾.

1) Lev Eppelbaum and Youri Katz (2012): Key Features of Seismo-Neotectonic Pattern of the Eastern Mediterranean, Earth Sciences, no. 3, p, 29.

2) Joseph V. Micallef (16 April 2021): The Geopolitics of Mediterranean Natural Gas, available at: <https://www.military.com/daily-news/opinions/2021/04/16/geopolitics-of-mediterranean-natural-gas.html>.

3) Ibid.

4) N. H. Kenyon, M. K. Ivanov, A. M. Akhmetzhanov, and G. G. Akhmanov (eds.) (2002): Geological Processes in the Mediterranean and



وهكذا يعتبر شرق البحر المتوسط بلا شك موطنًا لموارد هيدروكربونية ضخمة، على الرغم من أن دول المنطقة، باستثناء مصر، كانت بطيئة جدًا في العثور عليها، فبينما كانت مصر رائدة في اكتشاف الغاز البحري في حقل "أبو قير" في عام 1969، كانت بداية الحفر في المياه العميقة في عام 2000 هي التي فتحت آفاقًا جديدة في شرق البحر المتوسط، ومع ذلك لا يزال شرق البحر المتوسط غير مستكشف ولديه آفاق جيدة لاحتياطيات إضافية⁽¹⁾، وعلى مدى العقود القليلة الماضية، انخرطت دول شرق المتوسط، لاسيما سوريا ولبنان وإسرائيل وفلسطين في التنقيب البري عن الهيدروكربونات، مع التركيز بشكل خاص على النفط وبدرجة أقل الغاز الطبيعي، كما لم تبدأ قبرص في استكشاف الموارد الهيدروكربونية إلا مؤخرًا⁽²⁾.

وتزايد الاهتمام بشرق البحر المتوسط كقاعدة لموارد الغاز الطبيعي منذ أن اكتشفت إسرائيل أول اكتشافات الغاز الطبيعي الضخمة في مياه شرق المتوسط في يناير 2009، وكان حقل "تمار" قبالة الساحل الإسرائيلي هو الأول في سلسلة من اكتشافات ضخمة من الغاز الطبيعي في المنطقة، حيث أتبع ذلك اكتشافات لاحقة في إسرائيل (ليفياثان) وقبرص (أفروديت) ومصر (ظهر)، وفي مارس 2010، قدرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية The United States Geological Survey أنه يمكن أن يكون هناك ما يصل إلى 3,45 تريليون متر مكعب إضافية من موارد الغاز الطبيعي غير المكتشفة في حوض بلاد الشام، المنطقة التي تضم

Black Seas and North East Atlantic, IOC Technical Series, no. 62, pp. 43-45.

1) Sohbet Karbuz (2012): Natural Gas Resources in the Eastern Mediterranean: Challenges and Opportunities, IEMed Mediterranean Yearbook, p. 214.

2) Hakim Darbouche, Laura El-Katiri & Bassam Fattouh (2012): East Mediterranean Gas: What Kind of a Game-Changer?, Oxford Institute for Energy Studies, Oxford University, p. 3, available at www.oxfordenergy.org



كل من مصر وفلسطين وإسرائيل ولبنان وسوريا وتركيا، بالإضافة إلى ما يصل إلى 1,7 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج في ذات المنطقة⁽¹⁾، وتكفي هذه الكمية من الغاز استهلاك الاتحاد الأوروبي منه لمدة 76 عامًا⁽²⁾، وتشير ذات التقديرات أيضًا إلى أن حوض دناتا النيل يحتوي على 1,8 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج، و6,3 تريليون متر مكعب من الغاز القابل للاستخراج، و6 مليارات برميل من سوائل الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى موارد هيدروكربونية أخرى في بحر إيجة والبحر الأيوني⁽³⁾.

وتتملك إسرائيل أقدم سجلات التنقيب عن الهيدروكربونات في المنطقة، بسبب الاهتمام الإستراتيجي المتزايد للدولة باستقلال الطاقة، وذلك منذ إنشائها في عام 1948، حيث ركزت إسرائيل بشكل كبير على استكشاف موارد الطاقة المحتملة التي يمكن أن تقلل من اعتمادها على واردات الطاقة وطرق عبورها الإقليمية التي تمر خلال الدول التي تربطها علاقات متوترة بإسرائيل⁽⁴⁾.

1) Michael Ratner (2016): Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean, Congressional Research Service Report, p. 1. Also:

- Meier, D. (2013): Lebanon's Maritime Boundaries: Between Economic Opportunities and Military Confrontation, Centre for Lebanese Studies (CLS), St. Anthony's College, University of Oxford, p. 21.

- James Stocker (2012): No EEZ Solution: The Politics of Oil and Gas in the Eastern Mediterranean, Middle East Journal, vol. 66, no. 4, p. 579.

2) Daniel Markind (October 22, 2020): Will Natural Gas Isolate Turkey and Integrate Israel in The Eastern Mediterranean?, available at: <https://www.forbes.com/sites/danielmarkind/2020/10/22/will-natural-gas-isolate-turkey-and-integrate-israel-in-the-eastern-mediterranean/?sh=7c4d211a7209>

3) Aviad Rubin and Ehud Eiran (2019): Regional Maritime Security in the Eastern Mediterranean: Expectations and Reality, International Affairs, vol. 95, no. 5, p. 983.

4) Hakim Darbouche, Laura El-Katiri & Bassam Fattouh, op. cit., p. 3.



وكانت الاكتشافات الإسرائيلية الأولية للغاز متواضعة حتى عامي 1999 و2000 حيث تم اكتشاف حقلي "نوح" Noa و"ماري-بي" Mari-B داخل الحدود البحرية الإسرائيلية، وذلك باحتياطات قدرت بحوالي 35 مليار متر مكعب من الغاز، وهما الحقلان المستمران في العمل حتى الآن، واللذان يوفران نحو 60% من إجمالي الطلب على الغاز الطبيعي في إسرائيل، وذلك قبل الاكتشافات اللاحقة⁽¹⁾.

وفي غضون شهور قليلة من اتفاقية التنقيب عن الغاز التي وقعتها السلطة الفلسطينية في نوفمبر 1999 مع مجموعة BG البريطانية، نجحت المجموعة في عام 2000 في اكتشاف حقل "غزة البحري" Gaza Maritime قبالة سواحل قطاع غزة، على بعد 36 كم من شاطئ غزة، ويحتوي على ما يقرب من 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وفي عام 2002 وافقت السلطة الفلسطينية على خطة تنمية مدتها أربع سنوات لبدء تشغيل الحقل، وذلك بشراكة كل من الشركة اللبنانية الموحدة للإنشاءات الدولية (بنسبة 30%) وصندوق الاستثمار الفلسطيني (بنسبة 10%) ومجموعة BG (بنسبة 60%) لتطوير الحقل وبناء خط الأنابيب إلى غزة، ولكن عرقلت إسرائيل تلك الخطة لرغبتها في السيطرة على تدفقات الغاز من قطاع غزة البحري، ولا يزال الحقل غير مطور حتى الآن، علاوة على توقف عمليات البحث والتنقيب في منطقة غزة البحرية⁽²⁾.

وفي عام 2007 سعت الحكومة السورية إلى منح رخص للتنقيب عن الطاقة في مياهها الإقليمية في البحر المتوسط لكنها لم تمض قدماً في المخطط، وذلك على الرغم من وجود شركات عاملة في داخل الأراضي السورية آنذاك في مجالي الإنتاج والتنقيب عن النفط والغاز، وليس في المياه الإقليمية، وفي خلال

1) Brenda Shaffer (2012): Israel—New natural gas producer in the Mediterranean, Energy Policy, vol. 39, p. 5380.

2) Anaïs Antreasyan (2013): Gas Finds in the Eastern Mediterranean, Journal of Palestine Studies, vol. 42, no. 3, pp. 30-36.



الفترة ذاتها، لم تشهد السواحل المصرية على البحر المتوسط اكتشافات بارزة في مجال الطاقة، فقد تركز إنتاج النفط بالأساس في خليج السويس والصحراء الغربية، وبصورة أقل في سيناء والصحراء الشرقية، بينما كانت أهم حقول الغاز الطبيعي في تلك الفترة في الصحراء الغربية والدلتا، مع حقول أقل إنتاجًا في البحر المتوسط⁽¹⁾.

ولكن بدءًا من عام 2009م شهدت خريطة الطاقة في شرق المتوسط تغيرات وضعت المنطقة سريعًا في بؤرة اهتمام حكومات دول الإقليم، وكذلك دول الجوار، بالإضافة إلى شركات الطاقة العالمية في مجالات التنقيب والبنية التحتية والاستخراج، فقد سلط عدد من اكتشافات الغاز المتتابة في البحر المتوسط الضوء على المنطقة كمركز محتمل لاستخراج وتداول الغاز بين دول المنطقة، وكذلك لتصديره إلى المناطق المجاورة والمطلّة على البحر المتوسط، وفي مقدمتها دول أوروبا المهمة بتأمين احتياجاتها من الطاقة وتنويع مصادرها بصورة مستمرة.

وفي يناير عام 2009م تم اكتشاف حقل "تمار" Tamar للغاز الطبيعي، وذلك في نطاق الحدود البحرية الإسرائيلية في البحر المتوسط، وعلى بعد 90 كم من الساحل، وعلى عمق 1650م تحت سطح الماء، وقدرت الاحتياطات في هذا الحقل آنذاك بنحو 274 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وفي يونيو 2010 تم اكتشاف حقل آخر للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، وهو حقل "ليفياثان" Leviathan، داخل الحدود البحرية الإسرائيلية أيضًا، وعلى بعد 135 كم من الساحل، وتصل احتياطات هذا الحقل إلى ما بين 460 و566 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وبذلك كان حقل "ليفياثان" هو أكبر اكتشافات الغاز الطبيعي في البحر المتوسط على الإطلاق في ذلك الوقت⁽²⁾.

1) Hakim Darbouche, Laura El-Katiri & Bassam Fattouh, op. cit., p. 3.
2) Brenda Shaffer, op. cit., pp. 5380-5381.



أعقب ذلك اكتشاف حقل "أفروديت" Aphrodite في ديسمبر 2011، وذلك في نطاق الحدود البحرية لجزيرة قبرص وعلى بعد 180 كم من سواحلها الجنوبية، وعمق 1700 م تحت سطح البحر، ويقع حقل "أفروديت" على بعد 65 كم فقط غرب حقل "ليفياثان"، ويضم وفقاً للتقديرات ما بين 84 و 254 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي⁽¹⁾، ثم أجرت شركة Spectrum النرويجية في أغسطس 2012 مسحاً لثلاثة آلاف كيلو متر مربع من المياه الإقليمية اللبنانية في البحر المتوسط، وقدرت احتياطيات هذه المساحة من الغاز الطبيعي بنحو 707,9 مليار متر مكعب⁽²⁾.

وفي عام 2015 تم اكتشاف حقل "ظهر" Zohr داخل المياه الإقليمية المصرية في البحر المتوسط على بعد 180 إلى 190 كم من السواحل الشمالية المصرية، وهو ملاصق تقريباً للحدود البحرية القبرصية، ويبعد عن حقل "أفروديت" بنحو 40 كم فقط، وهي منطقة خضعت لمحاولات استكشافية على مدى 12 عامًا من 1999م وحتى عام 2011م لكن بدون نتائج إيجابية، وتقدر احتياطيات حقل "ظهر" Zohr بنحو 850 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي⁽³⁾، ثم أخيراً وفي يونيو 2018 تم اكتشاف حقل "نور" في المياه الإقليمية لمصر على بعد حوالي 50 كم شمال شبه جزيرة سيناء، باحتياطيات تقدر بحوالي 2,5 تريليون متر مكعب

-
- 1) Hakim Darbouche, Laura El-Katiri & Bassam Fattouh, op. cit., p. 4.
 - 2) Meier, D., op. cit., p. 22.
 - 3) Cozzi, A., et al. (2018): Zohr Giant Gas Discovery: A Paradigm Shift in Nile Delta and East Mediterranean Exploration, Search and Discovery Article #20414, p. 4.



من الغاز الطبيعي⁽¹⁾، وهو ما يجعله أكبر اكتشافات الغاز في البحر المتوسط حتى الآن، وأحد أكبر اكتشافات الغاز في العالم في السنوات الأخيرة⁽²⁾.

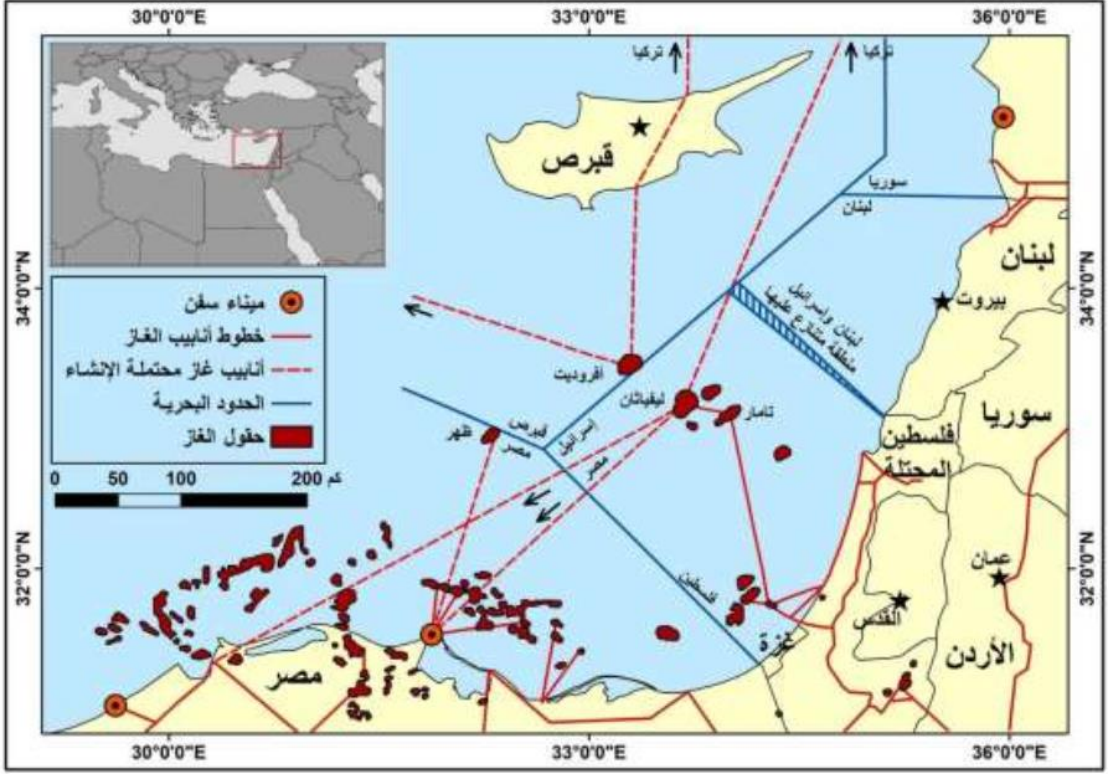
وإذا نظرنا إلى حقول الغاز الرئيسية في شرق البحر المتوسط التي جرى اكتشافها مؤخرًا، نجد أن إجمالي الاحتياطيات بها قد بلغ نحو 4,7-4,9 تريليون متر مكعب، أي ما يكفي احتياجات جميع الدول الأوروبية من الغاز لمدة 4 سنوات (554 مليار متر مكعب في عام 2019)، حيث تبلغ احتياطيات حقول الغاز في إسرائيل حوالي 886 مليار متر مكعب (ليفياثان 450 مليار متر مكعب، تمار 318 مليار متر مكعب، داليت 55 مليار متر مكعب، تانين 55 مليار متر مكعب، كاريش 8 مليار متر مكعب)، وتبلغ احتياطيات مصر نحو 3,39 مليار متر مكعب (ظهر 850 مليار متر مكعب، نور 2,5 تريليون متر مكعب)، بينما تبلغ احتياطيات قبرص نحو 441-586 مليار متر مكعب (أفروديت 129 مليار متر مكعب، كالبيسو 170-230 مليار متر مكعب، جلاوكوس 142-227 مليار متر مكعب)⁽³⁾. (شكل 3)

1) Aviad Rubin and Ehud Eiran, op. cit., p. 984.

2) Energy Egypt (September 8, 2018): AOW: Egypt Riding the Natural Gas Wave to Self-Sufficiency, available at: <https://energyegypt.net/aow-egypt-riding-the-gas-wave-to-self-sufficiency/>

3) Matteo Colombo (2020): Political Opportunities and Financial Hazards in the Eastern Mediterranean, In Giuseppe Dentice and Valeria Talbot, A Geopolitical Sea: The New Scramble for the Mediterranean, Italian Institute for International Political Studies (ISPI), p. 8.

شكل (3): حقول الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط



المصدر: بدور محمد أسامة أحمد (2020): الأهمية الجيوستراتيجية لإنتاج الغاز الطبيعي ونقله في حوض شرق المتوسط، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، كلية الآداب جامعة كفر الشيخ، المجلد 23، العدد 1، ص 340.

ودفعت تلك الاستكشافات في شرق المتوسط تركيا للبدء في أنشطتها الاستكشافية في البحر المتوسط والبحر الأسود، ففي عام 2013 وبالنيابة عن حكومة شمال قبرص، أطلقت تركيا مساحاً بحرياً في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، وأرسلت سفينتها "فاتح" للتنقيب عن الغاز قبالة الجانب الشمالي من الجزيرة القبرصية في يونيو 2019، ثم سفينة ثانية "يافوز" في يوليو 2019 للتنقيب في المياه الاقتصادية الخالصة. كما وقعت اليونان في 2017 اتفاقية مع



ثلاث شركات (توتال Total، إديسون Edison، هيلينك بتروليوم Hellenic Petroleum) للتنقيب عن الغاز في منطقتها الاقتصادية الخالصة⁽¹⁾.

كما سعت لبنان إلى إيجاد شركات مهتمة باستكشاف مياهاها، وأشارت الأبحاث الزلزالية التي أجريت في عام 2012 إلى أنه يمكن أن يكون هناك ما يصل إلى 700 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في المياه اللبنانية، لكن الافتقار إلى البنية التحتية، وكذلك المخاطر الأمنية للاستثمار في لبنان، علاوة على اشتراكها في حدود بحرية متنازع عليها، أدى إلى ابتعاد الشركات عنها لما يقرب من عقد من الزمان. وفي أواخر عام 2017 وافقت الحكومة اللبنانية على أول عرض للتنقيب في المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بها من تجمع شركات دولية، يضم شركات توتال وإيني ونوفاتيك⁽²⁾.

وتحمل اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط منذ عام 2009م بالإضافة إلى الفرص المحتملة لمزيد من الاكتشافات في منطقة حوض الشام نتائج متباينة على التفاعلات بين دول المنطقة، سواء بسبب إمكانات الاستفادة المتبادلة مما قد تطرحه هذه الاكتشافات من مكاسب اقتصادية، أو بسبب طبيعة العلاقات المعقدة بالفعل بين دول منطقة شرق حوض المتوسط والنزاعات القائمة بين بعضها البعض، بما في ذلك ترسيم الحدود البحرية ذاتها، وبالتالي على أحقيتها في نصيب أكبر من موارد الطاقة الكامنة في المنطقة، وهو ما سوف يتم تناوله في المبحث الثاني.

1) Aviad Rubin and Ehud Eiran, op. cit., p. 985.

2) Ehud Eiran and Gabriel Mitchell (2018): The Gas Effect: Assessing Hydrocarbon Development's Impact Upon Eastern Mediterranean Politics, In Nimrod Goren, Thanos Dokos, Panayotis Tsakonas, Gabriel Mitchell, Ehud Eiran, and Muriel Asseburg, The Eastern Mediterranean: New Dynamics and Potential for Cooperation, European Institute of the Mediterranean, EUROMESCO Joint Policy Study, no. 8, p. 35.



المبحث الثاني: الأبعاد الجيوبوليتيكية لغاز شرق المتوسط على المستوى المحلي

كان لاكتشاف رواسب كبيرة من الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط تأثير جيوبوليتيكي واسع النطاق على الدول المشاطئة، وخاصة إسرائيل وقبرص واليونان وتركيا ومصر⁽¹⁾، وإذا استمرت هذه الاكتشافات، وتأكدت الإمكانيات الهيدروكربونية في المنطقة، فستتسارع وتيرة هذه التأثيرات، فقد أسهمت اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط في تدعيم وتعزيز علاقات إسرائيل مع اليونان وقبرص، ومن ثم تغيير موقف البلدين التاريخي والمعروف بالميل إلى الوقوف إلى جانب السلطة الفلسطينية، وبالمقابل تأزمت علاقات إسرائيل بالكثير من الدول العربية، وخاصة لبنان، أما على صعيد دول كسوريا ولبنان، فإن اكتشافات الغاز لها مميزات ومثالبها، فالمكاسب الهائلة للغاز قد تنعش خزينة الدولتين المتأزمتين، ولكنها أيضاً قد تؤدي إلى تحفيز العنف الطائفي في الدولتين، وعلى صعيد تركيا، فقد أفرزت اكتشافات الغاز علاقات متوترة بين تركيا وجيرانها في شرق المتوسط، تصل أحياناً إلى مرحلة الحشد والمناوشات العسكرية⁽²⁾.

فعلى الرغم من حقيقة أن اكتشافات الغاز الطبيعي في المنطقة يمكن أن تخلق فرصاً جيدة للتعاون، إلا أنها أيضاً قادرة على خلق تهديدات جديدة، حيث أسهمت تلك الاكتشافات في اشعال التوترات الموجودة مسبقاً بين تركيا وقبرص بسبب الخلافات حول الحدود البحرية وحقوق الاستكشاف، وفي فبراير 2018،

1) Angelos Giannakopoulos (2016): The Eastern Mediterranean in Light of Recent Energy Developments and their Impact, In Angelos Giannakopoulos (edr.), Energy Cooperation and Security in the Eastern Mediterranean: A Seismic Shift towards Peace or Conflict?, The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, Tel Aviv University, Research Paper no. 8, p. 11.

2) Joseph V. Micallef, op. cit.



على سبيل المثال، هددت القوات البحرية التركية باستخدام القوة ضد منصة غاز إيطالية كانت على وشك بدء التنقيب في المربع 3 قبالة شواطئ قبرص، إلى جانب المناورات التركية في البحر، مما دفع شركة "إيني" في النهاية إلى التخلي عن التنقيب المخطط له هناك، ومع تغير آفاق مشاريع الطاقة المختلفة، ستتغير كذلك الديناميكيات المعقدة في المنطقة، ولهذا السبب يجب أن تظل التكهات بشأن التعاون في مجال الطاقة في شرق البحر المتوسط محدودة ومتواضعة⁽¹⁾.

وهكذا أصبح شرق البحر الأبيض المتوسط بؤرة للتداخل الجيوبوليتيكي، والصراع من أجل الهيمنة الإقليمية، والتنافس من أجل السيطرة على الموارد، والتدخل الصارخ في سياسات الآخرين، وباتت تلك المنطقة من أكثر المناطق المرشحة لأشكال متعددة من التوتر والصراع في المستقبل⁽²⁾، حيث أسهمت اكتشافات الغاز في تصاعد التوترات السياسية في المنطقة وتغيير موازين القوى، وكذلك مهدت الطريق لظهور تحالفات استراتيجية جديدة في المنطقة⁽³⁾، كتحالف اليونان-قبرص-مصر وتحالف اليونان-قبرص-إسرائيل⁽⁴⁾، وكذلك تحالف مصر-اليونان-قبرص-إسرائيل-فرنسا، وكلها تحالفات تشكلت لمواجهة طموح الهيمنة التركي في المنطقة⁽⁵⁾.

1) Ehud Eiran and Gabriel Mitchell, op. cit., p. 38.

2) James M. Dorsey (March 6, 2020): Eastern Mediterranean: A Microcosm of Regional and Global Battles – Analysis, Eurasia Review News & Analysis, available at: <https://www.eurasiareview.com/06032020-eastern-mediterranean-a-microcosm-of-regional-and-global-battles-analysis/>

3) Sohbet Karbuz, op. cit., p. 216.

4) Stylianos A. Sotiriou (2020): Creating Norms Around the Eastern Mediterranean Energy Resources as a Necessary Means of Security, European Security, vol. 29, no. 2, p. 1.

5) Adel Abdel Ghafar (2021): Between Geopolitics and Geoeconomics: The Growing Role of Gulf States in the Eastern Mediterranean, Istituto Affari Internazionali (IAI) Papers, no. 21, p. 6.



ويتناول هذا المبحث الأبعاد الجيوبوليتيكية لغاز شرق المتوسط، وذلك من خلال دراسة دوره في الخلافات والصراعات بين دول المنطقة موضع الدراسة، فهناك العديد من التحديات والتهديدات التي قد تحد مستقبلاً من قدرة دول منطقة شرق المتوسط على تحقيق المكاسب المنتظرة من الاكتشافات الهائلة من الغاز الطبيعي أبرزها العلاقات السياسية المعقدة نتيجة العديد من الصراعات المستمرة بين دول المنطقة، كالصراع العربي الإسرائيلي، والصراع التركي القبرصي، وعدم اكتمال النظام القانوني الحالي لاستغلال هذه الاكتشافات، فضلاً عن المصاعب الفنية والتهديدات الأمنية، والمخاطر المالية المرتبطة بتطوير هذه الموارد، وفيما يلي توضيح لهذه التحديات.

أولاً: العلاقات السياسية المعقدة (النزاعات على الحدود)

إن المحرك الحقيقي للصراع الذي قد يحدث في منطقة شرق المتوسط بسبب استغلال وتطوير الحقول والأحواض البحرية المكتشفة هو مسألة ترسيم الحدود البحرية بين الدول، وعلى الرغم من وجود القانون الدولي للبحار، إلا إن هذا القانون وضع القواعد الأساسية وترك عملية الترسيم لاتفاق الأطراف المعنية، وهذا ما يجعل عملية التوصل إلى اتفاق للترسيم مرتبطة بالعلاقات بين دول الحوض، وأحيث هذه الاكتشافات الطاقة في حوض المتوسط، مسألة تعيين الحدود البحرية بين دول الحوض والتي تعتبر من إشكاليات وسلبيات اكتشاف الغاز أنه قد يعزز الصراعات في منطقة لا تحتمل المزيد من الصراعات، مما يجعل من الصعب الاستثمار في اكتشافات الموارد الطبيعية، لاسيما الغاز الطبيعي، التي تزخر بها المنطقة⁽¹⁾.

1) Pasquale De Micco (2014): The Prospect of Eastern Mediterranean Gas Production: An Alternative Energy Supplier for the EU?, Policy Department, Directorate-General for External Policies, Brussels, p. 8.

وتمنح اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) United

وتمنح اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) Nations Convention on the Law of the Sea، التي تم إقرارها في 1982 ودخلت حيز التنفيذ في 16 نوفمبر 1994، الدول الحق في إعلان المناطق الاقتصادية الخالصة لمسافة تصل إلى 200 ميل بحري من خط الأساس (المادة 57)، وكذلك الحق المشروط في جزء من الجرف القاري يتجاوز 200 ميل (المادة 76). وفي الحالات التي تواجه فيها الدول الساحلية بعضها البعض وتكون خطوط المياه المنخفضة الخاصة بها في نطاق 400 ميل بحري من بعضها البعض، كما هو الحال في شرق البحر المتوسط، يجب تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة بموجب اتفاق ثنائي، وقد أنشأت خمس دول من شرق المتوسط مناطق اقتصادية خالصة وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، هي مصر (1983) وسوريا (2003) وقبرص (2004) وأخيراً لبنان وإسرائيل (2011) ⁽¹⁾. (شكل 4)

شكل (4): رسم توضيحي لمناطق السيادة البحرية للدول



Source: Greg Shapland (2020): Maritime Boundaries in the Middle East, Asian Affairs, vol. 51, no. 1, p. 2.

1) Pasquale De Micco, op. cit., pp. 8-9.



وبلغ عدد الدول التي قامت بالتصديق على الاتفاقية 162 دولة من ضمنها مصر (26 أغسطس 1983) وقبرص (12 ديسمبر 1988) ولبنان (5 يناير 1995) واليونان (21 يوليو 1995)، لكن سوريا وتركيا وإسرائيل بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لم تنضم إلى الاتفاقية، ولكن معظم الخبراء في القانون يقولون أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إجبارية لجميع الدول حتى الدول التي لم تنضم إليها، وذلك لأن الاتفاقية أصبحت جزءاً أساسياً من القانون الدولي⁽¹⁾.

ومسألة ترسيم الحدود البحرية عملية معقدة، وأحد مصادر ذلك التعقيد تدرج السيادة أو الولاية القضائية بتدرج مناطق المياه الساحلية من الشاطئ أو نقطة الأساس باتجاه المياه العميقة، علاوة على وجود الجزر أو الشعاب المرجانية أو المياه الضحلة التي هي جزء من أراضي الدول الساحلية أو جزء من الأراضي التي يطالبون بالسيادة عليها⁽²⁾، كما تفرض الطبيعة الجغرافية للبحر المتوسط قيوداً أخرى تسهم في تنامي الصراعات، فالبحر المغلق أو شبه المغلق يخلق حالة من التنافس على المساحة والموارد البحرية بين الدول المتجاورة، كما يجعل من الصعب حصول تلك الدول على منطقة اقتصادية خالصة بطول 200 ميل بحري وجرف قاري أو حتى بحر إقليمي بطول 12 ميل بحري دون نزاعات مع الدول المقابلة، علاوة على محدودية الامتداد الجغرافي للبحر المتوسط مقارنة بعدد الدول التي تطل عليه، ويُنظر أيضاً إلى تلك الدول على أنها دول متضررة جغرافياً *geographically disadvantaged*، لأن جميعها يتشارك نفس المسطح المائي وذات الموارد الطبيعية الحية وغير الحية في أنشطتها الحياتية والاقتصادية، لذلك يتطلب الواقع الجغرافي أو القيود الجغرافية المفروضة على البحار المغلقة أو

(1) دانية رائد الصمادي، مرجع سابق، ص 61-62.

2) Greg Shapland, op. cit., p. 1.



شبه المغلقة من الدول المجاورة إنشاء آليات فيما بينها للحد من النزاعات أو القضاء عليها⁽¹⁾.

وفتحت اكتشافات حقول الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط الباب أمام سلسلة من الصراعات والنزاعات بين دوله، التي تعاني في الأصل من حالة احتقان سياسي وديموجرافي تعود لأسباب تاريخية، منها الصراع العربي الإسرائيلي والنزاعات الإثنية والطائفية، مما جعل تلك الاكتشافات مصدرًا جديدًا للتنافس والصراع، ولعل تلك الاكتشافات قد أثارت جدلاً واسعاً بين دول المنطقة حول أحقيتها في استغلال تلك الحقوق لصالحها، وهو ما دفع تلك الدول للسعي نحو ترسيم حدودها البحرية وفقاً لقواعد اتفاقية 1985 لقانون البحار، ذلك فضلاً عن عقد اتفاقيات ترسيم ثنائية بين بعض تلك الدول، كاتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين قبرص ومصر عام ٢٠٠٣، واتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل وقبرص عام 2004، إلا إن تلك الاتفاقيات لم تحل دون اندلاع خلافات حول استكشاف واستغلال حقول الغاز الواقعة في المنطقة⁽²⁾.

وكان النزاع الأول بين إسرائيل ولبنان، بينما يدور النزاع الثاني حول قبرص، وهو نزاع ينذر باندلاع صراع واسع النطاق، إذ قامت تركيا بتوسيع نطاق منطقتها الاقتصادية على حساب الأخيرة، وذهبت أبعد من ذلك حينما رسمت حدوداً لمنطقة اقتصادية لقبرص التركية، كما شكل اكتشاف إسرائيل حقل "تمار" ثم حقلي

1) Walid Fahmy (2020): The Conundrum of Delimitation of Maritime Boundaries in the Eastern Mediterranean: The Greece-Egypt Agreement in the Face of Turkey-Libya Agreement, Pro Justitia, vol. 3, pp. 110, 112. Also:

- Ibrahim Ahmed EL Diwany (2018): Legal Rules Applicable to the Equitable Maritime Boundaries Delimitation in the Eastern Mediterranean Sea: An Egyptian Perspective, United Nations – The Nippon Foundation of Japan Fellowship Programme, p. 57.

(2) دانية رائد الصمادي، مرجع سابق، ص60.



"داليت" و"ليفياثان"، الذي تتقاسمه إسرائيل وقبرص ولبنان، توترًا جديدًا بين إسرائيل ولبنان⁽¹⁾. وفيما يلي توضيح لأهم النزاعات الحدودية بين دول شرق المتوسط.

(1) النزاع الإسرائيلي اللبناني

تتميز علاقات إسرائيل مع معظم دول منطقة شرق البحر المتوسط - خاصة الدول العربية منها - بتاريخ طويل من الصراع السياسي حول الأرض والحدود، وهو ما يمثل عائقًا صعبًا أمام تطوير حقولها من الغاز الطبيعي في هذه المنطقة، بل وينذر بقرب تحول هذه المنطقة إلى بؤرة صراع نتيجة الصراع على الغاز المكتشف حديثًا، وقد تتحول إلى حرب إقليمية، ما لم يتم تدارك الموقف بالوسائل السلمية، خاصة مع اتجاه إسرائيل استنادًا إلى قوتها العسكرية والدعم الأمريكي لها إلى الاستحواذ على حقوق الآخرين، وتعود أسباب هذا الصراع الممتد بين تل أبيب ومعظم جيرانها في المنطقة إلى طبيعة العلاقات القائمة بين إسرائيل وعدد كبير من هذه الدول، حيث توجد بعض الدول العربية التي لاتزال في حالة حرب مع إسرائيل، وبالتالي لا يوجد ترسيم للحدود البحرية بينهما، كما هو الحال مع فلسطين ولبنان وسوريا⁽²⁾.

ويعتبر النزاع الحدودي اللبناني-الإسرائيلي نموذجًا لهذا الوضع، فالعلاقات بين الدولتين يحكمها اتفاق وقف إطلاق النار بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701، الذي صدر في أعقاب العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام 2006،

(1) فتحي فتحي جاد الله الحوشي (2021): اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية شرق المتوسط وأمن مصر القومي، المركز الديمقراطي العربي، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، العدد السابع، ص85.

(2) أحمد قنديل (مايو 2018): مصر واكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط: رؤية مستقبلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز الأهرام، كراسات استراتيجية، المجلد 27، العدد 288، ص18.



ويمثل "الخط الأزرق 2000" الخط الأساسي الذي تستند إليه إسرائيل في تحديد الحدود البحرية مع لبنان، إلا إن هذا الخط من وجهة النظر اللبنانية يمثل الحد الذي انسحبت إليه القوات الإسرائيلية عام 2000 بعد اتفاق وقف إطلاق النار الذي رعته الأمم المتحدة، ومن ثم فإن هذا الخط يمثل خطأً إجرائياً، وليس حداً دولياً بالمعنى الكامل، ومن جهتها ترى إسرائيل أن الحدود داخل البحر مع لبنان ينبغي أن ترسم عمودياً على الميل العام للخط الساحلي اللبناني، أي على النقطة (1) في ترسيم الحدود اللبنانية-القبرصية، بينما تطالب لبنان بأن تكون الحدود البحرية امتداداً للحدود البرية، أو ترسيم خطأً متعامداً على الخط الساحلي عند "رأس الناقورة" أو النقطة 23 في ترسيم الحدود اللبنانية-القبرصية، ومن هنا يؤكد المسؤولون اللبنانيون على وجود تداخل يصل إلى حوالي 850 كم² بين الإحداثيات التي تتمسك بها لبنان كحدود بحرية وبرية لها مع إسرائيل وبين الادعاءات الإقليمية البحرية لإسرائيل⁽¹⁾.

وما إن أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن اكتشافات الغاز في حقلي "تمار" و"ليفياثان"، حتى سارعت السلطات اللبنانية في التأكيد على أن هذه الحقول تقع في مياهها الإقليمية، وزادت الأمور تعقيداً عندما رفضت الأمم المتحدة الطلب اللبناني بالتدخل في النزاع⁽²⁾، ويمتد حقل "ليفياثان" على طول المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان، وبذلك يقع الحقل على الشواطئ الجنوبية الشرقية لقبرص والشمالية الغربية لإسرائيل والجنوبية الغربية للبنان، لذلك ترى لبنان أن جزءاً من

(1) نفس المرجع السابق، ص 18.

(2) صالح النعامي (2011): اكتشافات الغاز الإسرائيلية: قيمة استراتيجية وتداعيات إقليمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة، ص 9-10. وأيضاً:

- Hana Krhovská (2014): Conflict Resolution in the Disputes over Resources in the Eastern Mediterranean: The Case of Israel and Lebanon, Master Thesis, Masaryk University, Faculty of Social Studies, Political Science Department, Czech, p. 38.



هذا الحقل يقع داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة، وهو ما ترفضه إسرائيل من جانبها⁽¹⁾.

ويدور الخلاف بين الدولتين حول مساحة من البحر على شكل مثلث متنازع عليه، وكل دولة تعتبر أن هذا المثلث لها، أي أنه جزء من منطقتها الاقتصادية الحصرية، ويمثل رأس المثلث شريط طوله 22 م على الساحل الشرقي للحوض، وقاعدته بطول 17 كم على الحافة الخارجية للمنطقة الاقتصادية الحصرية للدولتين في اتجاه الغرب⁽²⁾. (شكل 5)

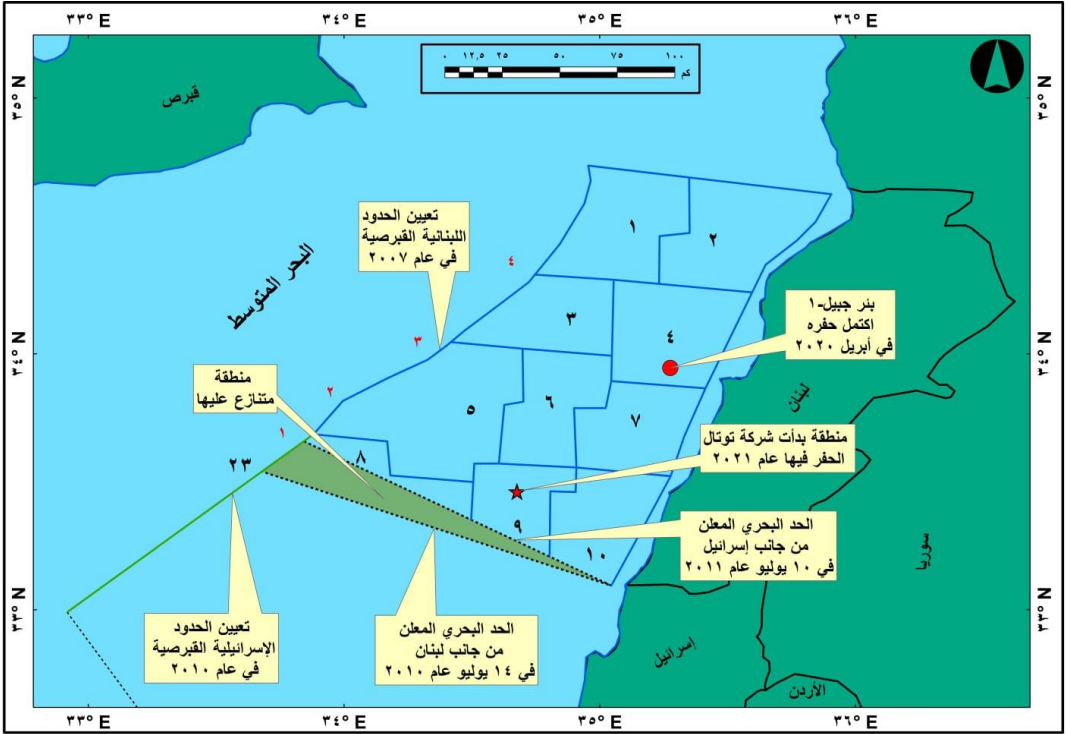
وهكذا فإن أساس النزاع الحدودي البحري بين لبنان وإسرائيل هو حقل "ليفياثان"، فمن وجهة نظر لبنان يقع هذا الحقل ضمن مياهها الإقليمية والاقتصادية، بينما ترى إسرائيل أن لها الحق في جزء من مساحة الرقعة، وتقدر مساحة المياه الإقليمية للبنان بحوالي 22 ألف كم²، في حين تبلغ المساحة المتنازع عليها مع إسرائيل حوالي 854 كم²، وتم تقسيم المساحة المتنازع عليها بين إسرائيل ولبنان إلى عشر مناطق أو مجمعات أو بلوكات، حيث يمثل البلوك 9 إحدى تلك المناطق وأبرزها، وبالرغم من أنه على شكل مثلث تصل مساحته إلى 860 كم²، إلا أن احتياطات النفط والغاز التي يحتوي عليها تزيد من النزاع بين الدولتين، وبالإضافة إلى البلوك 9، تشكل البلوكات 8 و10 أيضاً نقطة خلاف بين الدولتين، حيث ترى إسرائيل أن البلوك 8، والذي تبلغ مساحته 1400 م²، وبعمق يتراوح ما بين 1672 إلى 2062 م تحت سطح البحر، أنه يقع ضمن حدودها⁽³⁾.

1) Eduardo Wassim Aboultaif (2016): The Leviathan Field Triggering a Maritime Border Dispute Cyprus, Israel, and Lebanon, Journal of Borderlands Studies, Vol. 32, No. 3, p. 5.

(2) دانية راند الصمادي، مرجع سابق، ص62.

(3) دانية راند الصمادي، مرجع سابق، ص 62-63.

شكل (5): ترسيم الحدود البحرية الإسرائيلية اللبنانية ومناطق النزاع بينهما



Source: Ana Stanič and Sohbet Karbuz (2020): The Challenges Facing Eastern Mediterranean Gas and How International Law Can Help Overcome them, *Journal of Energy & Natural Resources Law*, vol. 39, no. 2, p. 18.

وحددت مجموعة من الباحثين من مكتب بيروت التابع لمركز مالكوم كير -

كارنيجي للشرق الأوسط Malcolm Kerr Carnegie Middle East Center، وهو فرع لمركز الأبحاث الأمريكي لمؤسسة كارنيجي للسلام الدولي،

عدداً من العوامل التي تعقد الخلاف بين إسرائيل ولبنان، من أبرزها⁽¹⁾:

1) Ali Berro, Walid Khadouri, Sami Atallah, and Ibrahim Saif (October 20, 2011): Gas in the Levant Basin: Another Source of Regional Conflict?, Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, Beirut, available at: <https://carnegie-mec.org/2011/10/20/gas-in-levant-basinanother-source-of-regional-conflict/bxv3>



أ. غياب العلاقات الدبلوماسية، لاسيما وأنهما لا يزالان في حالة حرب، كما أن لبنان لا تعترف بوجود دولة إسرائيل، وبذلك تغيب الشروط والقواعد الأساسية اللازمة لنجاح عملية التفاوض.

ب. عدم وجود حدود برية متفق عليها، وبدون الاتفاق على الحدود البرية، تصبح مسألة الحدود البحرية أكثر صعوبة.

ج. لا تلتزم إسرائيل بالمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لأنها ليست من الدول الموقعة عليها.

وقد توسطت الولايات المتحدة لحل النزاع وقدمت اقتراحين للدولتين، وعلى الرغم من عدم الإعلان الرسمي عن أي من الاقتراحين، إلا أن كلاهما اقترح أن يتم الاعتراف بحوالي 530 كم² من أصل 850 كم² من المنطقة المتنازع عليها كجزء من المنطقة البحرية الخالصة للبنان، بينما تصبح المساحة المتبقية (320 كم² تقريباً) خطأً أزرقاً بحرياً، على غرار الخط الأزرق الذي يفصل الحدود البرية بين إسرائيل ولبنان، ويمنع هذا الخط الأزرق البحري كلا البلدين من استغلال الموارد في المنطقة حتى يوقعا اتفاقية نهائية لترسيم الحدود البحرية بينهما، لكن لم يوافق أي من الطرفين على أي من المقترحين، لاسيما وأن المنطقة المتبقية المتنازع عليها، والتي كان من المفترض أن تصبح خطأً أزرقاً بحرياً تتضمن البلوك 8 الغني بالموارد الهيدروكربونية المحتملة، ومن ثم يطالب به الجانبان⁽¹⁾.

ورغم رعاية الولايات المتحدة الأمريكية للمفاوضات بين الدولتين من أجل الوصول إلى حل يرضي طرفي النزاع، والتي كان آخرها في 4 مايو 2021⁽²⁾،

1) Hana Krhovská (2014), op. cit., p. 60.

2) Simon Henderson (May 3, 2021): Benefitting from offshore natural gas reserves should be a win-win situation, but in this case the players may turn it into a zero-sum game, The Washington Institute for Near East Policy, Policy Analysis, PolicyWatch 3480, available at: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/lines-sea-israel-lebanon-maritime-border-dispute>



لايزال ترسيم حدود لبنان البحرية بتحديد النقاط النهائية للمنطقة الاقتصادية الحصرية عالقًا بين لبنان وإسرائيل، وقاد اختلاف الرؤيتين اللبنانية والإسرائيلية حول الحدود البحرية إلى إصدار تهديدات متبادلة بإمكانية اللجوء إلى القوة في حال قيام الطرف الآخر بانتهاك الحدود التي يرى كل طرف أنه يمتلك حق السيادة عليها⁽¹⁾.

والخلاصة أن حقل ليفيathan قضية معقدة، فالى جانب حقيقة أن إسرائيل ولبنان في حالة حرب منذ 1948، فإن الحاجة إلى الغاز الطبيعي كمورد طبيعي ثمين ستجعل من الصعب على الأطراف المعنية التوصل إلى حل وسط، وحتى الآن ينخرط في هذا النزاع على حقل "ليفيathan" ثلاثة دول هي قبرص وإسرائيل ولبنان، وقد تنضم إليهم مصر مستقبلاً إذا امتد حقل ليفيathan أكثر باتجاه الجنوب الغربي، لذلك يجب أن تكون الاتفاقية الخاصة بحقل "ليفيathan" ثلاثية، حيث يقع الحقل في نطاق المنطقة الاقتصادية الخالصة لثلاث دول، كما أن الاتفاقيات الثنائية، خاصة في ظل وجود دولتين من بين الدول الثلاث في حالة حرب، ستجعل الأمور أكثر صعوبة، والأهم من ذلك، وفقاً لاتفاقيات فيينا للمعاهدات، فإن الاتفاقية بين دولتين ليست ملزمة لدولة ثالثة ليست جزءاً من الاتفاقية⁽²⁾.

(2) النزاع الإسرائيلي الفلسطيني

في عام 2000 نجحت شركة BG البريطانية في اكتشاف مكان للغاز الطبيعي بالقرب من قطاع غزة، وعلى الرغم من حقيقة أن إسرائيل كانت تؤيد استغلال السلطة الفلسطينية لهذه الموارد الطبيعية، إلا أنها ترى أنه نظرًا لأن السلطة الفلسطينية ليست دولة ذات سيادة، فليس لها أي حقوق في الاستفادة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبالتالي لا يمكنها استغلال مواردها. ولكن

(1) أحمد قنديل، مرجع سابق، ص ص 18-19.

(2) Eduardo Wassim Aboultaif, op. cit., p. 13.



وفقاً لاتفاقيات أوسلو Oslo Accords، لاسيما اتفاقية أوسلو (2)^(*)، التي أبرمتها إسرائيل والسلطة الفلسطينية في القاهرة في 4 مايو 1994 بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا، تمتلك السلطة الفلسطينية حق الولاية البحرية على مسافة 20 ميلاً بحرياً من ساحلها، ومن ثم حقوق التنقيب عن الموارد وإنتاجها، ولا تزال المحاولات والمفاوضات الفلسطينية جارية لحل هذه المسألة لكن دون تطور يذكر حتى الآن⁽¹⁾.

وقد أعطت الاتفاقية الحق لإسرائيل أيضاً في منع أو وقف حركة النقل البحري في المياه الفلسطينية، لأسباب أمنية تقدرها إسرائيل، وهو ما مثل ذريعة لوضع مزيد من القيود على أنشطة الجانب الفلسطيني، وقد قامت إسرائيل منذ توقيع اتفاقيات أوسلو وبشكل تدريجي، بتخفيض الولاية البحرية للسلطة الفلسطينية في غزة بنسبة 85% (من 20 إلى 3 أميال بحرية)، وجاء الخفض الأول في إطار ما يسمى بـ "التزام بيرتيني" Bertini Commitment في عام 2002^(*)، والذي خفض الولاية البحرية للسلطة الفلسطينية إلى 12 ميل بحري، ثم بعد فوز حماس في الانتخابات عام 2006، وأخيراً في سياق حرب غزة عام 2008، وما يعرف باسم "عملية الرصاص المصبوب" Operation Cast Lead⁽²⁾.

وما يميز هذا النزاع عن غيره من النزاعات أنه في النزاعات الأخرى تكون الأطراف المتنازعة دولاً ذات سيادة، بينما السلطة الفلسطينية التي تسيطر نظرياً

* بنود الاتفاقية متاحة على مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، من خلال الرابط التالي:

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4924

1) Hana Krhová (2014), op. cit., pp. 33-34.

* بنود هذا الالتزام متاحة على موقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، من خلال

الرابط التالي:

<https://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/3C484FF2A4F05BF285256D58004FF446>

2) Pasquale De Micco, op. cit., p. 9.



على غزة ليست كذلك، فهي لا تتمتع بحرية استغلال مواردها البحرية، نظرًا لأن البحر قبالة سواحل غزة يخضع لسيطرة إسرائيل، وبالتالي لا يمكن لفلسطين تطوير أي مكامن للموارد الطبيعية لديها دون موافقة إسرائيل، كما أن إسرائيل قد تتبدل مواقفها بتباين الظروف، فإسرائيل التي أبدت موافقتها على عمل شركة BG البريطانية في ساحل غزة، عدلت عن موقفها وتسببت في توقف مشروع حقل "غزة البحري" لعدم رغبتها في شراء الغاز بسعر السوق، لتضطر في النهاية شركة "شل" Shell، التي استحوذت على شركة BG في 2015، إلى التخلي عن حصتها في الحقل في مارس 2018⁽¹⁾.

(3) النزاع التركي القبرصي

في السنوات الأخيرة، زادت تركيا من نشاطها في البحر الأبيض المتوسط، وأصبحت لاعبًا رئيسيًا في السياسات والأزمات الإقليمية، ابتداءً من الخلاف على الغاز شرق المتوسط مرورًا بالحرب الليبية، ويُعد نشاط تركيا جزءًا من سياسة خارجية يتم عسكرتها منذ عام 2015 بهدف توسيع نفوذها الجيوبوليتيكي في الشرق الأوسط والمناطق المحيطة به، وتتضمن تلك السياسة مكونًا بحريًا مهمًا يسمى "Mavi Vatan" أو عقيدة "الوطن الأزرق" Blue Homeland، للسيطرة على المياه في شرق البحر المتوسط وبحر إيجه والبحر الأسود من خلال العمليات العسكرية (شكل 6)، وليس من قبيل المصادفة أن يكون Blue Homeland هو اسم أكبر مناورة بحرية في تاريخ تركيا (تضم 103 سفينة عسكرية و20000 جندي)، والتي تم إطلاقها في نهاية فبراير 2019 لاختبار قدرتها على خوض الحرب في وقت واحد في البحر الأسود وبحر إيجه وشرق البحر المتوسط، ويعد

1) Greg Shapland, op. cit., pp. 11-12.



دور البحرية التركية في الدفاع الوطني وفي المنافسة الجيوبوليتيكية على مصادر الطاقة أحد ركائز هذه السياسة العسكرية البحرية⁽¹⁾.

شكل (6): الحدود البحرية التركية في ضوء عقيدة الوطن الأزرق



1) Valeria Talbot (2020): Turkey's Struggle for Influence in the Eastern Mediterranean, In Giuseppe Dentice and Valeria Talbot, A Geopolitical Sea: The New Scramble for the Mediterranean, Italian Institute for International Political Studies (ISPI), pp. 18-19. Also:

- Zachary Paikin and Caroline Rose (2021): Turkey and the Eastern Mediterranean: Geopolitical Europe's Pathway to Strategic Autonomy?, Centre for European Policy Studies (CEPS), p. 1. Available at: <https://www.ceps.eu/ceps-publications/turkey-and-the-eastern-mediterranean/>

Source: Galip Dalay (2021): Turkey, Europe, and the Eastern Mediterranean: Charting a Way Out of the Current Deadlock, Policy Brief, Brookings Institution, Doha, p. 7.

ويعتبر وضع تركيا المتعطشة للطاقة مثيراً للاهتمام بشكل خاص في هذا الصدد، فتركيا لديها علاقات متوترة مع العديد من الدول الأخرى في المنطقة، ولكنها في الوقت نفسه تهدف إلى الاستفادة من صعود المنطقة كبؤرة فاعلة في أمن الطاقة، وينبع الوضع الجيوبوليتيكي الفريد لتركيا من حقيقة أنها فقيرة في احتياطات المواد الهيدروكربونية، بينما لدى جيرانها موارد وفيرة، لذلك أصبح السعي وراء النفط والغاز، وخاصة الغاز الطبيعي، هدفاً جيوبوليتيكيًا رئيسيًا للدولة⁽¹⁾، ويزداد الموقف التركي تعقيداً بتداخل الطاقة والأهداف السياسية في علاقاتها بجيرانها، الأمر الذي انعكس سلباً على تلك العلاقات، فبينما تعمل دول شرق المتوسط على تعزيز علاقات التعاون والشراكة، تعيش تركيا منعزلة عن دول المنطقة⁽²⁾.

وتعمل سياسات تركيا المتعلقة بالغاز الطبيعي في إطار استراتيجية تسعى لتحقيق الأهداف التالية⁽³⁾:

1) Tamás Kozma (13 April 2020): Turkey and the Geopolitics of Natural Gas in the Eastern Mediterranean, TRENDS Research & Advisory, available at: <https://trendsresearch.org/insight/turkey-and-the-geopolitics-of-natural-gas-in-the-eastern-mediterranean/>

2) Angelos Giannakopoulos, op. cit., p. 18.

3) Tamás Kozma, op. cit. Also:

- Senem Aydın-Düzgit, Daniela Huber, E. Fuat Keyman and Nathalie Tocci (2014): Introduction, In Senem Aydın-Düzgit, Daniela Huber, Meltem Müftüler-Baç, E. Fuat Keyman, Jan Tasci and Nathalie Tocci (edr.), Global Turkey in Europe II Energy, Migration, Civil Society and Citizenship Issues in Turkey-EU Relations, p. 25.



أ. تأمين وصولها إلى إمدادات الغاز الطبيعي لتلبية الطلب المحلي، خاصة وأنها دولة تعتمد على الدول الأجنبية في استيراد احتياجاتها من الغاز الطبيعي.

ب. تنوع دول وارداتها من الغاز الطبيعي وتقليص الدور الروسي المهيمن في وارداتها من مصادر الطاقة.

ج. تحقيق الاندماج في هيكل أمن الطاقة الإقليمي من خلال تعزيز دورها كدولة عبور للطاقة، ومركز رئيسي محتمل للإمدادات تجاه أوروبا.

وتلعب تركيا دورًا مهمًا في منطقة شرق المتوسط، خاصة فيما يتعلق بأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي، حيث عززت تركيا منذ انتهاء الحرب الباردة من نفسها كمركز طاقة لا غنى عنه لأوروبا، وتتزايد أهمية تركيا كدولة عبور لإمدادات الطاقة، خاصة من القوقاز أدريجان إلى الاتحاد الأوروبي، ولأن الطاقة ونقلها هي من أدوات القوة الحاسمة في السياسة الخارجية للدول، فإن تركيا تستخدم موقعها الاستراتيجي كدولة عبور للطاقة *energy transit state*، فضلاً عن قراراتها المتعلقة بخطوط أنابيب النفط والغاز، لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، لاسيما هدفها الرئيسي المتمثل في تعزيز أهميتها الجيوستراتيجية في منطقة شرق المتوسط⁽¹⁾.

وتلعب الجغرافيا دورًا مهمًا في تحديد سياسة الطاقة التركية، حيث يرتبط تقييم التحديات والفرص التي تواجهها تركيا في ميزان أمن الطاقة الإقليمي بالتطورات حول البحار الثلاثة والأحواض البحرية المجاورة أو القريبة منها، إذ يُعد البحر الأسود محورًا رئيسيًا للطاقة بالنسبة لتركيا، والذي من خلاله تنقل شركة "بلو ستريم" *Blue Stream* الهولندية وخطوط أنابيب "ترك ستريم" *TurkStream* التي تم افتتاحها مؤخرًا الغاز من روسيا إلى تركيا، كما يُعد بحر قزوين الغني

1) Angelos Giannakopoulos, op. cit., pp. 12-13.



بأذربيجان من خلال ممر الغاز الجنوبي وخط أنابيب النفط باكو-تبيليسي-جيهان Baku-Tbilisi-Ceyhan، أما فيما يتعلق بالجوار الجنوبي لتركيا، فقد برز شرق البحر المتوسط كمصدر رئيسي للغاز الطبيعي بسبب الاكتشافات التي تحققت في العقد الماضي، الأمر الذي أدى إلى اهتمام تركيا وتوجه سياستها الخارجية تجاه المنطقة في السنوات الأخيرة⁽¹⁾.

وعلى مدى العقد الماضي، تدهورت علاقات تركيا مع العديد من دول شرق المتوسط، خاصة كل من مصر وإسرائيل وقبرص، مما زاد من تعقيد تطلعات أنقرة المتعلقة بأمن الطاقة. فعلى سبيل المثال، تدهورت علاقات تركيا مع إسرائيل في عام 2010 بعد حادثة "مافي مرمرة"، بينما ساءت علاقاتها مع مصر بعد الإطاحة بالرئيس "محمد مرسي" المدعوم من تركيا في عام 2013، وظلت علاقات تركيا مع الدولتين فاترة منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من كونها حليفاً في الناتو، إلا أن التوترات تتصاعد من حين لآخر مع اليونان أيضاً، وكان آخرها في أوائل مارس 2020 نتيجة لقرار تركيا بفتح حدودها الغربية، مما يسمح لآلاف اللاجئين بالسعي للدخول إلى الاتحاد الأوروبي⁽²⁾، كما تقاوم تركيا المحاولات القبرصية، وكذلك الإسرائيلية، للبحث والتنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، حيث تعتبرها غير قانونية، وقد انتهكت تركيا المنطقة الاقتصادية الخالصة Exclusive Economic Zone (EEZ) لقبرص، وفرضت سيطرتها على جزء منها لأعمال التنقيب الخاصة

1) Tamás Kozma, op. cit.

2) Ibid. Also:

- Jörn Richert (2016): Turkey's Energy Leadership Ambitions and their Implications for Energy Governance in the Eastern Mediterranean, In Angelos Giannakopoulos (edr.), Energy Cooperation and Security in the Eastern Mediterranean: A Seismic Shift towards Peace or Conflict?, The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, Tel Aviv University, Research Paper no. 8, p. 61.



بها⁽¹⁾، كما هددت بفرض حظر استثماري على أي شركة نفط دولية لها أنشطة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، ونفذت تركيا هذا التهديد ضد مشاركة شركة "إيني" Eni الإيطالية في مشروع خط أنابيب النفط "سامسون-سيهان" Samsun-Ceyhan في تركيا⁽²⁾. وذلك لأن تركيا تعتبر المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص انتهاكاً لجرفها القاري⁽³⁾.

ومع ذلك، فإن العلاقات الإقليمية الأكثر تعقيداً لتركيا هي مع قبرص، وكانت الدولتان على خلاف منذ عقود. ووصل تاريخ الجزيرة، التي يسكنها كل من اليونانيين والأتراك، إلى نقطة تحول في عام 1974، عندما شن ضباط الجيش اليوناني انقلاباً، وطالبوا بتوحيد الجزيرة مع اليونان، مما أدى إلى تدخل عسكري تركي أدى إلى احتلال حوالي 37% من أراضي الجزيرة ومن ثم تقسيمها بحكم الأمر الواقع. وفي عام 1983، تم إعلان جمهورية شمال قبرص التركية (TRNC)، ولكن تم الاعتراف بها داخلياً من قبل تركيا فقط، وفي الوقت نفسه، لا تعترف تركيا بجمهورية قبرص، التي تسيطر على بقية الجزيرة، كدولة ذات سيادة. واستمرت التوترات منذ ذلك الحين بين الدولتين، وفشلت كل الجهود المبذولة لتأمين إعادة توحيد جزيرة قبرص حتى الآن⁽⁴⁾. (شكل 7)

1) Angelos Giannakopoulos, op. cit., p. 13.

2) Theodoros Tsakiris (2016): The Gifts of Aphrodite: The Need for Competitive Pragmatism in Cypriot Gas Strategy, In Angelos Giannakopoulos (edr.), Energy Cooperation and Security in the Eastern Mediterranean: A Seismic Shift towards Peace or Conflict?, The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, Tel Aviv University, Research Paper no. 8, p. 31.

3) Valeria Talbot, op. cit., p. 19.

4) Tamás Kozma, op. cit.



ورغم رعاية الأمم المتحدة لثلاث جولات من مفاوضات السلام بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، من بينها الجولة التي جرت في بداية عام 2012م، إلا أن هذه المفاوضات لم تسفر عن تحقيق تقدم يذكر، وقد زاد اكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط من حدة النزاع الدائر بين الجانبين التركي والقبرصي، حيث تطالب قبرص الشمالية ببسط سيادتها على معظم المياه المواجهة للساحل الشمالي لجزيرة قبرص، كما طالبت الحكومة التركية مرارًا بوقف كافة أعمال التنقيب والاستغلال الجارية في المياه القبرصية، حتى يتم التوصل إلى تسوية سياسية شاملة بالجزيرة، وأصدرت تركيا أيضًا بيانات عديدة تؤكد فيها أن القبارصة الأتراك لديهم حقوق متساوية ومتأصلة في الموارد الطبيعية المتواجدة في كل الجرف القاري لجزيرة قبرص⁽¹⁾، وردت الحكومة التركية على أعمال التنقيب الأولى التي قامت بها شركة Noble Energy الأمريكية في البلوك القبرصي رقم 12، بإرسال سفن حربية في سبتمبر 2011م إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، بما في ذلك البلوك المذكور، إلا أن هذه السفن لم تدمر أو تعتدي على المنصات التي أقامتها الشركة علمًا منها بأن أي عملية عسكرية تركية تستهدف شركة أمريكية سوف تلقي بظلالها على علاقاتها مع الولايات المتحدة شريكها في حلف الناتو.

وفي فبراير عام 2012م تفاقم النزاع التركي-القبرصي بعد قيام حكومة القبارصة اليونانيين بطرح الجولة الثانية من المناقصات للتنقيب عن الغاز والنفط

(1) تجدد الخلافات بين تركيا وقبرص حول موارد شرق البحر المتوسط، صحيفة الشرق الأوسط، 24 مارس 2017، متاح على <https://aawsat.com>



في السواحل القبرصية، حيث وصفت تركيا جولة المناقصات الجديدة باعتبارها خطوة استفزازية وغير مسؤولة، مهددة باتخاذ كافة الإجراءات لحماية حقوق ومصالح القبارصة الأتراك.

شكل (7): المناطق القبرصية الخاضعة للسيطرة التركية واليونانية

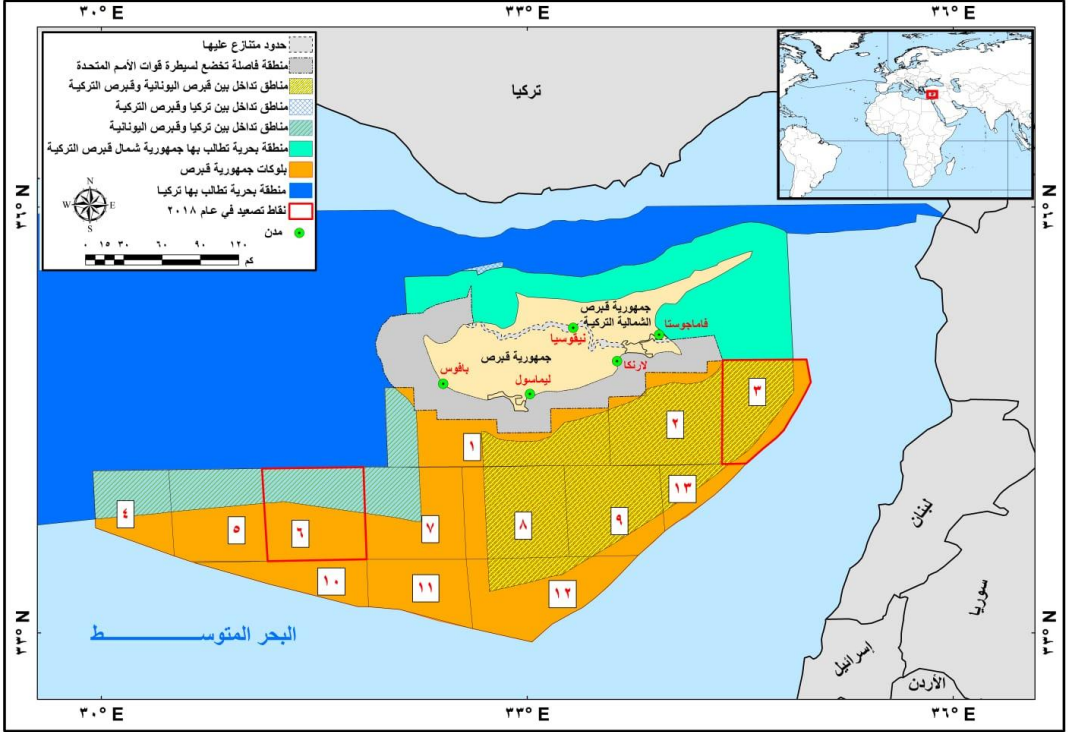


Source: Encyclopedia Britannica, Inc., available at: <https://www.britannica.com>

وفي أبريل عام 2012م قامت حكومة القبارصة الأتراك، ردًا على جولة المناقصات التي طرحها القبارصة اليونانيون، بمنح امتياز الشركة التركية للنفط TAPO للتنقيب عن المواد الهيدروكربونية في شمال قبرص، بما في ذلك المياه الإقليمية، وهو ما يتداخل مع البلوكات من 1 إلى 7، التي طرحتها "نيقوسيا" في جولة المناقصات الخاصة بها، كما تتداخل أيضًا مع منطقة تابعة لجزيرة "رودس"

اليونانية، وقد بدأت الشركة التركية للنفط بالفعل أعمال الحفر بحثاً عن النفط والغاز في شمال قبرص في 26 أبريل عام 2012م. (شكل 8)

شكل (8): البلوكات المتنازع عليها بين حكومتي القبارصة الأتراك والقبارصة اليونان في عمليات التنقيب عن الغاز



Source: Nefeli Tzanetakou (October 10, 2018): East Med: No One is Idle – The “Conqueror” Gets down to Work, Independent Balkan News Agency (IBNA), available at: <https://balkan.eu.com>

وعندما أعلنت شركة "إيني" في عام 2017م أنها ستقوم بحفر بئرين استكشافيين جديدين في المياه القبرصية، أحدهما في القطاع رقم 6 والآخر في القطاع رقم 3 في أوائل عام 2018م، ادعت تركيا أن أنشطة شركة "إيني" في هذين القطاعين غير مبررة، وبناءً عليه تحركت أنقرة لعرقلة عمل الشركة الإيطالية



ومضايقتها^(*)، ففي التاسع من فبراير عام 2018م اتجهت تركيا استنادًا إلى قوتها العسكرية إلى منع سفناً تابعة لشركة "إيني" الإيطالية من التنقيب عن الغاز الطبيعي في المياه القبرصية، ونشرت القوات المسلحة التركية مذكرة تعلن فيها عن إجراء مناورات عسكرية في كافة المياه المواجهة لجنوب قبرص حتى 10 مارس 2018م، وإضافة إلى ذلك أكدت أنقرة رفضها لجميع الاتفاقيات التي توصلت إليها قبرص لترسيم حدودها البحرية، بما في ذلك تلك الاتفاقيات التي توصلت إليها مصر وإسرائيل، ومن المتوقع أن تستمر تركيا في موقفها المعادي بشأن أنشطة البحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي في المياه القبرصية، خاصة بعد تدهور محادثات إعادة توحيد الجزيرة القبرصية في يوليو 2017⁽¹⁾.

وردًا على تنامي الخلافات مع تركيا بشأن اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، عملت قبرص على توثيق تعاونها العسكري والاستراتيجي مع إسرائيل واليونان، حيث وقعت مع إسرائيل اتفاقية عسكرية تسمح لسلح الجو والبحرية الإسرائيلية بالتدخل في حال وجود أي تهديدات لمنشآت الغاز القبرصية في البحر.

(4) النزاع القبرصي القبرصي

ويدور هذا النزاع بين جمهورية شمال قبرص التركية، غير المعترف بها دوليًا، وجمهورية قبرص، حيث تدعي جمهورية شمال قبرص التركية أن منطقتها الاقتصادية الخالصة تتداخل مع البلوكات البحرية التي تطالب بها قبرص في

* في 8 فبراير عام 2018م أفادت "إيني" أن حقلها الجديد Calypso في القطاع رقم 6 قد أثمر عن كشف غازي كبير، ربما يحتوي على 200 مليار متر كعب كحد أدنى، مما يجعله أكبر بكثير من حقل "أفروديت".

1) "The Eastern Mediterranean's New Great Game over Natural Gas," Stratfor Worldview, February 22, 2018, available at <https://worldview.stratfor.com>.



منطقتها الاقتصادية الخالصة، وأساس هذا النزاع أن تركيا، التي تدعم جمهورية شمال قبرص التركية، تريد من كلا الكيانين توقيع اتفاق سياسي من أجل التعامل مع النزاع القائم بين شطري الجزيرة القبرصية، كما تؤيد تركيا موقف جمهورية شمال قبرص التركية في ضرورة تقاسم الموارد الطبيعية بين كلا الكيانين، لأنها موارد تنتمي إلى الجزيرة بأكملها، بينما ترى جمهورية قبرص أنها، كدولة معترف بها من قبل المجتمع الدولي، تتمتع بحكومتها بالسيادة على المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها، وبالتالي فإن الاتفاقية الموقعة بين تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص بشأن ترسيم الجرف القاري غير مبررة، وأن عمليات البحث والاستكشاف غير قانونية⁽¹⁾.

(5) الوفاق التركي الليبي وتنامي التوتر في منطقة شرق المتوسط

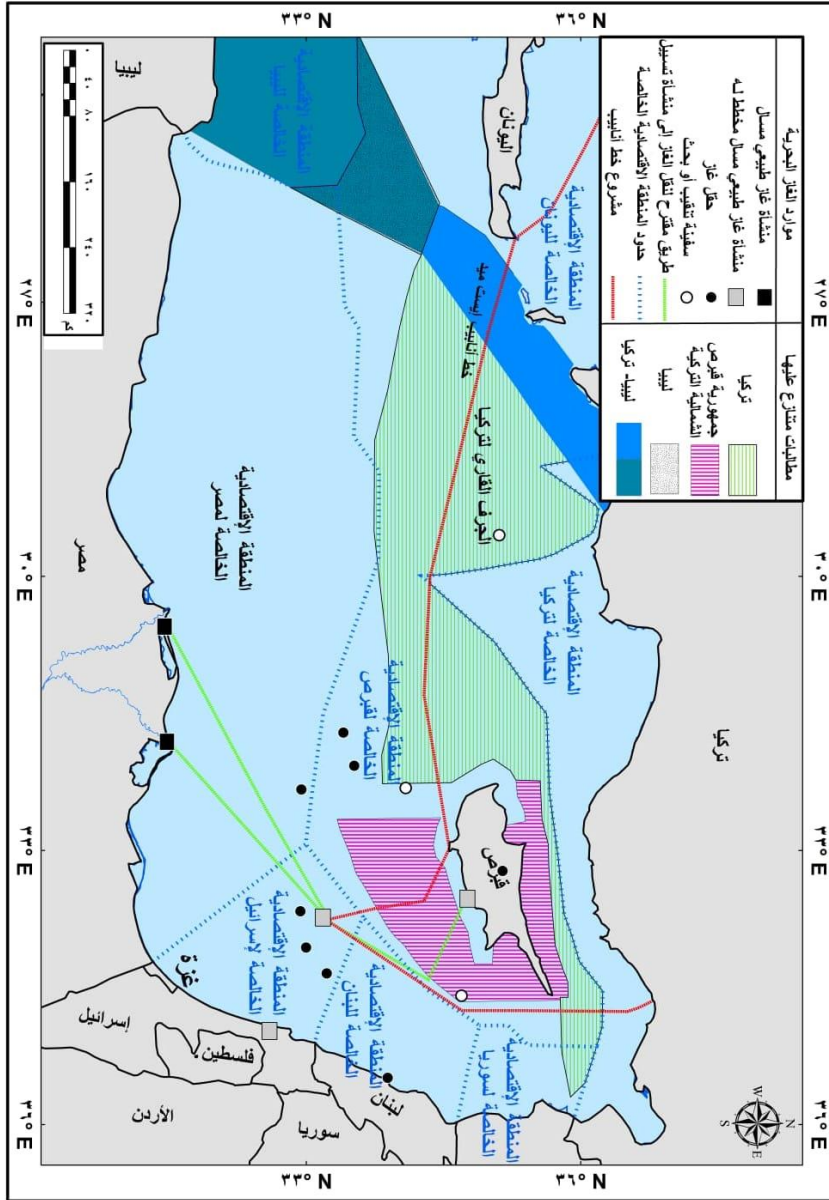
وتصاعدت حدة التوترات في منطقة شرق البحر المتوسط بتوقيع تركيا مع حكومة الوفاق الوطني الليبية، وهي واحدة من حلفاء تركيا القلائل في المنطقة، اتفاقية لترسيم الحدود بين الدولتين، وذلك في 27 نوفمبر 2019 (شكل 9)، وهي اتفاقية موضع شك من قبل دول شرق المتوسط الأخرى، وتهدف تركيا من وراء تلك الاتفاقية عرقلة مشروع إنشاء خط أنابيب شرق المتوسط **EastMed Pipeline** لنقل الغاز من حقول شرق المتوسط إلى أوروبا عبر إيطاليا، وذلك من خلال السيطرة على منطقة يفترض أن يمر من خلالها خط أنابيب شرق المتوسط، وسمح البعد العسكري للاتفاق بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني لأنقرة بإلقاء ثقلها خلف حكومة السراج من خلال تزويد حكومة الوفاق الوطني بالمعدات العسكرية والتدريب والطائرات المسلحة، وأدى ذلك الدعم العسكري التركي، إلى جانب الدعم المالي القطري، إلى قلب ميزان القوى على الأرض لصالح حكومة الوفاق الوطني في أزمة

1) Hana Krhová, op. cit., pp. 32-33.



تحولت تدريجياً إلى حرب بالوكالة بين لاعبين إقليميين وخارجيين، وتُظهر مشاركة عدد كبير من الجهات الفاعلة في ليبيا بوضوح أن لعبة الطاقة الكبرى ليست سوى

شكل (9): تعيين الحدود البحرية في شرق المتوسط ومذكرة التفاهم التركية الليبية



Source: Branislav Stanicek (2020): Turkey: Remodelling the Eastern Mediterranean Conflicting Exploration of Natural Gas Reserves, European Parliamentary Research Service (EPRS), p. 5.



جانب واحد من لعبة أكبر للتأثير الجيوبوليتيكي في منطقة البحر المتوسط الأوسع⁽¹⁾.

ومن المنظور التركي، فإن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التركية الليبية هي خطوة مهمة في صالح الدولتين، حيث حصلت ليبيا على مساحة أكبر من 16700 كيلومتر مربع مقارنة باتفاقيتها مع اليونان، كما عززت تركيا وجودها في شرق البحر المتوسط واتسع "الوطن الأزرق" Mavi Vatan إلى 189000 كيلومتر مربع، ومن المنظور التركي أيضًا، تتمثل أهم المكتسبات التركية من تلك الاتفاقية في⁽²⁾.

- تشكل الاتفاقية سياجًا يمنع كل من اليونان وجمهورية قبرص ومصر من التوقيع على اتفاقيات لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة.
- أصبحت تركيا لاعبًا رئيسيًا في تغيير قواعد اللعبة ضد خطط وسياسات القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في شرق البحر المتوسط.
- اكتسبت تركيا ميزة سياسية واستراتيجية ونفسية في المنطقة.
- حققت تركيا هدفها الاستراتيجي المتمثل في التأثير المباشر في جيوبوليتيكا الطاقة.
- وقعت تركيا وللمرة الأولى اتفاقية ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة مع دولة ساحلية.
- حصلت تركيا على أساس قانوني وشرعي لحقوقها.

1) Valeria Talbot, op. cit., pp. 19-20.

2) Zekiye Nazlı Kansu (2020): An Assessment of Eastern Mediterranean Maritime Boundary Delimitation Agreement Between Turkey and Libya, Kara Harp Okulu Bilim Dergisi (Science Journal of Turkish Military Academy), vol. 30, no. 1, pp. 68, 69, 71.



- تخلصت تركيا من إمكانية اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بين اليونان ومصر أو بين اليونان وجمهورية قبرص، وهو السيناريو الأسوأ لتركيا في منطقة شرق البحر المتوسط.
- لن يبدأ مشروع خط أنابيب شرق المتوسط دون إذن من الدولتين طرفي الاتفاقية، تركيا وليبيا.
- تعزيز الجهود التركية لمنع اليونان وقبرص (وربما مصر وإسرائيل أيضًا) من احتكار تطوير رواسب الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط⁽¹⁾.

فمنذ اكتشاف احتياطيات الغاز الطبيعي البحرية في شرق البحر المتوسط في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، وتركيا في تحد مستمر للدول المجاورة فيما يتعلق بالقانون الدولي، حيث أقدمت على ترسيم الحدود البحرية لبعض هذه الدول، وحددت أيضًا مناطقها الاقتصادية الخالصة بما يخدم المصلحة التركية، وزعزت استقرار المنطقة بأكملها من خلال عمليات الحفر غير القانونية، واستخدمت القوة العسكرية في الانتهاكات المتكررة للمياه الإقليمية لدول الجوار، كما استخدمت مذكرة التفاهم المبرمة في نوفمبر 2019 مع حكومة الوفاق الوطني الليبية لكي تفرض حدود بحرية جديدة على منطقة شرق المتوسط⁽²⁾.

وبشكل عام، أظهرت تركيا نفسها من خلال سلوكها السياسي تجاه الدول المجاورة كدولة تحبط التعاون الإقليمي وتهدد استكشاف الموارد من خلال تحركاتها العسكرية، ومن الواضح أن الأساس المنطقي وراء هذا السلوك التركي، لاسيما فيما يتعلق بعلاقتها مع إسرائيل ومصر، هو أن تركيا تغلب التوجه الإسلامي لحكومة حزب العدالة والتنمية التركية على عملية إنجاح استكشاف الطاقة في المنطقة،

1) Adel Abdel Ghafar, op. cit., p. 7.

2) Branislav Stanicek (2020): Turkey: Remodelling the Eastern Mediterranean Conflicting Exploration of Natural Gas Reserves, European Parliamentary Research Service (EPRS), p. 2. p. 1.



فتركيا من خلال دعمها لحماس في غزة وللإخوان المسلمين في مصر، كانت على استعداد للتخلي عن الأرباح المحتملة من التعاون في مجال الطاقة⁽¹⁾، ولأن تركيا تطمح إلى أن تصبح مركزاً للطاقة بين المناطق الغنية بالمواد الهيدروكربونية والأسواق الأوروبية بالإضافة إلى تنوع إمداداتها من الطاقة، التي تستورد منها أكثر من 90% من احتياجاتها، فهي جاهزة لأن تعرقل أي مبادرة لا تشملها ولا تحقق مصالحها الجيوستراتيجية⁽²⁾.

ونتيجة لهذه السياسات العدائية وتحول السياسة الخارجية التركية من سياسة "صفر مشكلات مع الدول المجاورة" zero problems with neighbours إلى سياسة "صفر أصدقاء" zero friends، تجد تركيا الآن نفسها معزولة إلى حد كبير في شرق المتوسط، وتتجلى هذه العزلة في تشكيل منتدى غاز شرق المتوسط من كل من قبرص ومصر واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن وفلسطين، الذي تم توقيعه في احتفال رقمي في سبتمبر 2020، وكذلك في مشروع خط أنابيب شرق المتوسط⁽³⁾، وهذا من شأنه أن يبقي تركيا خارج لعبة الطاقة في البحر المتوسط، علاوة على توتر علاقاتها بدول الاتحاد الأوروبي بسبب المسألة القبرصية، والتدخل العسكري في الشأن الليبي، ودورها في الأزمة السورية، ومساندتها لداعش⁽⁴⁾، لذلك دعا مجلس الشؤون العامة للاتحاد الأوروبي تركيا في 2019 إلى الالتزام التام بعلاقات حسن الجوار والاتفاقيات الدولية والتسويات

1) Jörn Richert, op. cit., p. 62.

2) Valeria Talbot, op. cit., p. 19.

3) Adel Abdel Ghafar, op. cit., p. 7.

4) Evaghoras L. Evaghorou (2020): Energy Developments in the Eastern Mediterranean Region and Geostrategic Implications on the Cyprus Issue, International Journal of Euro-Mediterranean Studies, vol. 13, no. 1, pp. 113, 119.



السلمية للنزاعات، كما أدان بشدة الانتهاكات المستمرة لتركيا في شرق المتوسط وبحر إيجه مطالبًا بإنهاءها الفوري⁽¹⁾.

ثانيًا: عدم اكتمال النظام القانوني الحالي لاستغلال غاز شرق البحر المتوسط

دفع اكتشاف موارد الغاز الطبيعي في شرق المتوسط في السنوات الأخيرة دول المنطقة إلى إبرام اتفاقيات بحرية ثنائية *bilateral maritime agreements* لضمان الفرص الاقتصادية من خلال أنشطة الاستكشاف والحفر⁽²⁾، فعلى الرغم من اكتشاف خمسة حقول كبرى في المنطقة، تقدر احتياطياتها من الغاز الطبيعي بنحو 1,9 تريليون متر مكعب، وتبلغ قيمتها السوقية الحالية نحو 200 مليار دولار، فإن حقلين اثنين فقط من بين هذه الحقول قابلة للتطوير، وذلك نظرًا لأن باقي الحقول تقع ضمن نطاق بحري متنازع عليه أو لم يتم ترسيم حدوده بعد، وما لم يتم حل المشاكل المحيطة بمعظم هذه الحدود بشكل عادل، فإن التنمية الاقتصادية المستقبلية الناشئة عن اكتشافات واستغلال الهيدروكربونات في قاع البحر سوف تتأثر سلبًا، كما أن عدم ترسيم الحدود البحرية لا يؤثر فقط على أعمال الاستكشاف والتطوير، ولكن أيضًا على إنشاء وتشغيل خطوط الأنابيب تحت الماء، ولذلك قد يكون خط الأنابيب المقترح مؤخرًا، والذي سينقل الغاز الإسرائيلي

1) Stylianos A. Sotiriou, op. cit., p. 2.

2) Kadir Üstün (September 18, 2021): Turkey in the Eastern Mediterranean: Maritime Disputes and Geopolitical Competition, SETA Foundation for Political, Economic and Social Research, available at: <https://www.setav.org/en/turkey-in-the-eastern-mediterranean-maritime-disputes-and-geopolitical-competition/>



من قبرص إلى إيطاليا، عبر جزيرة كريت والبر اليوناني، غير قابل للتنفيذ، لأنه من المفترض أن يعبر أحد النقاط الحدودية المتنازع عليها بين اليونان وتركيا⁽¹⁾.

ويتم تنظيم المسائل المتصلة بالحدود البحرية من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار⁽²⁾، المعروفة أيضًا باسم اتفاقية "مونتيجو باي"، والتي تم التوقيع عليها في العاشر من ديسمبر عام 1982م، ودخلت حيز النفاذ في السادس عشر من نوفمبر عام 1994م، وتحدد هذه الاتفاقية حقوق ومسؤوليات الدول فيما يتعلق باستخدامها للمحيطات والبحار في العالم، وتضع أيضًا المبادئ التوجيهية بشأن الملاحة ونظم المرور، والتنقيب في قاع البحار، وتسوية المنازعات، وقد انضمت غالبية دول العالم إلى هذه الاتفاقية إلا أن الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل من بين عدد محدود للغاية لم ينضموا إلى هذه الاتفاقية⁽³⁾.

وبموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة والقواعد الإجرائية المعمول بها، فإن منطقة شرق البحر المتوسط لديها حدودًا بحرية رئيسية يجب تحديدها، من أجل الترسيم الكامل للمساحات البحرية التي تطل عليها دول المنطقة، ومن بين هذه الحدود، تم الاتفاق على ثلاثة حدود فقط (مصر - قبرص، قبرص - إسرائيل، مصر - اليونان) في معاهدات ثنائية، تاركة معظم الحدود البحرية للمنطقة دون حل أو محل نزاع، ومن أمثلة تلك الحدود محل النزاع، تركيا - اليونان (198,8 ميل بحري)، تركيا - مصر (28,1 ميل بحري)، تركيا - قبرص (334,1 ميل بحري)، تركيا - سوريا (39,4 ميل بحري)، قبرص - سوريا (73 ميل بحري)، سوريا -

1) Roudi Baroudi (2020): *Unlocking Peace and Prosperity: How to Resolve Maritime Border Disputes in the Eastern Mediterranean Sea?*, A Report by the Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs (IFI), The American University of Beirut (AUB), p. 7.

2) United Nations Convention on the Law of the Sea of 10 December 1982, available at <https://www.un.org>

3) Status of the United Nations Convention on the Law of the Sea, July 31, 2017, available at <https://www.un.org>

لبنان (53,3 ميل بحري)، لبنان - قبرص (95,6 ميل بحري)، لبنان - إسرائيل (70,9 ميل بحري)، إسرائيل - مصر (115,1 ميل بحري)⁽¹⁾.

وقد يشير العدد المحدود لاتفاقيات ترسيم الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط بشكل خاطئ إلى عدم اهتمام دول الحوض بترسيم حدودها البحرية، لكن حقيقة الأمر أن المساحات البحرية المحدودة لحوض شرق البحر المتوسط قد أثارت التوترات في المنطقة، مما دفع دول المنطقة إلى تبني سياسات ضبط النفس وعدم إعلان الحدود الخارجية لمناطقها الاقتصادية الخالصة، لكن من المتوقع أن تدفع اكتشافات الغاز الطبيعي المحتملة دول شرق المتوسط إلى حماية مصالحها من خلال المطالبة بالولاية القضائية *jurisdiction* على مناطقها الاقتصادية الخالصة أو الجرف القارية. وفيما يلي توضيح لأهم هذه الاتفاقيات.

(1) اتفاقية مصر - قبرص

أدت المفاوضات بين مصر وقبرص إلى التوقيع على اتفاقية لتعيين حدود المنطقة الاقتصادية بينهما في 17 فبراير 2003⁽²⁾، ودخلت حيز التنفيذ في 7 مارس 2004، وأودعتها قبرص في الأمم المتحدة في 14 فبراير 2008⁽³⁾، وجاءت الاتفاقية مستندة بشكل كامل على نصوص وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والتي وقعت وصدقت عليها الدولتان، حيث اعتبرتها الدولتان بمثابة المرجعية الفنية والقانونية لاتفاقيتهما المشتركة، والتي حددت كل منهما نقاط الأساس الخاصة بها استنادًا إليها، فحددت مصر، تنفيذًا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة، ثلاثًا وخمسين نقطة أساس تم إيداعها لدى الأمين العام للأمم المتحدة عام 1991، كما حددت قبرص سبعة وخمسين نقطة أساس تم إيداعها لدى الأمين

1) Roudi Baroudi, op. cit., pp. 7, 21, 22.

(2) فتحي فتحي جاد الله الحوشي، مرجع سابق، ص92.

3) Ibrahim Ahmed EL Diwany, op. cit., p. 63.



العام للأمم المتحدة عام 1996، وقد أودعت كل من الدولتين نقاط أساسها هذه مدعومة بالخرائط البحرية ذات الصلة، ولم يعترض على أي من هذه أو تلك أية دولة من دول العالم الأعضاء في المنظمة الدولية على الإطلاق⁽¹⁾.

وبناءً على هذا فقد تبلورت الاتفاقية المصرية القبرصية في خط مكون من ثمان نقاط، يبدأ بالنقطة رقم (1) غرباً مقابلاً للسواحل التركية، وينتهي بالنقطة رقم (8) شرقاً إلى جوار سواحل غزة وإسرائيل. وقد تم ترسيم خط الحدود للمنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين، وفقاً للمادة الأولى من الاتفاقية، عن طريق خط الوسط أو خط المنتصف Median Line، والذي تكون كل نقطة عليه على مسافة متساوية من أقرب نقطة على خط الأساس المستقيم لكلا الدولتين، إعمالاً لنص المادة (15) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار⁽²⁾. (شكل 10)

ويظهر خط المنتصف المحدد على الخريطة البحرية الدولية الصادرة عن الأدميرالية البريطانية برقم 183 (رأس التين إلى الإسكندرونة) بمقياس رسم 1: 1,100,000، وفقاً لما قرره الفقرة الثالثة من هذه المادة. وأشارت الاتفاقية إلى وجوب أن يتم الاتفاق بين الطرفين -بناءً على طلب أي منهما- على إجراء أية تحسينات إضافية لزيادة دقة توقيع خط المنتصف عند توافر البيانات الأكثر دقة، وذلك استناداً لذات المبادئ المتبعة. هذا وقد استبعدت الدولتان ترسيم الحدود

(1) محمد شوقي عبد العال (2014): ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وقبرص وأثرها على ثروات مصر في المنطقة، المركز العربي للبحوث والدراسات، مجلة آفاق سياسية، العدد 11، ص17. وأيضاً:

- فتحي فتحي جاد الله الحوشي، مرجع سابق، ص92.

(2) محمد شوقي عبد العال، مرجع سابق، ص17. وأيضاً:

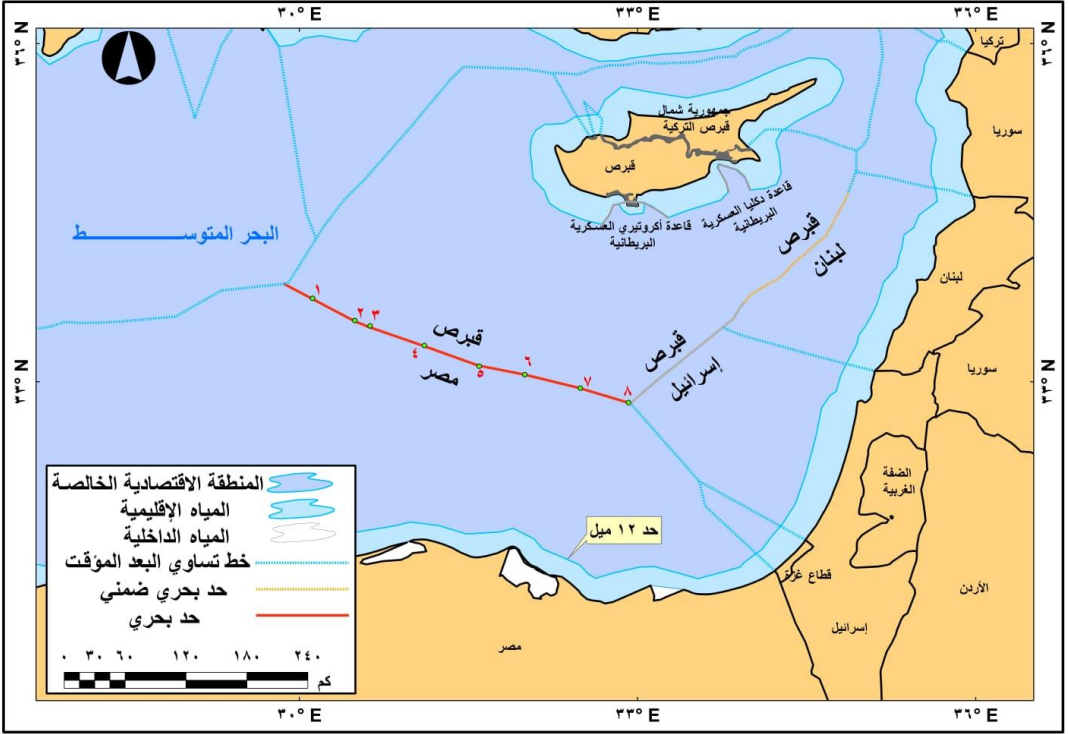
- فتحي فتحي جاد الله الحوشي، مرجع سابق، ص92.



البحرية بينهما بطريقة الجرف القاري continental shelf، نظرًا لأن المسافة بين خطي الأساس للدولتين هو 207 ميل بحري فقط، وهو ما لا يسمح بحصول كلتا



شكل (10): اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص



Source: Sovereign Limits

الدولتين على مسافة المائتي ميل بحري. حيث يمتد الجرف القاري للدول الساحلية لمسافات مختلفة تتجاوز حدود المسافات بين الدول المتقابلة وذلك استناداً إلى حكم محكمة العدل الدولية في حيثياتها في قضية تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين ليبيا ومالطا، وهي حالة تعيين حدود بحرية بين دولتين متقابلتين مشابهة لحالة مصر وقبرص، والتي انتهت فيها المحكمة إلى أنه لا يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار منطقة الجرف القاري الجاري ترسيم الحدود فيها إذا كانت تقع داخل حدود المائتي ميل بحري⁽¹⁾.

(1) محمد شوقي عبد العال، مرجع سابق، ص18. وأيضاً:



وقد مرت الاتفاقية المصرية القبرصية بكافة مراحل إبرام المعاهدات التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون المعاهدات لعام 1969، واستقرت عليها الممارسة الدولية. فتم التفاوض حولها من جانب السلطات السياسية والفنية المختصة في الدولتين، ومرت خطوات التوقيع عليها بمراحل عديدة عبر القنوات الدبلوماسية بكلتا الدولتين ووفقاً لخطوط الأساس التي أودعتها كل من الدولتين لدى الأمين العام للأمم المتحدة في عامي 1991 و 1996 على التوالي، كما تقدمت الإشارة، دون أدنى اعتراض من جانب أية دولة على هذه النقاط. وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ بعد تصديق السلطات المختصة عليها في كل من الدولتين والإعلان عنها في الجرائد الرسمية فيهما⁽¹⁾.

وقد تضمنت الاتفاقية إشارة أوردتها الفقرة الخامسة من المادة الأولى تقضي بإرجاء البت في النقطتين (1) و(8) لحين التوصل إلى اتفاق مع الجانب الشرقي، أي فلسطين (قطاع غزة) وإسرائيل، والجانب الغربي، أي تركيا، بشأن ترسيم الحدود البحرية معهما، على أن تكون النقطتان المذكورتان نقطتين حدوديتين ثلاثيتين حال توقيع اتفاق ترسيم للحدود البحرية مع الدول المقابلة أو المجاورة، فتؤخذ النقطة رقم (8) من اتفاقية ترسيم الحدود المصرية القبرصية في الاعتبار كنقطة بداية لترسيم الحدود البحرية بين مصر وتركيا، وتؤخذ النقطة رقم (1) منها في الاعتبار كنقطة بداية لترسيم الحدود البحرية بين مصر وكل من فلسطين وإسرائيل، حيث قررت أنه "أخذاً في الاعتبار المادة (74) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المبرمة في العاشر من ديسمبر 1982، يمكن مراجعة أو تعديل الإحداثيات الجغرافية للنقطتين (1) و(8) وفقاً للحاجة في ضوء التحديد المستقبلي

- فتحي فتحي جاد الله الحوشي، مرجع سابق، ص 92-93.

(1) محمد شوقي عبد العال، مرجع سابق، ص 17-18. وأيضاً:

- فتحي فتحي جاد الله الحوشي، مرجع سابق، ص 92.



للمناطق الاقتصادية الخالصة مع دول الجوار الأخرى المعنية ووفقًا لاتفاق يتم التوصل إليه حول هذه المسألة مع دول الجوار المعنية⁽¹⁾.

ونصت الاتفاقية في مادتها الثانية على أنه "في حالة وجود امتدادات للموارد الطبيعية، تمتد بين المنطقة الاقتصادية الخالصة لأحد الأطراف وبين المنطقة الاقتصادية الخالصة للطرف الآخر، يتعاون الطرفان من أجل التوصل إلى اتفاق حول سبل استغلال تلك الموارد"، كما نصت المادة الثالثة منها على أنه "إذا دخل أي من الطرفين في مفاوضات تهدف إلى تحديد منطقتها الاقتصادية الخالصة مع دولة أخرى، يتعين على هذا الطرف إبلاغ الطرف الآخر والتشاور معه قبل التوصل إلى اتفاق نهائي مع الدولة الأخرى إذا ما تعلق هذا التحديد بإحداثيات النقطتين (1) و(8)"، وجاءت المادة الرابعة تقرر أنه⁽²⁾:

أ. يتم تسوية أي نزاع ينشأ حول تنفيذ هذا الاتفاق عبر القنوات الدبلوماسية بروح التفاهم والتعاون.

ب. وفي حالة عدم تسوية النزاع عبر القنوات الدبلوماسية خلال مدة زمنية مناسبة، يتم إحالة النزاع إلى التحكيم.

(2) اتفاقية إسرائيل - قبرص

وقعت إسرائيل وقبرص في 17 ديسمبر 2010 في نيقوسيا على اتفاقية حول تعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة للدولتين، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 25 فبراير 2011، وسجلتها إسرائيل في الأمم المتحدة في 9 مارس 2011،

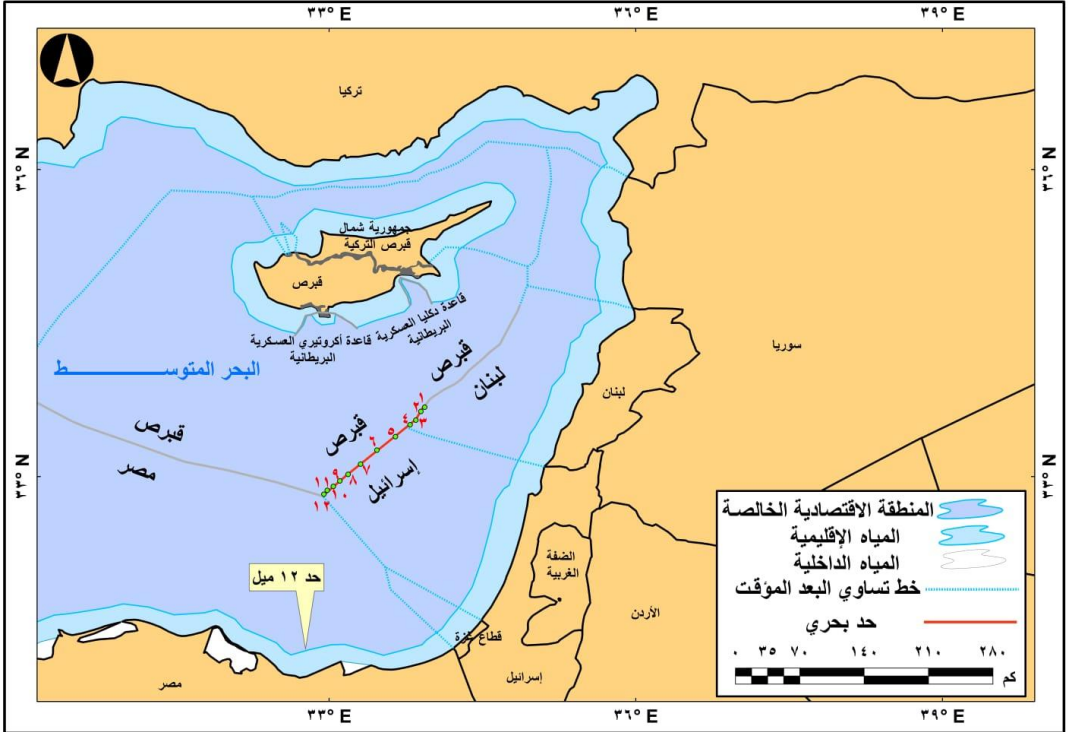
(1) محمد شوقي عبد العال، مرجع سابق، ص 18. وأيضًا:

- فتحي فتحي جاد الله الحوشي، مرجع سابق، ص 93.

(2) محمد شوقي عبد العال، مرجع سابق، ص 18.

وتبنت الاتفاقية طريقة خط الوسط، حيث يتكون خط الحدود من 11 نقطة تتبع 12 إحداثية جغرافية⁽¹⁾. (شكل 11)

شكل (11): اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل وقبرص



Source: Sovereign Limits

أكدت الدولتان أن نقاط النهاية لخط الوسط تتماشى مع الاتفاقيات القبرصية المصرية والقبرصية اللبنانية، حيث تم تعديل الإحداثيات الجغرافية لنقطة النهاية الجنوبية رقم 12 لخط الوسط بين قبرص وإسرائيل، لتكون مماثلة لإحداثيات نقطة النهاية رقم 8 من خط الوسط بين قبرص ومصر، وبالمثل، تم تعديل الإحداثيات الجغرافية لنقطة النهاية الشمالية رقم 1 لخط الوسط بين قبرص

1) Ibrahim Ahmed EL Diwany, op. cit., p. 65.



وإسرائيل، لكي تكون مطابقة لإحداثيات نقطة النهاية رقم 1 لخط الوسط بين قبرص ولبنان⁽¹⁾.

(3) اتفاقية مصر - اليونان

وقعت مصر واليونان اتفاقية لتعيين الحدود البحرية للدولتين في شرق المتوسط في 7 أغسطس 2020، بما يتوافق مع القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار⁽²⁾، ولذلك فقد أكدت الاتفاقية على الحق القانوني للجزر في أن يكون لها جرف قاري ومنطقة اقتصادية خالصة⁽³⁾، وتعود جذور اتفاقية تعيين الحدود بين مصر واليونان إلى بداية البحث عن موارد الطاقة في شرق البحر المتوسط في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، حيث تطلب الشروع في استكشاف واستغلال إمكانات موارد الطاقة البحرية تحديد الحدود البحرية لدول شرق المتوسط⁽⁴⁾. (شكل 12)

وبدأت مصر واليونان مناقشة تعيين حدودهما البحرية في 2005، لكن السمات الجغرافية لليونان ومشاركتها لدول أخرى في الحدود، مثل تركيا، تسببت في صعوبات قانونية وسياسية في منطقة ترسيم الحدود، مما أسهم في إطالة أمدها، خاصة في ظل النزاع اليوناني التركي التي سعت مصر لأن لا تكون طرفاً فيه⁽⁵⁾، فالإيونان كانت مترددة في تعيين حدودها البحرية مع مصر، نظراً لخلافها مع تركيا حول سيادتها على بعض الجزر اليونانية وحول تعيين حدود المياه الاقتصادية بين

1) Ibrahim Ahmed EL Diwany, op. cit., p. 65.

2) Constantinos Yiallourides (August 25, 2020): Part I: Some Observations on the Agreement between Greece and Egypt on the Delimitation of the Exclusive Economic Zone, Blog of the European Journal of International Law, available at: <https://www.ejiltalk.org/18969-2/>

3) Walid Fahmy, op. cit., p. 119.

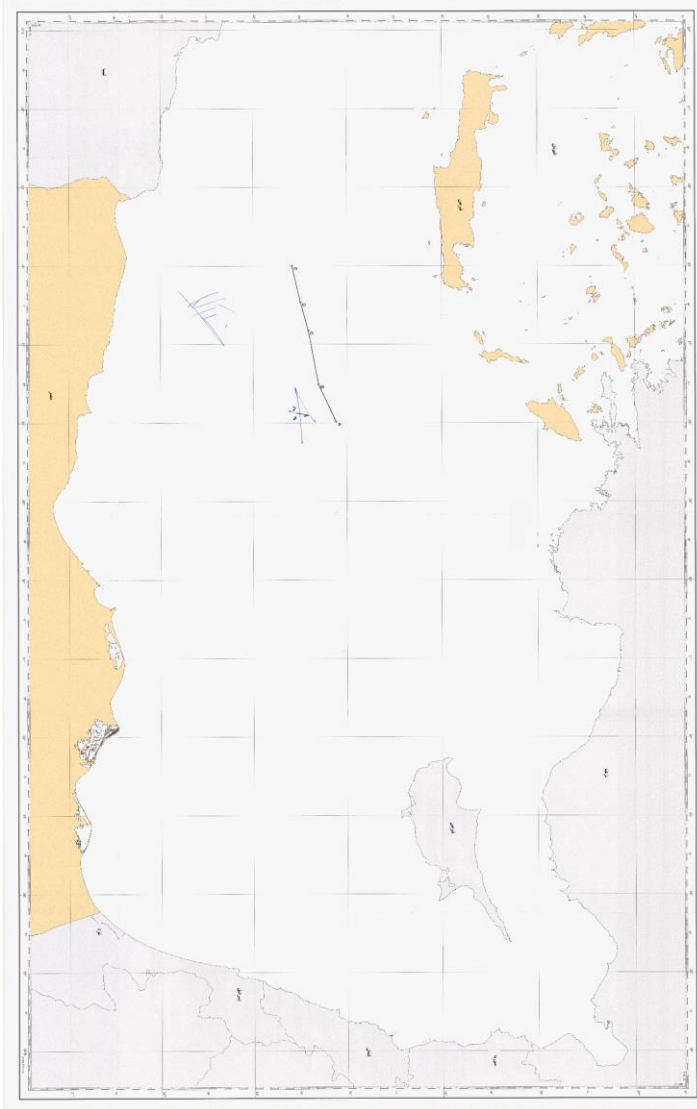
4) Constantinos Yiallourides, op. cit.

5) Walid Fahmy, op. cit., p. 120.



الدولتين، خاصة فيما يتعلق بالجزر، لذلك خشيت اليونان من أن يؤثر اتفاقها مع مصر على مسألة تعيين حدودها مع تركيا⁽¹⁾.

شكل (12): اتفاقية تعيين الحدود البحرية بين مصر واليونان



1) Gallia Lindenstrass and Ofir Winter (August 25, 2020): A Red Line for the Blue Homeland? The Maritime Border Demarcation Agreement between Greece and Egypt, INSS Insight, no. 1373, p. 2.



Source: United Nations

وبالعودة إلى الاتفاقية، فقد أعلن الطرفان في ديباجتها التزامهما باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وشددوا على أهمية ترسيم حدود منطقتهما الاقتصادية الخالصة، ونصت المادة 1/1 على أن الطرفين اتفقا على ترسيم جزئي للحدود، بينما أضافت المادة 5/1 أنه إذا بدأ أي من الطرفين مفاوضات مع دولة ثالثة تشترك في الحدود البحرية مع كلا الطرفين، فيجب على هذا الطرف إبلاغ الطرف الآخر والتشاور معه قبل التوصل لاتفاق مع الطرف الثالث، كما نصت المادة الثانية على أنه في حالة امتداد الموارد الطبيعية إلى المناطق الاقتصادية الخالصة لكلا الطرفين، سيتعاون الطرفان للتوصل إلى اتفاق حول طرق استغلال هذه الموارد، بينما أكدت المادة الثالثة على ضرورة حل أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية من خلال القنوات الدبلوماسية بروح من التفاهم والتعاون⁽¹⁾.

والجدير بالذكر أن اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر واليونان هي اتفاقية جزئية ومحدودة جغرافيًا، حيث أنها تأخذ في الاعتبار جزءًا وليس كل الحدود البحرية الممتدة بين الدولتين، ويرجع ذلك إلى أن اليونان كانت تخشى الدخول في مواجهة مباشرة مع تركيا، ومن ثم امتنعت في هذه المرحلة عن توسيع الحدود البحرية في المناطق الواقعة شرق ساحل رودس، بالإضافة إلى أن مصر أيضًا عارضت مصر إدراج تلك المناطق البحرية في الاتفاقية لإبقاء الباب مفتوحًا للمسار التفاوضي أمام دولة ثالثة، وتحديدًا تركيا، ولذلك تنص المادة 1 (هـ) من الاتفاقية على أن أي ترسيم لاحق خارج الحدود المتفق عليها (أي شرق رودس أو جنوب غرب جزيرة كريت) يجب استكمالها "بالتشاور مع الدول المجاورة

1) Ioannis N. Grigoriadis and Lennart T. Belke (September 2020): UN-CLOS and the Delimitation of Maritime Zones in the Eastern Mediterranean Hellenic Foundation for European & Foreign Policy (ELIAMEP), Policy Brief, no. 131, p. 4.



المعنية"، وذلك في إشارة إلى الترتيبات المستقبلية التي قد تصل إليها كل من اليونان ومصر مع دول ثالثة، وهي تركيا وليبيا والإدارة القبرصية اليونانية⁽¹⁾.

وقد أدت هذه المعاهدات الثلاث لترسيم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة في منطقة شرق البحر المتوسط إلى ظهور نزاعين رئيسيين، يتعلق الأول منهما بالمياه الخاصة بقبرص، بينما يتعلق النزاع الثاني بتعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين إسرائيل ولبنان على النحو التالي⁽²⁾:

- أخطرت تركيا الأمم المتحدة في عام 2004م بأنها لا تعترف بمعاهدة تعيين الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة بين مصر وجمهورية قبرص، والتي تم التوصل إليها في عام 2003م، مدعية أن الحدود البحرية لقبرص يجب أن تتفق عليها جميع الدول في المنطقة بما في ذلك تركيا، استناداً إلى مبدأ الإنصاف⁽³⁾، وبعد اكتشافات الغاز في إسرائيل وقبرص، وقعت تركيا اتفاقية مع الجمهورية التركية لشمال قبرص في عام 2011 لتعيين حدود الجرف القاري بينهما، وفيها قرر الطرفان لقبرص اليونانية 12 ميلاً بحرياً فقط كمياه إقليمية في مواجهة الساحل الغربي لقبرص معتبرين إياها جزيرة وليست دولة.
- وتمسكت لبنان بأن هذه المعاهدة المذكورة آنفاً بين قبرص وإسرائيل في عام 2010م انتهكت حقوقه وسيادته على قاع البحر ومياهه الإقليمية⁽⁴⁾.

1) Idir Lika (August 2020): The Greece-Egypt Maritime Agreement and its Implications for the Greek-Turkish Dispute in the Eastern Mediterranean, SETA Analysis, no. 67, p. 13.

(2) أحمد قنديل، مرجع سابق، ص24.

3) Turkish Information Note No. 2004/4739, United Nations, March 2, 2004, available at <https://www.un.org>

4) Israel and Lebanon Dispute Maritime Border, Financial Times, July 10, 2011, available at <https://www.ft.com>



ومن ناحية أخرى، يمكن أن تكون قضايا تعيين الحدود البحرية المعلقة بين دول شرق المتوسط المتجاورة أو المتقابلة مصدرًا للتوترات المستمرة، مما يخلق مشاكل خطيرة لحرية الملاحة وبالتالي إعاقه النقل البحري وطرق إمداد الطاقة، وتزداد صعوبة تلك الأزمات إذا ما تعلق بتزاعات إنشاء المناطق الاقتصادية الخالصة، والتي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بأنشطة استغلال الموارد البحرية، مثل منح تراخيص استكشافات المواد الهيدروكربونية، أو التنقيب عن الغاز الطبيعي ورواسب النفط واستغلالهما، لا سيما وأن أنشطة الطاقة البحرية تمتلك حقوقها الدول الساحلية داخل مناطقها الاقتصادية الخالصة، لذلك فإنه في الحالات التي لم يتم فيها الاتفاق على حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة (أو حتى الجرف القاري) أو تحديدها من خلال القانون الدولي، تزداد حدة التوتر بين الدول المتجاورة وتنشأ حالة من التنافس والصراع من أجل السيطرة على موارد الطاقة البحرية⁽¹⁾.

ثالثًا: تحديات استغلال غاز شرق المتوسط

على الرغم من احتياطات الغاز الطبيعي الهائلة التي تم اكتشافها مؤخرًا في شرق المتوسط، والتي جذبت إليها كبرى شركات الطاقة الدولية، إلا أن المنطقة لا تزال واحدة من أكثر المناطق التي لم يتم استكشاف مواردها الطبيعية واستغلالها بالقدر المأمول الذي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لدول شرق المتوسط، ويرجع ذلك إلى وجود العديد من التحديات الفنية والتجارية والقانونية والسياسية التي تحول دون الاستفادة من موارد الغاز الطبيعي، لاسيما تلك التحديات المتعلقة

1) Georgios Chrysochou, Dimitrios Dalaklis (in press): Offshore Energy Exploration Activities and the Exclusive Economic Zone Regime: A Case Study of the Eastern Mediterranean Basin, In Patrick Chaumette (edr): Wealth and Miseries of the Oceans: Conservation, Resources and Borders, HAL Archives, p. 142.



بحالة النزاع والصراع التي تعيشه المنطقة، وكذلك المعضلة القبرصية التي تلقي بظلالها على مسألة تعيين الحدود البحرية في شرق المتوسط⁽¹⁾.

(1) تحديات التصدير

وفقاً للسيناريو المرجعي Reference Scenario لمرصد طاقة المتوسط، فإن إجمالي إمكانات تصدير الغاز في شرق البحر المتوسط ستصل إلى 30 مليار متر مكعب سنوياً في عام 2030، والتي يمكن تصدير 19 مليار متر مكعب منها على الأقل في شكل غاز طبيعي مسال، ويتوقع المرصد أن تقترب إمكانات التصدير في مصر من 20 مليار متر مكعب سنوياً بحلول منتصف عام 2020، بينما من المتوقع أن تبلغ إمكانات تصدير الغاز في إسرائيل ذروتها في أواخر عام 2020 عند أقل من 10 مليار متر مكعب سنوياً، أما وفقاً لمعطيات السيناريو البديل Alternative Scenario، والذي يفترض تبني الدولة للسياسات الطموحة في مجال الطاقة، يقدر مرصد طاقة المتوسط أن إجمالي إمكانات تصدير الغاز في المنطقة يمكن أن ترتفع إلى 50 مليار متر مكعب سنوياً، حيث ستتجاوز إمكانات التصدير في مصر 30 مليار متر مكعب سنوياً، وستبلغ ذروتها في إسرائيل في منتصف عام 2030 عند 15 مليار متر مكعب سنوياً، ومن المتوقع أن تضيف قبرص 5 مليار متر مكعب أخرى سنوياً إلى إمكانات التصدير في المنطقة اعتباراً من النصف الثاني من عام 2020 إذا تم تطوير حقل أفروديت⁽²⁾.

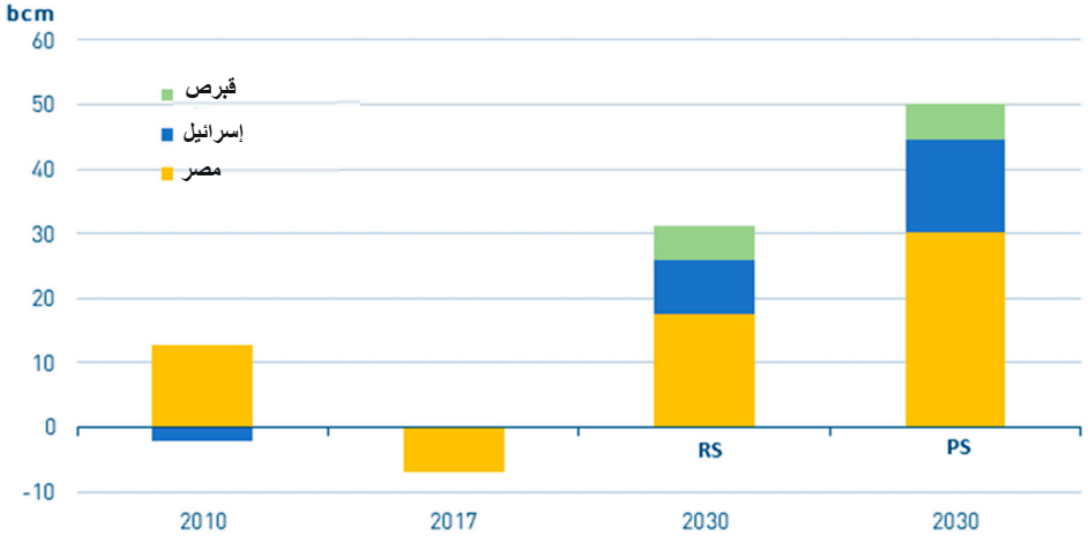
وتتطلب هذه الإمكانيات التصديرية الكبيرة للغاز في منطقة شرق المتوسط البنية التحتية اللازمة لنقل الغاز من دوله إلى الأسواق الإقليمية، وغيرها من الأسواق الأخرى، كأوروبا وآسيا. وتفتقر دول المنطقة إلى البنية التحتية اللازمة

1) Ana Stanič and Sohbet Karbuz, op. cit., p. 2.

2) Ibid, pp. 7-9.



لتصدير هذه الكميات من الغاز، باستثناء مصر وإسرائيل، حيث تعتبر مصر سوقاً للغاز الطبيعي في شرق المتوسط، وكذلك طريقاً لتصديره، نظراً لحجم سوقها المحلي



Source: OME, Mediterranean Energy Perspective 2018, Paris.

للغاز الطبيعي وما تمتلكه من بنية تحتية مجهزة لتصدير الغاز، تتمثل في خطوط أنابيب الغاز الطبيعي التالية⁽¹⁾:

أ. خط أنابيب الغاز العربي (AGP) Arab Gas Pipeline، الذي يربط مصر بسوريا عبر الأردن، وتبلغ طاقته السنوية 10 مليارات متر مكعب، وبدأت صادرات الغاز الطبيعي عبر هذا الخط في عام 2003 إلى الأردن حتى وصل الغاز المصري إلى سوريا في عام 2008 ولبنان في عام 2009، وتعطل الخط في 2011 خلال الاضطرابات الداخلية التي تعرضت لها مصر آنذاك، حيث تعرض جزء منه عند منطقة الشيخ زايد للتفجير من قبل عناصر تخريبية في 5 فبراير 2011، ثم عاد القسم الذي يصل إلى الأردن للعمل مرة أخرى في عام 2019.

ب. خط أنابيب غاز شرق البحر المتوسط East Mediterranean Gas pipeline (EMG)، وهو عبارة عن خط أنابيب بحري بسعة سنوية تبلغ

1) Ibid, pp. 9-12.



7 مليار متر مكعب، يربط نظام النقل الإسرائيلي في منطقة عسقلان مع نظام النقل المصري في العريش، وذلك لنقل الغاز المصري إلى إسرائيل، ومن خلال عكس تدفق الغاز يعمل الخط الآن كطريق نقل للغاز من حقلي "تمار" و"ليفياثان" البحرين في إسرائيل إلى مصر، حيث أبرم الشركاء في الحقلين في عام 2019 عقدًا مع الشركة المصرية الخاصة Dolphinus Holdings Ltd لبيع 85 مليار متر مكعب من الغاز بين عامي 2020 و2034، بهدف تلبية احتياجات السوق المصري المحلي، وإعادة تصدير جزء منه في شكل غاز طبيعي مسال. وبدأ غاز حقل "ليفياثان" بالتدفق إلى مصر من خلال خط أنابيب غاز شرق البحر المتوسط في بداية عام 2020، على أن تبدأ الصادرات من حقل تمار إلى مصر في النصف الثاني من عام 2020.

كما وقع الشركاء في حقلي "ليفياثان" و"تمار" عقودًا مع الشركات الأردنية لتصدير ما يقرب من 7 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا عبر خطي أنابيب الغاز العربي وغاز شرق البحر المتوسط، حيث بدأت الصادرات من حقل "تمار" إلى شركة البوتاس العربية Arab Potash Company وشركة برومين الأردن Jordan Bromine Company في عام 2017، ويلتزم شركاء حقل "تمار" بضخ 1,8 مليار متر مكعب من الغاز لتلك الشركات على مدى 15 عامًا، كما بدأ تدفق الغاز من حقل "ليفياثان" إلى الأردن في يناير 2020، بموجب اتفاقية وقعها الشركاء في حقل "ليفياثان" في عام 2016 مع شركة الكهرباء الوطنية الأردنية لضخ 45 مليار متر مكعب من الغاز على مدى 15 عامًا⁽¹⁾.

1) Suleiman Al-Khalidi (January 1, 2020): Jordan Gets First Natural Gas Supplies from Israel, REUTERS, available at: <https://www.reuters.com/article/jordan-israel-gas-idUSL8N2960Q9>.

Also:



وعلاوة على ذلك، تمتلك مصر مصنعي إككو ودمياط لتسييل الغاز الطبيعي، وتبلغ طاقتهما السنوية الإجمالية 19 مليار متر مكعب، وتعتبرهما دول المنطقة، لا سيما قبرص وإسرائيل، مفتاح تصدير الغاز لأسواق الاتحاد الأوروبي وآسيا⁽¹⁾.

من الناحية النظرية، فإن أفضل خيار لتصدير الغاز داخل المنطقة، وكذلك من المنطقة إلى تركيا، هو ربط حقول الغاز في شرق البحر المتوسط بخط أنابيب الغاز العربي، حيث يمكن لهذا الخط أن يستقبل الغاز من لبنان وسوريا إذا تم العثور عليه هناك، لكن الصراع الدائر في سوريا والخلافات السياسية في المنطقة تجعل هذا الطريق غير قابل للتطبيق في الوقت الحالي، لذلك يتم الآن العمل على استكشاف طرق بديلة لتصدير غاز شرق المتوسط، وتتمثل هذه الطرق في⁽²⁾:

(شكل 12)

أ. مشروع خط أنابيب "إيست ميد" EastMed: ويهدف هذا المشروع إلى ربط إسرائيل وقبرص باليونان، حيث وقعت إسرائيل واليونان وجمهورية قبرص في يناير 2020 اتفاقية حكومية دولية لبناء خط أنابيب "إيست ميد" تحت البحر بطول 1900 كيلومتر، وتقدر كلفته بنحو 6-7 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن ينقل هذا الخط 10 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا، ومن المتوقع اتخاذ القرار الاستثماري النهائي لخط أنابيب "إيست ميد" في وقت ما من عام 2022، والانتهاج من بنائه في عام 2025. والتحدي الرئيسي الذي يواجه خط أنابيب "إيست ميد" هو أنه يحتاج إلى عبور

- LNG World News (January 16, 2020): Noble Energy: Leviathan gas starts flowing to Israel, Jordan and Egypt, Offshore Energy, available at: <https://www.offshore-energy.biz/noble-energy-leviathan-gas-starts-flowing-to-israel-jordan-and-egypt/>

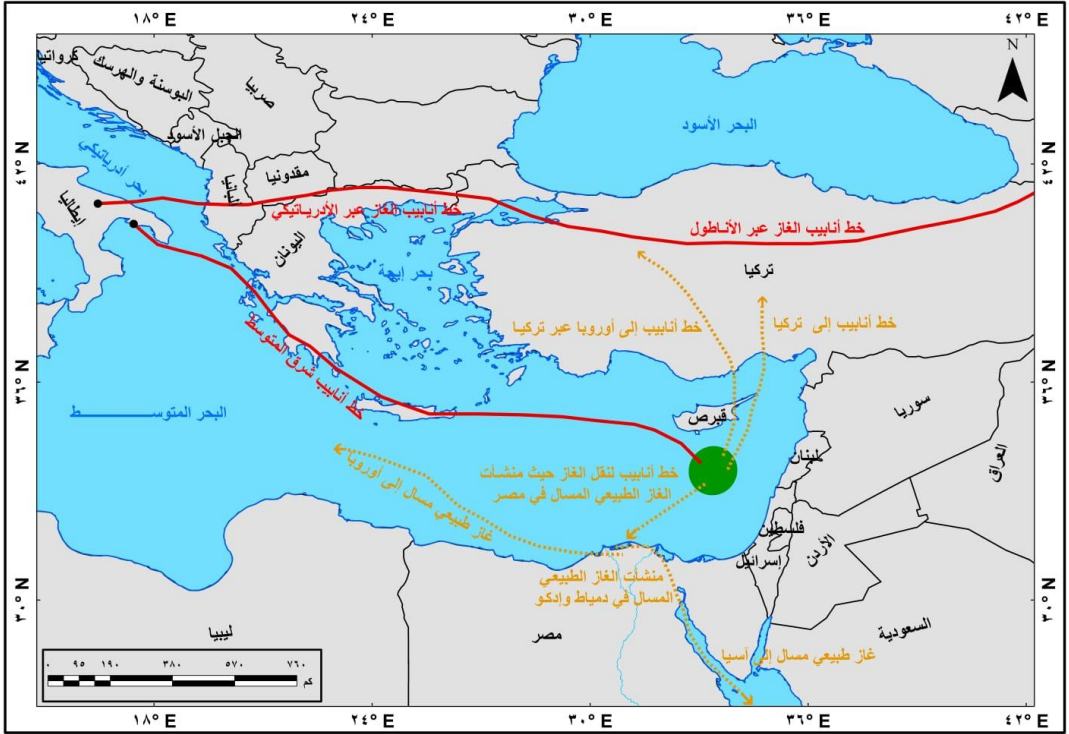
1) Ehud Eiran and Gabriel Mitchell, op. cit., no. 8, p. 34.

2) Ana Stanič and Sohbet Karbuz, op. cit., pp. 10-12.



المناطق الاقتصادية الخالصة لتركيا وقبرص، التي لم يتم ترسيمها حتى
الآن.

شكل (12): طرق نقل الغاز الطبيعي لشرق المتوسط



Source: Andreas Stergiou (2019): Geopolitics and Energy Security in the Eastern Mediterranean: The Formation of New 'Energy Alliances', In Zenonas Tziarras (ed.), The New Geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral Partnerships and Regional Security, Friedrich-Ebert-Stiftung, Nicosia, p. 20.

ب. مشروع خط أنابيب بين مصر وقبرص: هو مشروع خط أنابيب بطول 300 كيلومتر لتصدير 8 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا من قبرص إلى مصر لتلبية الطلب المحلي المصري وإعادة التصدير عبر مصنع "إدكو" للغاز الطبيعي المسال في مصر، وظل هذا المشروع قيد المناقشة منذ عام 2014، حتى وقعت مصر وجمهورية قبرص اتفاقية حكومية دولية في 19 سبتمبر 2018 لإنشاء هذا الخط، وتقدر تكلفة هذا المشروع بنحو مليار



دولار أمريكي، وسيتم الانتهاء منه بحلول عام 2025، لكن لم يتم اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق هذا المشروع حتى الآن.

وما لم يتم بناء بنية تحتية جديدة تربط حقول إنتاج الغاز الطبيعي في دول شرق المتوسط، فسيكون من الصعب تصدير كميات كبيرة منه إلى خارج المنطقة، كما أنه بدون الوصول إلى الأسواق خارج المنطقة، سيكون من الصعب تسويق الغاز داخليًا في دول شرق المتوسط، لذلك فإن بناء البنية التحتية المشتركة لتصدير الغاز إلى الأسواق الخارجية هو مثال واضح لنوع المشروع الذي من شأنه أن يفيد جميع الدول في المنطقة، ويتطلب ذلك التعاون بين دول حوض شرق المتوسط، وهو أمر لم يتمكنوا من القيام به حتى الآن⁽¹⁾.

(2) التحديات التجارية

قد تشير جميع أنشطة الحفر والاستكشاف والترخيص والإنتاج في شرق المتوسط إلى مردود إيجابي فيما يتعلق باستغلال وتسويق احتياطات الغاز في المنطقة، خاصة وأن الشركات العاملة في مجال التنقيب والاستكشاف عمومًا لا تقوم بعمليات التنقيب وتطوير الحقول المكلفة، إلا إذا كانت تتوقع تسويق اكتشافاتها عن طريق بيع الغاز المنتج إلى الأسواق المحلية أو الدولية أو كلاهما، ومع ذلك فإن حقائق السوق الحالية والتوقعات للمستقبل القريب تشير إلى خلاف ذلك، إذ أن إنتاج شرق المتوسط من الغاز الطبيعي يواجه التحديات الأربعة التالية⁽²⁾:

أ. السعر: يرتبط سعر الغاز المتفق عليه في عقود تصدير الغاز من حقلي "تمار" و"ليفياثان" الإسرائيليين إلى مصر والأردن بأسعار نفط برنت، ويحدد سعر أدنى في العقود، ومن المتوقع أن تتراوح تكلفة الغاز بين 4-5 دولار

1) Ibid, p. 12.

2) Ibid, pp. 12-15.



أمريكي/مليون وحدة حرارية بريطانية عند رأس بئر "ليفياثان"، ويبلغ سعر تصدير الغاز 6 دولار أمريكي/مليون وحدة حرارية بريطانية، بافتراض أن سعر نفط برنت في حدود 60-70 دولارًا أمريكيًا للبرميل، ومع انخفاض أسعار النفط إلى أكثر من النصف بنهاية مايو، مقارنة بما كانت عليه في بداية عام 2020، نتيجة لصدمات العرض والطلب الناجمة عن حرب الأسعار بين روسيا والسعودية، بالإضافة إلى الآثار الناجمة وباء فيروس كورونا، تكهن الكثيرون بأن صادرات الغاز الإسرائيلية إلى السوق المصرية ستحقق أرباحًا في المستقبل، إلا أن القرار الذي اتخذته الحكومة المصرية بخفض أسعار الغاز للاستخدام الصناعي إلى 4,5 دولار أمريكي/مليون وحدة حرارية بريطانية في مارس 2020، من أجل مكافحة فيروس كورونا، والتوقع بالإعلان عن المزيد من التخفيض في أسعار الغاز في المستقبل القريب، يجعل ذلك السيناريو غير واقعي.

ب. القدرة التنافسية لغاز المنطقة في وجهات التصدير خارج المنطقة: عند إضافة تكاليف الإسالة والشحن إلى تكلفة الغاز المستورد من إسرائيل، فمن المرجح أن يكون سعر هبوط الغاز الطبيعي المسال من محطتي "إدكو" أو "دمياط" في أوروبا أو آسيا أعلى بكثير من سعر الغاز المستورد من أي دولة أخرى، كروسيا ومراكز الغاز في أوروبا، فمن المتوقع أن تظل أسعار مراكز الغاز في أوروبا أقل من 4 دولار أمريكي/مليون وحدة حرارية بريطانية على المدى القصير، وأن تظل ضمن نطاق 4-8 دولار أمريكي/مليون وحدة حرارية بريطانية على المدى الطويل (2030).

ج. زيادة المعروض من الغاز: مع الزيادة المستمرة في إنتاج الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، قد تجد دوله صعوبة في إيجاد سوق لفائض الغاز لديها، وقد حدث هذا بالفعل في مصر، حيث دفعت الزيادة في إنتاج الغاز المحلي، وتناقص الطلب المحلي عليه، وكذلك انخفاض أسعار الغاز الطبيعي



المسال، مصر إلى وضع حد أقصى للإنتاج في عام 2019، لتجنب تصدير الغاز الطبيعي المسال بأسعار منخفضة، ومن ثم توقفت صادرات الغاز الطبيعي المسال من مصنع "إدكو" في منتصف مارس 2020 حتى نهاية يوليو من ذات العام.

د. القدرة التصديرية لمصر من الغاز الطبيعي المسال: تعتبر مصر سوقاً إقليمياً لغاز شرق المتوسط وبوابته الرئيسية للوصول إلى الأسواق الدولية، نظراً لما تمتلكه من المنشآت الضرورية والبنية التحتية اللازمة، لكن اعتماد مصر على واردات الغاز الطبيعي من شرق المتوسط، لاسيما قبرص وإسرائيل، سيمنع خروج الغاز الطبيعي إلى الأسواق الدولية، ووفقاً لمجموعة "وود ماكينزي" Wood Mackenzie المتخصصة في أبحاث الطاقة، فإن إنتاج الغاز الطبيعي في مصر سيبلغ ذروته عند حوالي 80 مليار متر مكعب في عام 2025، وبعدها سيظل أقل من الطلب المحلي، الأمر الذي سيجعل مصر معتمدة على واردات الغاز من شرق المتوسط، وفي المقابل يتوقع مرصد طاقة المتوسط ألا يبلغ إنتاج مصر من الغاز الطبيعي ذروته حتى منتصف عام 2030، وبعدها فقط يمكن أن تكون مصر طريقاً لعبور غاز شرق المتوسط إلى الأسواق الدولية.

وبالنظر إلى هذه التحديات التجارية، لا توفر الأسواق المحلية والأسواق في الجوار المباشر مثل الأردن للشركات العاملة في شرق البحر المتوسط أمناً كافياً وطويل الأجل للطلب للقيام باستثمارات رأسمالية كبيرة مطلوبة لتطوير موارد الغاز في المنطقة، وهذا بدوره يعني أنه ما لم يتم العثور على طريق تصدير صالح لنقل الغاز إلى خارج المنطقة، فإن مستقبل تطوير الغاز في المنطقة يظل غير مؤكد⁽¹⁾.

1) Ibid, p. 15.

(3) سباق التسلح البحري في شرق المتوسط

كما سبق ذكره في مواضع مختلفة في هذا البحث، فإن منطقة شرق المتوسط تشهد حالة من الفوضى والاضطراب السياسي، حيث تواجه جميع الدول العربية في شرق المتوسط منذ ديسمبر 2010 حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي الداخلي، في سلسلة من الأحداث عُرفت في بدايتها باسم "الربيع العربي"، حيث دخلت ليبيا وسوريا في حروب أهلية مستمرة حتى الآن، وشهدت مصر عمليتين انتقاليتين لنظام الحكم بين عامي 2011 و2013، ولاتزال الحكومة المصرية الحالية تكافح ضد الحركات الإرهابية المنتشرة في شبه جزيرة سيناء، كما شاركت لبنان بشكل غير مباشر في الحرب في سوريا من خلال تورط حزب الله اللبناني المدعوم من إيران، ودخلت حماس التي تسيطر على قطاع غزة في أربع نزاعات مسلحة مع إسرائيل منذ عام 2008⁽¹⁾، وفي الوقت نفسه واجهت تركيا واليونان عدم استقرار سياسي وأزمات اقتصادية عنيفة أثارت احتجاجات شعبية في كلا البلدين وانقلاب عسكري فاشل في تركيا عام 2016⁽²⁾.

وخلق عدم الاستقرار السياسي على مستوى المنطقة مجموعة معقدة من المخاوف الأمنية التي تمس جميع دولها، لاسيما فيما يتعلق بتداعيات الحرب في سوريا، حيث ولدت هذه الحرب أكثر من 11 مليون لاجئ، غادر منهم 5 ملايين الأراضي السورية إلى أماكن أخرى في المنطقة، لاسيما إلى قبرص، بحثاً عن ملاذ آمن⁽³⁾، كما تتعرض قبرص للتهديد المستمر جراء الأنشطة العسكرية بالقرب منها

1) Geraint Alun Hughes (2014): Syria and the perils of proxy warfare, Small Wars & Insurgencies, vol. 25, no. 3, pp. 523-531.

2) Mustafa Kutlay (2019): The Political Economies of Turkey and Greece: Crisis and Change, Palgrave Macmillan, Switzerland AG, p. 5.

3) Cyprus Refugee Council, Asylum information database: country report Cyprus, available at: <https://www.asylumineurope.org/news/20-03-2019/aida-2018-update-cyprus>.



في سوريا، ففي يوليو 2019 تعرضت قبرص لإطلاق نيران من قبل سوريا⁽¹⁾، وتأثرت تركيا، جارة سوريا في الشمال، بهذه الحرب، التي جلبت إليها أكثر من 3 ملايين لاجئ، الأمر الذي زعزع نسيجها الاجتماعي وأنهك اقتصادها المتعثر، علاوة على تصاعد أنشطة القوات الكردية في سوريا التي تشكل تهديدًا على أمن تركيا⁽²⁾.

وعلى الرغم من الدوافع القوية لإنشاء تنسيق بحري على نطاق إقليمي، فإن استجابات دول شرق المتوسط لتلك التحديات التي تواجه المنطقة كانت في معظمها أحادية الجانب وغير منسقة، وشهدت السنوات القليلة الماضية تطورًا كبيرًا في القدرات البحرية لدول شرق المتوسط، لاسيما مصر واليونان وتركيا وإسرائيل، مدفوعة باكتشافات الغاز البحرية، وكذلك تخفيض تواجد الأسطول البحري السادس الأمريكي في مياه البحر المتوسط، والتواجد المكثف للسفن البحرية الروسية والإيرانية⁽³⁾، وشمل ذلك تطوير الغواصات والقدرة السطحية لحماية الحدود البحرية والبنية التحتية للغاز، وكذلك لفرض القوة *power projection*، وسعت الدول الفاعلة في المنطقة إلى تأمين اكتشافاتها من الغاز، وذلك من خلال تطوير قدراتها البحرية للدفاع عنها⁽⁴⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حين أن اكتشاف الغاز الطبيعي البحري ساهم بالتأكيد في التطور السريع للبحرية في شرق البحر المتوسط، إلا أنه ليس العامل

1) Helena Smith (July 1, 2019): Cyprus struck by stray missile thought to have come from Syria, *The Guardian*, available at: <https://www.theguardian.com/world/2019/jul/01/missile-from-syria-israel-clash-lands-on-cyprus>

2) The UN Refugee Agency (UNHCR), Syria Emergency, available at: <https://www.unhcr.org/syria-emergency.html>.

3) Ehud Eiran and Gabriel Mitchell, op. cit., p. 38.

4) The Eastern Mediterranean-Red Sea Region: Stability Pillars and Threats, the Emirates Policy Center (EPC), July 6, 2021, available at: <https://epc.ae/topic/the-eastern-mediterranean-red-sea-region-stability-pillars-and-threats>.



الوحيد لسباق التسلح البحري في المنطقة، فبدون التوترات الجيوبوليتيكية الموجودة مسبقًا، سواء بين قبرص وتركيا أو بين إسرائيل ولبنان، وآخرون، لن تكون هناك نفس الحاجة الملحة لزيادة القدرات البحرية، حيث دفعت الصراعات المستمرة في سوريا وليبيا، والتي أجبرت آلاف اللاجئين على البحث عن ممر آمن إلى أوروبا عن طريق القوارب، الكثير من دول شرق المتوسط إلى إعادة التفكير في استراتيجياتهم المتعلقة بالأمن البحري⁽¹⁾.

ومصر هي القوة البحرية الأقوى في المنطقة، وقد دفعت التطورات الأخيرة المتعلقة بالبحرية - توسيع قناة السويس والعثور على احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي - نشاط المشتريات البحرية المصرية، حيث قامت البحرية المصرية بتحديث وتطوير أسطولها من الغواصات بأربع غواصات ألمانية من النوع 209 تعمل بالديزل والكهرباء، وفي عام 2016، سلمت فرنسا إلى مصر طائرتين هليكوبتر هبوط من طراز Mistral بقدرة هجومية برمائية، كما قامت البحرية المصرية بشراء فرقاطة صواريخ فرنسية - إيطالية من طراز FREMM، وأصدرت طلبية بأربع طرادات لإطلاق الصواريخ، يتم بناؤها محليًا في مصر⁽²⁾، كما تعاقدت على وحدات بحرية سريعة حاملة للصواريخ سطح/سطح، ومجهزة بأحدث المنظومات القتالية من الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾.

1) Ehud Eiran and Gabriel Mitchell, op. cit., p. 41.

2) Emmanuel Karagiannis (July 22, 2021): The Coming Naval Arms Race in the Eastern Mediterranean, Royal United Services Institute, London, available at: <https://rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/coming-naval-arms-race-eastern-mediterranean>.

3) جميل عفيفي (2021): الردع البحري المصري، مجلة السياسة الدولية، المجلد 56، العدد 223، ص210.



أما تركيا فقد أسهمت التوترات الأخيرة المتعلقة باكتشافات الغاز والنزاعات الحدودية البحرية والهجرة الجماعية في تعزيز قواتها البحرية، ففي أوائل عام 2018 منعت سفن البحرية التركية سفينة استكشافية تابعة لشركة الطاقة الإيطالية "إيني" من العمل في المياه القبرصية، وتستخدم تركيا أيضاً قواتها البحرية لإرسال إشارات استراتيجية للدول المجاورة لها، حيث دشنت في مارس 2019 أكبر مناورة بحرية لها على الإطلاق في البحر المتوسط والبحر الأسود وبحر إيجه، وقبل ذلك بأسابيع قليلة، صرح وزير الخارجية التركي بأنه لا يمكن فعل أي شيء على الإطلاق في البحر المتوسط دون تركيا، كما أن تركيا لن تسمح بذلك⁽¹⁾، ودفعت طموحات تركيا الإقليمية إلى تطوير قدراتها البحرية، ففي عام 2008، أبرمت تركيا عقود شراء لست غواصات ألمانية متطورة من طراز Reis من النوع 214، والتي يتم بناؤها في تركيا⁽²⁾، كما تعمل ترسانة السفن التركية على بناء سفينة هجومية برمائية يبلغ وزنها 27 ألف طن ومجهزة لحمل طائرات حربية من طراز F15 بقدره الإقلاع العمودي، وفي عام 2017، أعلن الرئيس أردوغان عن خطة حكومية لبناء حاملة طائرات جديدة كاملة الحجم بدءاً من عام 2021⁽³⁾.

أما بالنسبة لإسرائيل فهي من أكثر دول المنطقة استثماراً في البنية التحتية البحرية خلال العقد الماضي⁽⁴⁾، لاسيما وأن البحرية الإسرائيلية ظلت أصغر فرع من

1) Turkey set to begin oil and gas drilling off Cyprus, REUTERS, February 21, 2019, available at: <https://www.reuters.com/article/turkey-cyprus-drilling/turkey-set-to-begin-oil-and-gas-drilling-off-cyprus-idUKL5N20G33R>.

2) Today's Special: Turkey Subs, Defense Industry Daily, January 23, 2015, available at: <https://www.defenseindustrydaily.com/todays-special-turkey-sub-rfi-02088/>.

3) Turkey to build its own aircraft carriers – Erdogan, RT News, July 3, 2017, available at: <https://www.rt.com/news/395178-turkey-aircraft-carriers-erdogan/>.

4) Ehud Eiran (April 30, 2014): Israel's Navy Transforms Itself for 21st Century Power Projection, World Politics Review (WPR), available at:



فروع جيش الدفاع الإسرائيلي، وذلك في ظل التهديد المحدود للدولة من قبل البحر، لكن بدأت إسرائيل تتجه نحو البحر في السنوات القليلة الماضية، حيث أدت مخاوفها بشأن تأمين مواردها الطبيعية البحرية إلى الاهتمام بقواتها البحرية، خاصة بعد تهديد حزب الله باستهداف منصاتهما البحرية، والتي تقع جميعها في مرمى صواريخه⁽¹⁾.

لذلك طورت إسرائيل قواتها البحرية في السنوات الأخيرة، استجابة لهذه الأهداف الملحة في المشهد البحري، فبالإضافة إلى ست غواصات من فئة Dolphin تمتلكهم إسرائيل منذ تسعينيات القرن الماضي، قامت بشراء ثلاث غواصات أخرى متقدمة تعمل بالديزل والكهرباء من فئة Dakar في عام 2017، وفي عام 2013، تم تكليف البحرية الإسرائيلية بحماية البنية التحتية لحقول الغاز البحرية المكتشفة حديثاً في إسرائيل، ومن أجل تنفيذ هذه المهمة⁽²⁾، واشترت إسرائيل مؤخراً أربع طرادات ألمانية من فئة Saar 6، وتبلغ إزاحتها 2200 طن، وهي أكبر بكثير من سفن Saar 5 الحالية (1300 طن)، وهي مجهزة لأداء مهام أكثر تنوعاً ولديها القدرة على البقاء في البحر لفترة أطول⁽³⁾، كما تستثمر الصناعات العسكرية الإسرائيلية موارد كبيرة في تطوير المركبات البحرية الآلية، والتي ستشارك في تأمين البنى التحتية الحيوية لإسرائيل، بما في ذلك منصات الغاز

<https://www.worldpoliticsreview.com/articles/13743/israel-s-navy-transforms-itself-for-21st-century-power-projection>.

1) Ehud Eiran and Yuval Zur (March 18, 2013): Israel's Missing Naval Strategy: The Jewish State Turns to the Mediterranean, available at: <https://www.foreignaffairs.com/articles/cyprus/2013-03-18/israels-missing-naval-strategy>

2) Seth J. Frantzman (May 6, 2017): Training with dolphins: The next generation of Israel's submarine fleet, The Jerusalem Post, available at: <https://www.jpost.com/Magazine/Training-with-dolphins-485605>

3) Richard Tomkins (May 11, 2015): Israel Buying German Corvettes, United Press International, available at: <https://www.upi.com/Defense-News/2015/05/11/Israel-buying-German-corvettes/4911431374716/>



وخطوط الأنابيب ومحطات تحلية المياه والموانئ المدنية⁽¹⁾، ومع استمرار عمليات البحث عن الغاز والنفط في مياهاها، من المرجح أن تستمر إسرائيل في توسيع قوتها البحرية من أجل حماية البنية التحتية للطاقة وتسيير دوريات في المنطقة الاقتصادية الخالصة لها، بما في ذلك تركيب أنظمة دفاع صاروخي على منصات النفط والغاز البحرية التابعة لها⁽²⁾.

أما فيما يتعلق باليونان فيدفع التنافس التاريخي القديم مع تركيا تحركاتها البحرية، وكذلك الحاجة إلى ممارسة السيادة على 10 آلاف جزيرة، وضرورة تأمين صناعة الصيد وممرات العبارات، كما دفعت أزمة المهاجرين الحالية اليونان إلى تطوير قدرة دورياتها الساحلية، التي تتألف من منصات فعالة وسريعة، حيث اشترت أسطولها البحري المكون من سبعة قوارب سريعة من فئة Roussen تبلغ إزاحتها 600 طن، وتم بناؤها محلياً من خلال ترسانة السفن التي دخلت الخدمة بين عامي 2005 و2019، واشترى خفر السواحل ثلاث سفن من فئة Saar 4,5 (تبلغ إزاحتها 450 طن) من ترسانة السفن الإسرائيلية، وتعاقدت البحرية اليونانية مؤخراً مع شركتي ThyssenKrupp وHellenic Shipyards لشراء أربع غواصات متطورة من النوع 214 تعمل بالديزل والكهرباء⁽³⁾.

أما بقية دول المنطقة فهي إما دول صغيرة أو دول مزقتها حروب أهلية طويلة، فعلى سبيل المثال، تحتفظ لبنان وقبرص بقوات بحرية صغيرة أقرب إلى

1) Yaakov Lappin (May 11, 2015): Israel to purchase four navy patrol boats from Germany, The Jerusalem Post, available at: <https://www.jpost.com/israel-news/israel-purchases-four-german-made-warships-to-help-protect-mediterranean-gas-rigs-402721>

2) Ehud Eiran and Gabriel Mitchell, op. cit., p. 39.

3) The Odyssey: Greece's U-214 Submarine Order, Defense Industry Daily, January 15, 2019, available at: <https://www.defenseindustrydaily.com/greece-in-default-on-u-214-submarine-order-05801/>.



حرس السواحل منها إلى القوات البحرية، بينما تمتلك القوات البحرية السورية والليبية منصات سوفيتية قديمة دمرت قدراتها إلى حد كبير خلال الحروب الأهلية التي اندلعت في عام 2011⁽¹⁾.

وتزامن ذلك التوسع البحري للعديد من دول شرق البحر المتوسط مع زيادة مماثلة في التعاون العسكري، ففي أعقاب انهيار العلاقات الثنائية بين إسرائيل وتركيا في مايو 2010، عمقت إسرائيل وقبرص واليونان تعاونها الأمني، وعندما انسحبت تركيا من تدريبات البحث والإنقاذ السنوية مع إسرائيل والولايات المتحدة في عام 2011 تم استبدالها باليونان⁽²⁾، وفي يناير 2012، قام وزير الدفاع القبرصي ديميتريس إليادس بزيارة إسرائيل، ثم أعقبها زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لقبرص، حيث وقع نتنياهو والرئيس القبرصي آنذاك ديميتريس كريستوفياس اتفاقية تسمح لإسرائيل بالعمل في المجال الجوي القبرصي والمياه الإقليمية لغرض عمليات البحث والإنقاذ⁽³⁾، وعلى مدار السنوات اللاحقة استمر التعاون العسكري بين إسرائيل وقبرص في التوسع، بما في ذلك التدريبات البرية والجوية المشتركة⁽⁴⁾، وفي يوليو 2015 وقعت إسرائيل واليونان اتفاقية وضع

1) Ehud Eiran and Gabriel Mitchell, op. cit., pp. 39-40.

2) Asher Zeiger (March 7, 2013): Israel, US and Greece Begin Annual Naval Exercise, The Times of Israel, available at: <https://www.timesofisrael.com/israel-us-and-greece-begin-annual-naval-exercise/>

3) Tanchum, Michael (2015): A New Equilibrium: The Republic of Cyprus, Israel and Turkey in the Eastern Mediterranean Strategic Architecture, Occasional Paper Series. Cyprus: PRIO Cyprus Centre and Friedrich-Ebert-Stiftung.

4) Anna Ahronheim (December 3, 2017): Israel, Cyprus Begin Joint Drill on Mediterranean Island, The Jerusalem Post, available at: <https://www.jpost.com/israel-news/israel-cyprus-begin-joint-drill-on-mediterranean-island-515882>



القوات (Status of Forces Agreement (SOFA)، واليونان هي الدولة الوحيدة بعد الولايات المتحدة التي توقع مثل هذه الاتفاقية مع إسرائيل⁽¹⁾.

كما أطلقت مصر واليونان وقبرص في 3 نوفمبر 2019 مجموعة من التدريبات العسكرية جو-جو ، أطلق عليها اسم "ميدوسا 9" Medusa 9 ، لمواجهة التهديدات المحتملة في البحر الأبيض المتوسط، وتم إجراء التدريب في البداية بين مصر واليونان على أساس سنوي بدءًا من عام 2014، ثم انضمت قبرص إلى التدريبات في عام 2018، حيث شاركت في كل من ميدوسا 6 وميدوسا 7 في ذلك العام⁽²⁾، وفي 30 نوفمبر 2020 نفذت وحدات من القوات البحرية المصرية واليونانية تدريبات بحرية مشتركة مع القوات اليونانية في البحر المتوسط، عندما كانت القوات البحرية المصرية في طريقها إلى الوطن من البحر الأسود الروسي حيث تدريبات بحرية مشتركة بين مصر وروسيا تم إجراؤه في منتصف نوفمبر، وفي 3 ديسمبر التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بوزير الدفاع اليوناني نيكولاوس باناجيوتوبولوس، واتفقا على تعزيز التدريبات العسكرية المشتركة بين الجانبين، وكذلك على المستوى الثلاثي مع قبرص⁽³⁾، وربما يشهد

1) Yaakov Lappin (July 19, 2015): Israel, Greece Sign Status of Forces Agreement, The Jerusalem Post, available at: <https://www.jpost.com/israel-news/israel-greece-sign-status-of-forces-agreement-409492>.

2) Menna A. Farouk (November 15, 2019): Egypt Conducts Joint Drills with Greece, Cyprus Amid Turkey Tensions, AL-MONITOR, available at: <https://www.al-monitor.com/originals/2019/11/egypt-cyprus-greece-naval-drills-tension-turkey.html>

3) Egypt, Greece Agree on Strengthening Joint Military Exercises, Egypt Today, December 3, 2020, available at: <https://www.egypttoday.com/Article/1/94938/Egypt-Greece-agree-on-strengthening-joint-military-exercises>

المستقبل القريب مناورات عسكرية مشتركة تضم مصر وإسرائيل وقبرص واليونان⁽¹⁾.

ونستعرض في الجدول التالي القدرات العسكرية والتسليحية لدول شرق المتوسط، مع التركيز على القدرات الجوية والبحرية:

جدول رقم (1): التصنيف العسكري والقدرات التسليحية لدول إقليم شرق المتوسط (2021)

ليبيا	لبنان	سوريا	قبرص	اليونان	إسرائيل	مصر	تركيا	
								القوات الجوية
26	49	164	---	270	128	304	471	المروحيات
20	-	208	---	187	241	250	206	الطائرات المقاتلة
2	9	18	---	-	23	88	-	طائرات هجومية
6	-	5	---	15	15	59	80	طائرات النقل
64	9	67	---	144	154	341	273	طائرات التدريب
-	-	-	---	9	23	11	19	طائرات المهام الخاصة
-	-	-	---	-	11	-	7	طائرات التزويد بالوقود
118	67	462	---	625	595	1053	1056	الإجمالي

1) Israel to conduct joint air force drills with Greece, Cyprus, Egypt, The Times of Israel, October 1, 2017, available at: <https://www.timesofisrael.com/israel-to-conduct-joint-air-force-drills-with-greece-cyprus-egypt/>



63	75	27	---	18	19	10	9	الترتيب الدولي
								القوات البحرية
-	-	-	---	-	-	2	-	حاملات مروحيات
1	-	-	---	13	-	9	16	فرقاطات
1	-	-	---	-	4	7	10	طرادات
-	-	-	---	11	5	8	12	غواصات
1	12	33	---	35	48	50	35	سفن الدوريات
2	-	7	---	3	-	23	11	أنغام بحرية
5	57	56	---	116	65	316	149	الإجمالي
74	42	43	---	23	35	7	20	الترتيب الدولي
5	2	3	---	7	5	11	10	الموانئ البحرية العسكرية
70	116	64	---	29	20	13	11	الترتيب العسكري الدولي
6	7	5	---	4	3	2	1	الترتيب العسكري الإقليمي
4,9	2,3	2	---	11,7	16,6	10	17,3	الميزانية العسكرية بالمليار دولار

Source: Global Firepower 2021

وبدراسة الجدول نستخلص عددًا من الاستنتاجات العسكرية المهمة:

- تحتل تركيا المركز الحادي عشر عالميًا، وذلك وفقًا لمؤشر Global Firepower Countries Index، إذ يبلغ مقداره 0,2109، والأول في



إقليم شرق المتوسط. وبالنسبة لقواتها الجوية، تمتلك تركيا أكبر إجمالي قوات جوية (1056)، وثالث أكبر قوة جوية مقاتلة (206)، بعد مصر (250) وإسرائيل (241)، وأكبر قوة مروحيات مسلحة (471). أما فيما يتعلق بقواتها البحرية، فهي تمتلك ثاني أكبر قوة بحرية (149) بعد مصر (316)، وأكبر قوة غواصات (12) وفرقاطات (16). وبالنسبة للموانئ والميزانية العسكرية، فهي تمتلك أكبر ميزانية عسكرية (17,3)، وثاني أكبر عدد من الموانئ البحرية العسكرية (10) بعد مصر (11).

■ تحتل مصر المركز الثالث عشر عالمياً، بدرجة بلغت 0,2511 على مقياس مؤشر **Global Firepower Countries Index**، والثاني في إقليم شرق المتوسط بعد تركيا. وبالنسبة للقوة الجوية، فتمتلك مصر ثاني أكبر قوة جوية (1053) بعد تركيا (1056)، وأكبر قوة مقاتلة (250)، وأكبر قوة هجومية (88)، بينما تمتلك ثاني أكبر عدد مروحيات (304) بعد تركيا. كما تمتلك مصر أكبر قوة بحرية بين دول شرق المتوسط (316)، وأكبر عدد من الموانئ البحرية العسكرية (11)، بينما تمتلك رابع أكبر ميزانية عسكرية (10 مليار دولار) بعد تركيا (17,3) وإسرائيل (16,6) واليونان (11,7).

■ تحتل إسرائيل المركز العشرين عالمياً، بدرجة بلغت 0,3464 وفقاً لمقياس مؤشر **Global Firepower Countries Index**، والمركز الثالث في إقليم شرق المتوسط بعد تركيا ومصر. وبالنسبة للقوة الجوية، فهي تمتلك رابع أكبر قوة جوية (595) بعد تركيا (1056) ومصر (1053) واليونان (625)، وثاني أكبر عدد من الطائرات المقاتلة (241) بع مصر (250)، وثاني أكبر عدد من الطائرات الهجومية (23) بعد مصر أيضاً (88). وبالنسبة للقوة البحرية، فهي تمتلك رابع أكبر قوة بحرية (65) بعد مصر (316) وتركيا (149) واليونان (116)، بينما تمتلك ثاني أكبر ميزانية



عسكرية (16,6) بعد تركيا، ورابع أكبر عدد من الموانئ البحرية العسكرية (5).

■ تحتل اليونان المركز التاسع والعشرين عالمياً، والرابع على مستوى إقليم شرق المتوسط. وتمتلك رابع أكبر قوة جوية (625)، وثالث أكبر عدد مروحيات (270)، وخامس أكبر عدد من الطائرات المقاتلة (187). كما تمتلك ثالث أكبر قوة بحرية (116)، وثالث أكبر ميزانية عسكرية (11,7)، وثالث أكبر عدد من الموانئ البحرية العسكرية (7).

■ أما بالنسبة للبنان وسوريا وليبيا، فهي تمتلك قدرات عسكرية محدودة، نظراً للحروب الداخلية والنزاعات الطائفية التي أنهكتها، حيث تحتل لبنان المركز السادس عشر بعد المئة عالمياً، وليبيا المركز السابعين، وسوريا المركز الرابع والستين. وبالنسبة للقوة الجوية، فتحتل الدول الثلاث المراكز الأخيرة بين دول شرق المتوسط، حيث تحتل سوريا المركز الخامس (462)، وليبيا المركز السادس (118)، ولبنان المركز الأخير (67). ولا يتغير الحال كثيراً بالنسبة للقدرات البحرية والموازنة العسكرية للدول الثلاثة.

المبحث الثالث: الأبعاد الجيوبوليتيكية لغاز شرق المتوسط على المستوى الدولي

أصبحت منطقة شرق المتوسط بعد اكتشافات الغاز ساحة لتنافس الشركات الكبرى العاملة في قطاعي النفط والغاز، إضافة إلى القوى الدولية المهتمة بهذه المنطقة مثل الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة، فمن جهة تصاعدت حدة المنافسة والصراع بين الولايات المتحدة وروسيا حول المخزون، ومن جهة أخرى مثلت تلك الاكتشافات فرصة للاتحاد الأوروبي لتنويع مصادر وارداته من الغاز والتخلص التدريجي من الاعتماد الكبير على الغاز الروسي، ويتناول هذا المبحث دور الشركات الروسية في تعزيز المصالح الروسية في قطاعي النفط والغاز



المكتشفين في شرق المتوسط، وركائز التحرك الأمريكي تجاه غاز المتوسط، إضافة إلى محددات المصالح الأوروبية وآليات تحقيقها، وأخيراً المصالح الإيرانية في منطقة شرق المتوسط⁽¹⁾.

أولاً: الاستثمارات الروسية في غاز شرق المتوسط

تحتل روسيا مكانة عالمية كبيرة من حيث إنتاج الغاز الطبيعي، حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من أن غاز شرق المتوسط لا يمثل لها أهمية اقتصادية من حيث الاحتياج الداخلي، على عكس الاتحاد الأوروبي الذي يستورد احتياجاته من الغاز الطبيعي، إلا أنه يمثل أهمية استراتيجية لديها فيما يخص علاقاتها مع دول حوض المتوسط، خاصة تلك الدول التي برزت بها اكتشافات مهمة في الآونة الأخيرة، وهي مصر وقبرص وإسرائيل وفلسطين ولبنان وسوريا، وذلك كل حسب حجم إنتاجه، وطبيعة العلاقات الاستراتيجية التي تربطهم جميعاً بروسيا، ويمكن توضيح الدور الذي تلعبه الشركات الروسية من أجل تعزيز الاستثمارات في غاز شرق المتوسط، وذلك على النحو التالي⁽²⁾:

(1) لبنان

تنشط روسيا في السوق اللبنانية منذ عام 2013م عندما أعلنت شركات "Rosneft" و "Gazprom" و "Novitech" و "Lukoil" عن رغبتها في الاستثمار في 10 كتل في المنطقة الحصرية اللبنانية، إضافة إلى أن لبنان تحاول استغلال العلاقة بين روسيا ونظام الأسد من أجل حل أزمتها مع سوريا حول المنطقتين "1"

1) Thanos Dokos and Panayotis Tsakonas, op. cit., pp. 11-12.

2) بهاء محمود (2020): غاز شرق المتوسط ... مسارات الصراع الروسي الغربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصري، العدد 65، ص 35-36.



و"2" في المياه المشتركة بينهما، وذلك في حال رفض الحكومة السورية ترسيم الحدود البرية والبحرية مع لبنان.

(2) سوريا

تنطلق أهمية حقول النفط والغاز الحالية في سوريا من ركيزتين أساسيتين، تتمثل الأولى منهما في موقع سوريا الذي يتحكم في الطريق بين إحدى أهم مناطق إنتاج النفط والغاز في العالم (دول الخليج)، وأسواق الاستهلاك الضخمة في أوروبا، وتتمثل الركيزة الثانية في كونها من الناحية الجيوستراتيجية دولة الجوار العربية التي ترتبط بحدود برية وبحرية مباشرة مع دول حلف شمال الأطلسي، تركيا وقبرص واليونان، ومن أجل ذلك حرصت روسيا في 25 ديسمبر 2013م على تعزيز علاقاتها مع سوريا من أجل الحصول على موطن قدم لها في سوق الطاقة في شرق البحر المتوسط، حيث تم توقيع اتفاق مدته 25 عامًا بدءًا من عام 2014م مع الحكومة السورية، وبمقتضاه أصبح لشركة "Soyuzneftegaz" الروسية حق السيطرة على منطقة مساحتها 850 ميلًا مربعًا من المنطقة الاقتصادية الخالصة لسوريا واستثمار الغاز بها.

وفي عام 2017م حصلت شركة "Stroytransgaz" الروسية على عقود جديدة للتنقيب عن الغاز والنفط في شواطئ طرطوش وبانياس وحقل قارة بريف حمص، علمًا بأن احتياطي سوريا البحري من الغاز الطبيعي يقدر بحوالي 250 مليار متر مكعب، وفي أوائل عام 2019م وقعت روسيا والحكومة السورية اتفاقية تمنح روسيا سلطة كاملة لتطوير وإنتاج النفط والغاز السوري، وتسهل لها إعادة بناء المنشآت النفطية والبنية التحتية للطاقة، وتقديم الاستشارات والتدريب للقوى العاملة، كما باتت روسيا تسيطر فعليًا على حقول الغاز بالقرب من تدمر.



(3) فلسطين

سعت روسيا نحو الاستثمار في الغاز الفلسطيني عبر عدة بروتوكولات، حيث وقع الجانبان في يونيو 2014م بروتوكول الدورة الأولى لاجتماعات مجموعة العمل الفلسطيني الروسي، وبموجب ذلك الاتفاق يتم دراسة الخيارات الممكنة للتعاون في مجال النفط والغاز، وفي سبتمبر 2015م بحثت السلطة الفلسطينية مع موسكو إمكانية قيام شركة "Gazprom" الروسية بتطوير حقل الغاز الفلسطيني "مارين" دون أن يتم التوصل لصيغة محددة في ظل معارضة الجانب الإسرائيلي.

(4) مصر

أعلن "إيجو سيتشين" Igor Sechin - الرئيس التنفيذي لشركة "Rosneft" الروسية - في ديسمبر عام 2016م إتمام انضمام شركته إلى اتفاق "امتياز شروق" المصري الخاص بحقل الغاز "ظهر"، حيث كانت شركة "Eni" الإيطالية تمتلك عبر فرعها في مصر "IEOC" 90% في "امتياز شروق"، وبموجب الصفقة المبرمة بين شركتي "Rosneft" الروسية و"Eni" الإيطالية بقيمة 2,8 مليار دولار امتلكت الشركة الروسية حصة تبلغ 30% في "امتياز شروق"، إلى جانب ذلك حصلت "Rosneft" على 15% من أسهم الشركة المشغلة للامتياز، وهي عبارة عن ائتلاف بين شركة "IEOC" و"الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية" EGAS، كما أصبح لديها خيار شراء حصة إضافية تبلغ 5%.

(5) إسرائيل

حاولت روسيا عام 2013م عقد اتفاق للحصول على الغاز الطبيعي المسال من حقلي "تمار" و"داليث" لمدة 20 عامًا، لكن الاتفاق لم يتم، حيث فضلت شريكها الأمريكية "Noble Energy" دخول طرف غربي جديد تمثل في الشركة الأسترالية "Woodside Energy"، ثم وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين



نتنياهو" في عام 2016م الدعوة إلى الشركات الروسية للاستثمار في إسرائيل، وتفسير هذه الدعوة يأتي وفق دور روسيا في القضية السورية والعلاقات مع كل من إيران وحزب الله، وكذلك وعود الرئيس "بوتين" بتوفير قناة آمنة لتصدير الغاز الإسرائيلي، خاصة بعد إعلان موسكو عن عمليات نقل وتصدير غاز حقل " ليفيathan"، والذي عانت بسببه إسرائيل من فشل التوصل إلى اتفاق مع دول في المنطقة، خاصة تركيا وقبرص، كونهما أدوات وقنوات لعبور الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا.

ثانيًا: ركائز التحرك الأمريكي تجاه غاز شرق المتوسط

طورت الولايات المتحدة موقفها تجاه غاز شرق المتوسط، في الوقت الذي حققت منافستها روسيا عدة مكاسب، ففي ضوء الخسائر السابقة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، لاسيما حرب العراق، بدت مهتمة أكثر بهدفين أساسيين، هما تعظيم المكاسب وتقليل المخاطر المرتبطة بتطورات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، ومن هنا يمكن عرض العناصر الرئيسية لركائز التحرك الأمريكي تجاه غاز شرق المتوسط، وذلك على النحو التالي⁽¹⁾:

(1) دعم أمن إسرائيل

في سبيل دعم أمن إسرائيل، أجرت الولايات المتحدة الأمريكية مناورات "Noble Dina"، وهي مناورات عسكرية مشتركة مع اليونان وقبرص وإسرائيل، تركز على محاكاة الدفاع عن منشآت حفر الغاز في المياه العميقة في شرق البحر المتوسط، وذلك خلال الفترة من 26 مارس إلى 5 أبريل عام 2014م، كما أعلن وزير الخارجية الأمريكية الأسبق "جون كيري" في مايو 2014م بالتعاون مع رئيس الوزراء البريطاني الأسبق "توني بلير" عن خطة اقتصادية للأراضي الفلسطينية

(1) المرجع السابق، ص 37-38.



المحتلة عرفت باسم "المبادرة الاقتصادية الفلسطينية" PEI بهدف تطوير اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة على مدار ثلاث سنوات كشرط مسبق للتوصل إلى تسوية سياسية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فيما تم الاتفاق على تخصيص مليار دولار أمريكي تستثمر في تطوير حقل الغاز البحري بقيادة مجموعة BG البريطانية.

(2) المنافسة على الغاز السوري

قدرت وزارة الدفاع الأمريكية عام 2015م عائدات "داعش" من النفط السوري بنحو 40 مليون دولار شهرياً، لكن بعد عامين من طرد التنظيم من معظم المناطق الشرقية، استولت "قوات سوريا الديمقراطية" المدعومة من واشنطن على حقول النفط هناك، وفي أكتوبر 2019م، أعلن الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترمب" عن رغبته في عقد صفقة مع شركة "Exxon Mobil Corporation" الأمريكية للذهاب إلى سوريا لأخذ حصة واشنطن على حد تعبيره، وتمهيداً لهذه الخطوة أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية نوفمبر 2019م نحو 170 شاحنة عسكرية و17 مدرعة قادمة من شمال العراق إلى القواعد الأمريكية القريبة من حقول النفط والغاز في محافظتي دير الزور والحسكة شرقي سوريا.

ثالثاً: آليات التعامل الأوروبية تجاه غاز شرق المتوسط

يقع الاتحاد الأوروبي بين مقصلة الاعتماد على الغاز الروسي الرخيص، وبين الغاز الأمريكي باهظ الكلفة، ففي عام 2018م بلغت صادرات الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا حوالي 200 مليار متر مكعب، بما يعادل 37% من استهلاك أوروبا اليومي من الغاز، فيما ارتفعت صادرات الولايات المتحدة من الغاز إلى أوروبا في نفس العام إلى 3 مليار متر مكعب، وسجلت خلال الأشهر الأولى من عام 2019م نسبة وصلت إلى 13% لتصبح واشنطن ثالث أكبر مورد للغاز



الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي، في ظل تزايد الطلب عليه تحديداً في دول أوروبا الشرقية المناوئة لموسكو (أوكرانيا وبولندا)، بالإضافة إلى إيطاليا وألمانيا، لاسيما وأن الأخيرة لازالت تعتمد على النفط والغاز في الحصول على 60% من احتياجاتها من الكهرباء، فيما يمثل شرق المتوسط والخليج بالنسبة لألمانيا الخيار الاستراتيجي الأفضل لموازنة واردات الغاز من روسيا والولايات المتحدة⁽¹⁾.

وبصفة عامة ليست ألمانيا فقط التي تتطلع إلى التخلص من تلك الثنائية، لاسيما وأن هناك متنفساً جديداً ارتبط بظهور الثروة النفطية في شرق المتوسط، كون الشركات الأوروبية متواجدة أيضاً بقوة في دول مثل مصر وقبرص وفلسطين وكلها دول غنية باكتشافات الغاز، وبدت الاستراتيجية الأوروبية وآليات عملها في مسارات رئيسية، وذلك على النحو التالي⁽²⁾:

(1) تأسيس اتحاد للطاقة

أسس الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية "جان كلود يونكر" في 25 فبراير 2019م اتحاد الطاقة الأوروبي، وكان الهدف الرئيسي منه هو تحقيق أمن الطاقة، سعياً لإنشاء سوق طاقة أوروبي متكامل من خلال التركيز على البنية التحتية، وتحقيق استخدام فعال للطاقة لموازنة الطلب على الغاز.

(2) مشروع "إيست ميد" EastMed

شهدت تل أبيب في مارس 2019م توقيع اتفاقية بين المسؤولين اليونانيين والإسرائيليين والقبارة لإقامة خط أنابيب بقيمة 7 مليار دولار من شأنه تسهيل تصدير الغاز المحلي إلى أوروبا، وقد أطلق على هذا الخط المزمع إنشاؤه "إيست ميد"، ومن المرجح أن يلبي الخط ما يقارب من 10:15% من احتياجات الاتحاد

(1) المرجع السابق، العدد 65، ص39.

(2) المرجع السابق، ص 38-39.



الأوروبي من الغاز الطبيعي، مع الأخذ في الحسبان أن هناك إمكانية ربط خط الأنابيب "إيست ميد" بحقل "ظهر" المصري.

وتبقى العقبات التي من المحتمل أن يواجهها المشروع هي المخاوف الأمنية من استهداف حزب الله أو استمرار اعتراض تركيا التي تأتي من مصلحتها أن تكون ممراً لخط أنابيب آخر يتحكم في مسار توصيل الغاز إلى أوروبا، وهو ما تجلّى في تصريحات الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" الذي يعارض بشدة أي تطوير لحقول الغاز القبرصية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة دون أن يكون هناك تسوية تتم بين الأطراف المتنازعة، وبالإضافة إلى معارضة تركيا فإن مشروع "إيست ميد" يواجه نقصاً في الاستثمار وارتفاع التكاليف.

وعلى الرغم من الصعوبات التي ينطوي عليها نقل الغاز من الإسرائيلي من خلال خط أنابيب الغاز المقترح عبر الأناضول، بما في ذلك قدرته المحدودة على النقل الاحتياطي، يمكن أن يستفيد الاتحاد الأوروبي من خط أنابيب تركي يربط شرق البحر المتوسط بأوروبا وتصدير كمية أكبر من الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي.

(3) المشاركة في تطوير واكتشاف حقول الغاز

تحتل الشركات الأوروبية موقع متقدم في خريطة اكتشاف الغاز والنفط في دول شرق المتوسط، خاصة مصر وقبرص وفلسطين، وتأتي في مقدمة تلك الشركات "British Gas" البريطانية و"Eni" الإيطالية و"Total" الفرنسية و"Shell" الهولندية، وفيما يلي أبرز أماكن تواجدهم:

مصر

تنتج شركة "British Petroleum" نحو 30% من الغاز المصري، وتتركز أهم استثماراتها في امتياز غرب دلتا النيل، وامتياز شمال دمياط، وفي



مارس 2015م أعلنت الشركة البريطانية اكتشاف حقل غاز في جزيرة "أتول" على عمق 923 متر، حيث يقع الحقل على بعد 80 كم من شمال دمياط، وفي 26 مارس عام 2017م تم اكتشاف الحقل الثالث في القطامية على عمق 1961 متر، وتمتلك "Eni" في مصر نحو 53 رخصة استكشاف بالإضافة إلى 59 ترخيصاً لاكتشاف حقول النفط والغاز.

فيما شهدت شركة "Eni" الإيطالية قفزات في نشاطها في مصر خلال الفترة من 2015م إلى 2017م، وهي الفترة التي شهدت الإعلان عن اكتشاف حقل "ظهر" في أغسطس عام 2015م في منطقة "امتياز الشروق"، وبحسب التقديرات فإن احتياطي الغاز في حقل "ظهر" يقدر بنحو 850 مليار متر مكعب، وفي منطقتي شمال الحماد وشمال رأس العش حصلت شركة "Eni" أيضاً على 37,5% من "امتياز شمال حماد"، في حين حصلت شركة "Total" الفرنسية على 25%، وفي المقابل حصلت الشركة الفرنسية على 50% من "امتياز رأس العش" الذي يغطي 1389 كم²، وحصلت الشركة البريطانية على نفس النسبة، كذلك تشترك الشركتين الإيطالية والبريطانية في "امتياز كروان".

قبرص

ثمة وجود قوي للشركات الأوروبية في قبرص أيضاً، حيث تستحوذ شركة "British Gas" على 35% من حقل "أفروديت" من خلال شركة "Noble Energy" الأمريكية، وفي عام 2016م تمكنت شركتا "Eni" الإيطالية و"Total" الفرنسية من الحصول على حقوق اكتشاف بلوك 8، بينما حصلت كل من "قبرص ب" والشركتان الإيطالية والبريطانية على امتياز بلوك 6.

فلسطين



كانت شركة الغاز البريطانية أول شركة تنجح في تسوية اتفاقيات الاستكشاف والاستثمار لحقول الغاز البحرية، ففي عام 2000م تم اكتشاف حقل "غزة مارين 1" و"غزة مارين 2" بنسب احتياطات تصل إلى 4,1 مليار متر مكعب، غير أنه تم تعليق العمل بسبب تعنت السلطات الإسرائيلية، حيث منحت السلطة الفلسطينية للشركة البريطانية حق امتياز 25 عام في كل المياه الفلسطينية على محاذة ساحل قطاع غزة، والعمل متوقف منذ عام 2007م نتيجة دعاوى قضائية رفعتها الشركات الإسرائيلية.

رابعاً: مصالح إيران في شرق المتوسط

تكتسب منطقة شرق المتوسط أهمية استراتيجية خاصة بالنسبة لإيران، لأسباب ثلاثة أساسية، هي⁽¹⁾:

أنها إحدى المناطق الرئيسية التي تسعى إيران إلى التمدد فيها والتحول إلى طرف فاعل لديه القدرة على المشاركة في صياغة ترتيباتها الاستراتيجية والأمنية، ومن هنا يمكن تفسير أسباب تبوء تلك المنطقة مكانة مهمة في تصورات صانعي القرار الإيراني للمجال الحيوي للدولة، والذي يبدأ شرقاً من أفغانستان وباكستان ويمر بالعراق وسوريا ولبنان وينتهي في الأراضي الفلسطينية.

أنها المنطقة التي يوجد بها معظم حلفاء إيران، أمثال نظام الرئيس السوري "بشار الأسد"، أو حزب الله اللبناني، أو حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، فضلاً عن الميليشيات الطائفية التي قامت إيران بتكوينها وتدريبها للمشاركة في الصراع السوري إلى جانب نظام الأسد.

(1) محمد عباس ناجي (يوليو 2018): مصالح وسياسات إيران تجاه شرق المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 213، ص120.



ويتعلق ثالثها بالرؤية الاستراتيجية الحاكمة لتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية، إذ أن دوائر صنع القرار في إيران لا تزال ترى أن أحد أهم المصادر التقليدية لتهديد الأمن القومي الإيراني يأتي من غرب حدودها، على نحو دفعها دوماً إلى الحرص على تعزيز نفوذها داخل تلك المنطقة، ومن هنا فإن النظام الإيراني يحاول الترويج بأن الجهود التي يبذلها من أجل تعزيز نفوذه في تلك المنطقة يهدف إلى توجيه ضربات استباقية لمصادر التهديد التي يمكن أن تقترب تدريجياً من الحدود الإيرانية، خاصة المنظمات الإرهابية الموجودة في كل من العراق وسوريا.

ومن هذا المنطلق يقوم النظام الإيراني بتبرير جهوده الحثيثة لتأسيس الممر الاستراتيجي الذي يصل بين إيران والبحر المتوسط عبر العراق، والذي بات يمثل اهتماماً خاصاً من جانب قوى إقليمية ودولية عديدة معنية بتطورات الصراع في سوريا، وبالذات الإقليمي الإيراني، وهذه الأهمية الاستراتيجية الخاصة بمنطقة شرق المتوسط بالنسبة لإيران فرضت تداعيات مباشرة على أنماط تحالفاتها وصراعاتها مع القوى الإقليمية والدولية المعنية على نحو يمكن تناوله في النقاط التالية⁽¹⁾:

توافق مصالح مع روسيا

كان التدخل العسكري الروسي في الصراع السوري موضع دعم من جانب إيران، إذ أدى إلى تغيير توازنات القوى لصالح النظام السوري، ووضع عقبات عديدة أمام توازنات القوى لصالح النظام السوري وأمام قدرة المعارضة ولتنظيمات الإرهابية على الإطاحة به، ووصل التأييد الإيراني لهذا التدخل إلى درجة أن سمحت

(1) المرجع السابق، ص 120:121.



إيران لروسيا باستخدام قاعدة "توجة" العسكرية بمحافظة "همدان" في شن ضربات جوية ضد مواقع تلك القوى داخل سوريا في أغسطس 2016م وأبريل 2018م.

تنسيق مع تركيا

رغم أن أنقرة تتبنى سياسة داعمة لقوى المعارضة السورية، فإن ذلك لم يمنع إيران من محاولة استقطابها من أجل دفعها إلى تغيير موقفها تدريجيًا تجاه النظام السوري لمحاصرة مصادر الدعم الإقليمي التي تحصل عليه تلك القوى.

توتر محسوب مع الدول الأوروبية

لم تعد تهتم الدول الأوروبية في محادثاتها مع إيران بالاتفاق النووي فقط، بل بدأت أيضًا في التطرق إلى الملفات الإقليمية الأخرى التي تمارس فيها إيران دورًا تعويقيًا لجهود تسويتها، بل وتفاقمها، خاصة في الملفات التي تخص منطقة شرق المتوسط، لاسيما الملفين السوري واللبناني.

كما حاولت تلك الدول إقناع إيران بضرورة تغيير نهجها إزاء أزمات منطقة شرق المتوسط، على أساس أن ذلك قد يساعد في استمرار العمل بالاتفاق النووي، بعد حرص الولايات المتحدة على الربط بين الاتفاق النووي والأدوار التدخلية التي تقوم بها إيران في المنطقة، على أساس أن هذه الأدوار تنتهك روح الاتفاق الذي كان من المفترض أن يسهم في تعزيز الاستقرار في المنطقة، وهو ما لم يحدث في النهاية، لكن إيران رفضت المقاربة الأوروبية في هذا السياق، وأكدت أنه لا مجال للتفاوض على دورها الإقليمي أو برنامجها النووي.

صراع مفتوح مع الولايات المتحدة وإسرائيل



لم تعد المواجهة غير المباشرة هي النمط الوحيد للتفاعلات التي تجري بين إيران وإسرائيل، خاصة بعد أن بدأت الأخيرة في اتخاذ خطوات فعلية على الأرض لتقييد مخاطر الوجود العسكري الإيراني في سوريا ولبنان، وعلى غرار الضربات العسكرية الأخيرة التي شنتها ضد المواقع التابعة لها في سوريا في مايو 2018، وقد توازى هذا النهج الإسرائيلي الجديد مع اتجاه الولايات المتحدة نحو تفعيل دورها في مواجهة تدخلات إيران الإقليمية، حيث سبق أن وجهت ضربات عسكرية ضد بعض الميليشيات الموالية لإيران في سوريا، كما فرضت عقوبات على حزب الله اللبناني، الحليف الرئيسي لإيران، وبدأت في توجيه تهديدات مباشرة لإيران بأنها قد تتجه إلى قطع خطوط التهريب التي تقوم إيران باستخدامها لنقل دعمها العسكري والمالي لتلك التنظيمات خاصة في سوريا ولبنان والأراضي الفلسطينية.

ويمكن القول أن التوتر سوف يكون العنوان الرئيسي للتفاعلات بين إيران وتلك القوى، وذلك لسببين رئيسيين، أولهما أن إيران تواجه مأزقاً بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات عليها، وثانيهما أن الوصول إلى تسويات سياسية للأزمات الإقليمية المختلفة بات محور توافق مشتركاً بين معظم القوى الإقليمية والدولية المعنية بها، والتي باتت ترى أن أدوار إيران قد دفعت في اتجاه تفاقمها، بعد أن قدمت الدعم للمليشيات الطائفية، ودعمت سياسات الإقصاء والتهميش والتطهير العرقي بشكل مهد الطريق أمام استفحال خطر التنظيمات الإرهابية في المنطقة.

المبحث الرابع: أسباب وفرص التعاون بين دول شرق المتوسط

يعكس التعاون الدولي في مجال الطاقة غالباً العلاقات السلمية القائمة بين الدول، ولا يخلق مثل هذه العلاقات الاعتماد على اكتشافات الغاز الطبيعي، حيث يشير عدد من خبراء العلاقات الدولية إلى أن الاعتماد على اكتشافات الغاز الطبيعي من أجل تسوية الصراعات المتفجرة في منطقة شرق المتوسط ربما يخلق توقعات



غير واقعية تقود إلى عدم السعي الحثيث والمسبق من أجل حل هذه الصراعات. بعبارة أخرى، لن يتم جني الفوائد الجيوبوليتيكية من تطوير اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط إلا في حالة وجود علاقات سياسية جيدة بين الدول. وباختصار، ينبغي اعتبار أن الاستفادة المثلى من اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط سوف تتوقف على درجة الاستقرار والتعاون الإقليمي، وليس العكس. بمعنى أن هذه الاكتشافات لن تكون خالقة أو منسئة لمثل هذا الاستقرار والتعاون⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار، من الضروري تهيئة الوضع في منطقة شرق البحر المتوسط بشكل يضمن تحقيق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة، وبالتالي قبول فكرة التعاون الإقليمي. ومن ثم، لا بد من تنمية وتطوير علاقات التعاون بين مصر وبين دول منطقة شرق البحر المتوسط من أجل التغلب على معوقات تنمية اكتشافات الغاز الطبيعي في المنطقة نتيجة استمرار الصراعات والخلافات المزمنة بين عدد من دولها كالصراع العربي الإسرائيلي، والصراع التركي القبرصي، وعدم اكتمال ترسيم الحدود البحرية والتهديدات الأمنية والتحديات التجارية والمالية المرتبطة بتطوير هذه الموارد. ولذلك من الأهمية بمكان الانخراط مع دول المنطقة من أجل تعزيز التعاون، والإكثار من التفكير المشترك بين دول وشعوب شرق البحر المتوسط، وأن يتم ذلك على كافة المستويات (الحكومية وغير الحكومية) لبناء الثقة بين الأطراف. ويتفق ذلك مع ما ذهب إليه آرثر براين، عالم الاقتصاد الأمريكي المعروف، من "أن ما يعطينا القوة كبشر ليس عقولنا، ولكن ما لدينا من القدرة على مشاركة عقولنا"⁽²⁾.

(1) أحمد قنديل، مرجع سابق، ص31.

(2) نفس المرجع السابق، ص31.



وقد نجحت الدولة المصرية بالفعل في اتخاذ خطوات جادة لدفع وتطوير علاقاتها مع عدد من دول شرق المتوسط في السنوات الأخيرة، حيث دشنت، على سبيل المثال، آلية التعاون الثلاثي بين مصر وقبرص واليونان، وأشرفت على انعقاد أول قمة لقادة الدول الثلاث في نوفمبر 2014م بالقاهرة، ليتوالى انعقادها حتى نسختها الخامسة في نوفمبر 2017م بالعاصمة القبرصية نيقوسيا^(*). ومع كل دورة انعقاد لآلية هذا التعاون الثلاثي تحولت العلاقات إلى تحالف ثلاثي إقليمي حقق كثيراً من المكاسب، أبرزها: التعاون في مجال استكشاف الغاز والطاقة، وتعزيز التعاون في مجال النقل البحري، وبحث إمكانية الربط الكهربائي، والتنسيق المشترك في مواجهة تحدي الإرهاب. ومن جهة أخرى، تعززت أيضاً العلاقات العسكرية الوطيدة بين تربط بين مصر وقبرص واليونان استناداً إلى وجود توافق كبير في الرؤى الاستراتيجية لتحقيق التوازن العسكري في شرق المتوسط. وهو ما ظهر في إجراء القوات الجوية والبحرية في الدول الثلاث لمناورات "ميدوزا" عدة مرات سنوياً منذ عام 2014م، فضلاً عن مشاركة القوات الجوية اليونانية لنظيرتها المصرية في المناورات السنوية "حورس"، انطلاقاً من القواعد الجوية المصرية منذ عام 2015م. وقد شملت هذه المناورات أعمال التخطيط والقيادة والسيطرة وتنفيذ العمليات الهجومية، والدفاعية، ومكافحة الإرهاب، والبحث والإنقاذ، وتأمين الأهداف البحرية وبنية الطاقة وخطوط الملاحة⁽¹⁾. ومن جهة ثالثة، اتفقت مصر وقبرص في

* كشف البيان الختامي لقمة نيقوسيا الثلاثية، التي عقدت في أبريل 2015م، وجمعت كل من الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، ونظيره القبرصي نيكوس أنستاسيادس، ورئيس وزراء اليونان ألكسيس تسيبراس، عن وجود بوادر للتعاون والتنسيق بشأن الاكتشافات الضخمة من الغاز والنفط في شرق المتوسط، والإسراع في مسألة الانتهاء من ترسيم الحدود البحرية من جانب، وضرورة التكاتف للتوصل إلى تسوية عادلة للمشكلة القبرصية بهدف توحيد الجزيرة من جانب آخر.

(1) جمال طه (22 فبراير 2018): الاستعدادات الميدانية لحرب الغاز 2، المصري اليوم.



نوفمبر 2017م على تسييل الغاز القبرصي في محطات التسييل المصرية لإعادة تصديره ضمن اتفاقية التعاون المشترك في مجال الطاقة⁽¹⁾. ويوفر نجاح نموذج التعاون الثلاثي بين مصر وقبرص واليونان فرصة كبيرة وقاعدة قوية لتوسيع هذا التعاون ليشمل دول متوسطة أخرى في المستقبل، مثل إيطاليا ولبنان والأردن، وربما إسرائيل. وجرى طرح ذلك التوجه في مباحثات القمة الثلاثية لقادة الدول الثلاث بقبرص في نوفمبر 2017م. وتعتبر إيطاليا الأقرب للانضمام لهذا التعاون الثلاثي، خاصة أن هناك تعاونًا مشتركًا بين الأطراف الأربعة، بصفة خاصة في ملف الغاز.

من ناحية أخرى، يطرح عدد من المراقبين إمكانية إقامة مشروع تعاون إقليمي مشترك بين دول شرق المتوسط يحقق أمنًا بحريًا عسكريًا واقتصاديًا لجميع دول المنطقة، ويكون أقوى من إطار لجنة "الحد من انتشار الأسلحة والأمن الإقليمي" (ACRS)، ويمكن أن يضم هذا المشروع كل من مصر ولبنان وسوريا وقبرص واليونان وربما إسرائيل وتركيا وليبيا، وهي الدول القريبة من منابع الغاز الطبيعي في المنطقة، وكذلك ضم كل من الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا، وهي الدول التي تجر سفنها العسكرية في البحر المتوسط. وفي حالة رفض بعض هذه الدول المشاركة في هذا المشروع يمكن أن يجري البحث في تنفيذه برعاية الأمم المتحدة أو برعاية الولايات المتحدة وروسيا، وذلك لزيادة الضغوط على الدول المترددة في الانضمام.

هذا، وتوجد عدد من الركائز القوية التي من شأنها تعزيز التعاون بين دول شرق المتوسط، لعل من أبرزها ما يلي:

(1) القاهرة ونيقوسيا توقعان اتفاقية لنقل الغاز الطبيعي من قبرص إلى مصر، صحيفة الشرق الأوسط، 1 سبتمبر 2016، متاح على: <https://aawsat.com>



⇨ مساعي الإدارة الأمريكية في الوساطة بين مصر وإسرائيل من أجل تسوية الخلافات المتعلقة بملف الغاز الطبيعي بين الطرفين، بعد تعرضها لضغوط من الشركات الإسرائيلية والأمريكية العاملة في استخراج الغاز الطبيعي أمام السواحل الإسرائيلية، والتي تخطط لتصدير إنتاجها المرتقب من الحقول الإسرائيلية عبر مصر (*).

⇨ الاهتمام الأوروبي، حيث توجد إمكانية لتلبية احتياجات أوروبا من غاز شرق المتوسط في مرحلة ما بعد عام 2020م، نظرًا لتراجع إنتاجها المحلي من الغاز، فضلًا عن انقضاء الفترة الزمنية للعقود طويلة المدى، التي كانت تربط بين معظم دول الاتحاد الأوروبي مع النرويج وروسيا.

⇨ القرب الجغرافي الشديد بين حقول الغاز الطبيعي المكتشفة في منطقة شرق المتوسط (ظهر، وأفروديت، وليفيثان)، حيث يقع حقل "ظهر" المصري على بعد 90 كم فقط من حقل "أفروديت" القبرصي، الذي يبعد بدوره 7 كم فقط من حقل "ليفيثان" الإسرائيلي. هذا القرب الشديد في المسافة بين الحقول الثلاثة من شأنه التشجيع على التنسيق بشأن استغلال هذه الحقول بين

* يشار إلى أن الاهتمام الأمريكي بتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الغاز الطبيعي بمنطقة شرق البحر المتوسط يعود، في جزء كبير منه، إلى رغبة الإدارة الأمريكية الحالية في تحقيق مصالح الشركات الأمريكية العاملة في المنطقة، حيث تمتلك شركة "Noble Energy" الأمريكية حصة في حقل "أفروديت" القبرصي، تبلغ نحو 70%، بينما تمتلك "Group-Delek" الإسرائيلية النسبة المتبقية، كما أن الشركة الأمريكية تمتلك أيضًا نسب متفاوتة في حقول الغاز الطبيعي الإسرائيلية المكتشفة حديثًا في شرق المتوسط، حيث تمتلك الشركة الأمريكية حوالي 40%، و36%، و47%، و36% من حقول "ليفيثان" و"تمار" و"تاني" و"داليت" و"دولفين" على التوالي. لمزيد من التفاصيل انظر: يوسف وهبي، وساطة أمريكية لتسوية خلافات الغاز بين مصر وإسرائيل، صحيفة الشروق، 23 أبريل 2016، متاح على:

<https://www.shorouknews.com>



الدول الثلاث، حتى يستطيع الغاز المنتج من هذه الحقول المنافسة في السوق العالمية.

⇐ امتلاك مصر محطتين لتسييل الغاز الطبيعي في دمياط وإدكو، فضلاً عن شبكة متطورة من خطوط الأنابيب لنقل الغاز الطبيعي، مما يؤهل مصر لأن تصبح مركزاً إقليمياً لتصدير الغاز الطبيعي (*).

⇐ إدراك إسرائيل وقبرص حقيقة أن مصر في المدى القصير هي المفتاح الرئيس لمستقبل مشرق للغاز الطبيعي في شرق المتوسط، نظراً لكونها البديل الأفضل في الوقت الراهن، في ظل عدم قدرتهما على الحصول على موارد مالية ضخمة من أجل إقامة البنية الأساسية اللازمة لتصدير الغاز إلى الخارج، سواء في شكل محطات لتسييل الغاز الطبيعي (العائمة أو الأرضية) أو في شكل مد أنابيب الغاز إلى القارة الأوروبية.

⇐ تعتبر مصر من أكبر القوى العسكرية على مستوى دول منطقة شرق البحر المتوسط، خاصة بعد أن نفذت الدولة المصرية استراتيجية وطنية لتعزيز قدرات قوات المسلحة، لتأمين ثرواتها البحرية خلال السنوات الأربع الماضية، بما حقق نقلة حقيقية في تطوير التسليح، حيث ضمت القوات المسلحة العديد من الوحدات البحرية الحديثة، التي تضمن استمرار الدور الفعال للقوات البحرية المصرية في تأمين الثروات الوطنية في البحر داخل عمق مياهنا الاقتصادية، وتمثلت في حاملتي مروحيات طراز الميسترال، إضافة إلى الفرقاطة طراز فريم، وعدد من لنشات الصواريخ، والغواصات المتقدمة، لتتصدر البحرية المصرية دول الشرق الأوسط، وتتبوأ المركز

* يشار إلى أن الحكومة المصرية تمتلك نحو 20% من مجمع الغاز والبتروكيماويات بدمياط، فيما تمتلك شركة "Union Fenosa Gas" الأسبانية باقي الحصة، كما تمتلك الحكومة المصرية أيضاً نحو 24% من الشركة المصرية لإسالة وتصدير الغاز (إدكو)، في حين تمتلك شركتا "British Petroleum" البريطانية و"Petronas" الماليزية باقي النسبة.



السابع عالمياً. كما تم تزويد القوات الجوية بمقاتلات متعددة المهام، تحقق السيادة الجوية، لمديات بعيدة، مثل مقاتلات ميج 29 الروسية، ورافال الفرنسية، ومروحيات كا 52 الروسية⁽¹⁾.

وفي ضوء هذه الركائز القوية، يوصي الكثير من الخبراء بضرورة اتخاذ عدد من الإجراءات من أجل الاستفادة المثلى من اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، لعل من أهمها ما يلي:

⇐ تشكيل مجموعة عمل تتبع مجلس الأمن القومي، تتولى مسئولية متابعة التطورات الخاصة بأمن الطاقة، على أن تتمثل مهام هذه المجموعات فيما يلي:

أ. التنسيق مع الجهات المعنية بإدارة هذا الملف في مؤسسة الرئاسة والمؤسسات الأمنية ووزارتي الخارجية والنفط.

ب. المتابعة المستمرة للتطور والتحول في مجالات الطاقة بشكل عام، والغاز الطبيعي بشكل خاص.

ت. تطوير بدائل سياسية لمواجهة الانعكاسات السلبية لاكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط على الأمن القومي المصري.

⇐ إنشاء مركز متخصص في دراسات الطاقة يهتم بدعم وتعزيز منظومة الطاقة في مصر، من خلال التعرف على التطورات والتحديات الهائلة المرتبطة بقضايا الطاقة في العالم، وتأثيراتها على النواحي العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها. وسوف يفيد هذا المركز في تقديم النصائح والتوصيات لصانعي القرار وممثلي الشعب في البرلمان والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وشركاء مصر الدوليين، من

(1) جمال طه، مرجع سابق.



أجل بلورة منظور متكامل لمواجهة التحديات التي تواجه قطاع الطاقة المصري.

⇐ إنشاء مجموعة عمل دبلوماسية الطاقة في شرق البحر المتوسط، تتبع رئاسة الجمهورية، أو رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وتكون مهمتها تسهيل الحوار الإقليمي من أجل تأسيس مركز للغاز في شرق البحر المتوسط، استناداً على البنية الأساسية للغاز الطبيعي المسال الموجودة في مصر. كما يمكن أن يمهد هذا الحوار لتوسيع التعاون الإقليمي في المدى الطويل، ليشمل مد أنابيب الغاز الطبيعي إلى الدول الأوروبية والإفريقية المجاورة، عبر المياه المصرية، فضلاً عن تشجيع الحوار الإقليمي ومشاركة أفضل الممارسات فيما يتعلق بقضايا الطاقة في البحر المتوسط، خاصة فيما يتعلق بالغاز الطبيعي والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وغيرها.

⇐ التحرك في إطار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة لدفع تركيا وإسرائيل للانضمام إلى معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار، مع تنظيم مؤتمر إقليمي، برعاية الأمم المتحدة، تكون مهمته تسهيل المفاوضات بين لبنان وإسرائيل، وبين تركيا وقبرص، وذلك لتجنب أي مواجهات عسكرية في المستقبل. ولا شك أن مثل هذا التحرك سوف يساعد، من ناحية، في تجنب سرقة الغاز الطبيعي نتيجة عدم ترسيم الحدود البحرية في هذه المنطقة، من جانب إسرائيل وتركيا، كما أنه سوف يساهم، من ناحية أخرى، في إحباط أي مساع تخريبية لمشروعات الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط من قبل الجماعات المتطرفة في لبنان وفلسطين.

⇐ إنشاء صندوق سيادي، تحت إشراف البنك المركزي المصري، يوضع فيه جزء من أرباح تصدير الغاز (وليكن الثلث على سبيل المثال) لإفادة الأجيال القادمة من عائلته. وبذلك يمكن حل ما يعرف بـ "معضلة الأجيال"، وضمان تخفيف الآثار الماكرواقتصادية السلبية لعائدات تصدير الغاز



الطبيعي على الاقتصاد المصري. كما يمكن أيضاً أن يفيد هذا الصندوق في تغذية إيرادات موازنة الدولة من خلال أرباحه المتوقعة.

← عقد مؤتمر عالمي لدول منطقة شرق البحر المتوسط لمناقشة وضع اتفاق إطاري جماعي ينظم استغلال الثروات البحرية، وعلى رأسها الغاز الطبيعي، في هذه المنطقة. وسوف يسهم هذا المؤتمر بشكل ملموس في دفع التفكير المشترك بين دول وشعوب شرق البحر المتوسط على كافة المستويات (الحكومية وغير الحكومية) في إطار استراتيجية لبناء الثقة.

كل هذه التوصيات من شأنها أن تساعد الدولة المصرية على تحقيق عدة أهداف، لعل من أبرزها:

← احتواء الانعكاسات السلبية المترتبة على اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط على الأمن القومي المصري.

← زيادة فرص التعاون الإقليمي للاستفادة المثلى من هذه الاكتشافات.

← زيادة ورفع قدرات الدولة المصرية من أجل التعامل الفعال والكفاء مع اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط.

الخاتمة

كان هناك أمل في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في أن تكون اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط بمثابة حافز للسلام والرفاه الاقتصادي في المنطقة، ولكن كما يقول "هاري تزاميتراس" Harry Tzimitras، أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية، ومدير معهد أبحاث السلام في أوصلو، فتاريخ شرق البحر المتوسط هو تاريخ الفرص الضائعة، حيث تحول التنافس على ثروة الغاز الطبيعي من البحث عن استغلال فرص التعاون إلى صراع سياسي وأمني



ودفاعي معقد، قد يصعب معه إيجاد حلول للتحديات التي تواجه مستقبل الغاز في المنطقة.

وكما تمت مناقشته في هذا البحث، فإن تطوير الموارد الهيدروكربونية في البحر المتوسط يشكل تحديًا خطيرًا لأمن منطقة شرق البحر المتوسط، ويبدو أن الخلافات حول الموارد الطبيعية في قاع مياهه تغذي التوترات الإقليمية، ومن ثم فهي لديها القدرة على إشعال نزاع مسلح واسع النطاق، قد يضم أطراف عديدة من داخل منطقة شرق المتوسط ومن خارجها أيضًا، ومع تزايد نشاط الدول في البحث والكشف عن الموارد الطبيعية واستخراجها، فهناك تهديد بحدوث صراع إقليمي على الغاز الطبيعي، يمكن أن يكون كارثيًا للجميع.

وللخروج من مأزق الغاز والنفط في حوض شرق المتوسط، لا بد أن تشمل الحلول المقترحة جميع دوله، لأن الصراع الدائر يتعلق بالمشهد السياسي والاقتصادي وأمن الطاقة في جميع هذه الدول، كما أن النظر إلى الوضع من منظور ضيق يتعلق بمصالح دولة واحدة دون غيرها، ليس اختزالياً فحسب، بل هو أمر تبعاته تهدد المنطقة كاملة، لاسيما وأن تلبية المصالح المشروعة لجميع الدول في المنطقة أمر مهم، ليس فقط كمسألة تتعلق بحقوق هذه الدول، ولكن لأن تحقيق قدر معين من التعاون ضروري لضمان استخراج هذه الموارد بطريقة مجدية اقتصادياً وأمنة.

وسواء أرادت ذلك دول المنطقة أم أبت، فإن مستقبل استغلالها وتصديرها للغاز يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل المنطقة ككل، وبناءً على ذلك، بدلاً من توجيه أصابع الاتهام لبعضها البعض، يجب على جميع دول المنطقة أن تتذكر التزاماتها بتسوية نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية بطريقة لا تعرض السلام والأمن والعدل الدوليين للخطر والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة.



ومن هذا المنطلق يجب أن تحيل دول المنطقة نزاعات ترسيم الحدود العالقة إلى محكمة العدل الدولية **International Court of Justice** أو التحكيم المخصص **ad hoc arbitration** تحت رعاية محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي بشكل جدي وتشجيعها من قبل شركات الطاقة الدولية والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بشكل عام، وكانت إسرائيل وقبرص أول من استكشفا في المنطقة إمكانية إحالة النزاع المتعلق بنسب حصصهما في حقل أفروديت إلى التحكيم الدولي المخصص، وذلك في عام 2018.

كما يجب تذكير دول المنطقة من قبل المجتمع الدولي وشركات الطاقة بالتزاماتها نحو الدخول في ترتيبات مؤقتة ذات طبيعة عملية حتى يتم التوصل إلى اتفاقية ترسيم الحدود، والامتناع عن الاستغلال الأحادي الجانب لموارد الغاز في المناطق البحرية ذات المطالبات المتداخلة، كما ينبغي تشجيع دول شرق المتوسط على النظر في إنشاء مناطق تنمية مشتركة **joint development zones (JDZs)** في المناطق البحرية المتداخلة.

ومن الضروري أن تنظر دول المنطقة إلى أبعد من المصالح السياسية قصيرة المدى، لاسيما وأن المصالح الاقتصادية المشتركة يمكن أن تكون بمثابة المحفز للتغلب على الاختلافات وخلق حالة من التبعية المتبادلة، حيث يمكن أن يكون التعاون فيما يتعلق بتطوير الغاز بمثابة المحفز لتعاون أوسع، وربما يمكن للغاز أن يكون حافزاً للسلام في منطقة مليئة بالصراعات السياسية، والتوصل إلى اتفاقيات دائمة بين دول شرق المتوسط هو أول خطوات التعاون وإزالة التوترات السياسية، وإذا تمت إدارة الأمر بشكل صحيح، فستكون موارد الغاز المكتشفة بمثابة النعمة لجميع دول المنطقة، حيث ستسهم تلك الموارد في تلبية احتياجات الطاقة على المستوى المحلي وتمويل جهود التنمية، لذلك يجب على دول إقليم



شرق المتوسط ألا تدع النزاعات السياسية القائمة تحول دون تحقيق ذلك، فتصبح الموارد المكتشفة بمثابة النعمة على المنطقة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أحمد قنديل (مايو 2018): مصر واكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط: رؤية مستقبلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز الأهرام، كراسات استراتيجية، المجلد 27، العدد 288.
- أشرف محمد يحي الحكيم (2019): اكتشافات الطاقة وأثرها على خريطة التحالفات والتوازنات في منطقة شرق المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، الكلية العسكرية لعلوم الإدارة لضباط القوات المسلحة، مصر.
- بهاء محمود (2020): غاز شرق المتوسط ... مسارات الصراع الروسي الغربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصري، العدد 65.
- تجدد الخلافات بين تركيا وقبرص حول موارد شرق البحر المتوسط، صحيفة الشرق الأوسط، 24 مارس 2017، متاح على <https://aawsat.com>.
- جمال طه (22 فبراير 2018): الاستعدادات الميدانية لحرب الغاز 2، المصري اليوم.
- جميل عفيفي (2021): الردع البحري المصري، مجلة السياسة الدولية، المجلد 56، العدد 223.
- دانية رائد الصمادي (2021): التنافس الإقليمي على الغاز واحتمالية الصدام شرقي البحر الأبيض المتوسط "2009-2020"، أطروحة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، الأردن.
- صالح النعامي (2011): اكتشافات الغاز الإسرائيلية: قيمة استراتيجية وتداعيات إقليمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة.
- فتحي فتحي جاد الله الحوشي (2021): اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية شرق المتوسط وأمن مصر القومي، المركز الديمقراطي العربي، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، العدد السابع.



- القاهرة ونيقوسيا توقعان اتفاقية لنقل الغاز الطبيعي من قبرص إلى مصر، صحيفة الشرق الأوسط، 1 سبتمبر 2016، متاح على: <https://aawsat.com>
- محمد شوقي عبد العال (2014): ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وقبرص وأثرها على ثروات مصر في المنطقة، المركز العربي للبحوث والدراسات، مجلة آفاق سياسية، العدد 11.
- محمد صفي الدين أبو العز (1979): توازن القوى في منطقة البحر المتوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، مجلد 2، عدد 7.
- محمد عباس ناجي (يوليو 2018): مصالح وسياسات إيران تجاه شرق المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 213.
- مصطفى شلش (2020): عن المسألة التركية المصرية وغاز المتوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد 493.
- وداد حماد مخلف (2012): الأبعاد الجيوبوليتيكية للعلاقات الدولية (العراق والكويت أنموذجاً): دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد 3.
- يسري الجوهرى (1984): جغرافية البحر المتوسط، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- يوسف وهبي، وساطة أمريكية لتسوية خلافات الغاز بين مصر وإسرائيل، صحيفة الشروق، 23 أبريل 2016، متاح على: <https://www.shorouknews.com>

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Adel Abdel Ghafar (2021): Between Geopolitics and Geoeconomics: The Growing Role of Gulf States in the Eastern Mediterranean, Istituto Affari Internazionali (IAI) Papers, no. 21.
- Adil Rana Rajpoot and Sharyl Naeem (2020): Geopolitics of Energy Pipelines: Case Study of TAPI and IP gas Pipelines, International Journal on Integrated Education, vol. 3, no. 8.
- Ali Berro, Walid Khadouri, Sami Atallah, and Ibrahim Saif (October 20, 2011): Gas in the Levant Basin: Another Source of Regional Conflict?, Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, Beirut, available at: <https://carnegie-mec.org/2011/10/20/gas-in-levant-basinanother-source-of-regional-conflict/bxv3>
- Amanda Briney (July 11, 2019): Countries Bordering the Mediterranean Sea, available at: <https://www.thoughtco.com/countries-of-the-mediterranean-region-1435121>

-
- **Ana Campos and Carla Patrício Fernandes (2017): The Geopolitics of Energy, In Carla Patrício Fernandes and Teresa Ferreira Rodrigues (Ed.), Geopolitics of Energy and Energy Security, Instituto da Defesa Nacional, Lisboa.**
 - **Ana Stanič and Sohbet Karbuz (2020): The Challenges Facing Eastern Mediterranean Gas and How International Law Can Help Overcome them, Journal of Energy & Natural Resources Law, vol. 39, no. 2.**
 - **Anais Antreasyan (2013): Gas Finds in the Eastern Mediterranean, Journal of Palestine Studies, vol. 42, no. 3.**
 - **Andreas Goldthau, Kirsten Westphal, Morgan Bazilian, and Michael Bradshaw (2019): How the Energy Transition will Reshape Geopolitics, Nature, vol. 569.**
 - **Andrew Stephen Champion (2016): The Geopolitics of Red Oil: Constructing the China threat through energy security, Routledge, London.**
 - **Angelos Giannakopoulos (2016): The Eastern Mediterranean in Light of Recent Energy Developments and their Impact, In Angelos Giannakopoulos (edr.), Energy Cooperation and Security in the Eastern Mediterranean: A Seismic Shift towards Peace or Conflict?, The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, Tel Aviv University, Research Paper no. 8.**
 - **Anna Ahronheim (December 3, 2017): Israel, Cyprus Begin Joint Drill on Mediterranean Island, The Jerusalem Post, available at: <https://www.jpost.com/israel-news/israel-cyprus-begin-joint-drill-on-mediterranean-island-515882>**
 - **Aristotle Tziampiris (2019): The New Eastern Mediterranean as a Regional Subsystem, In Spyridon N. Litsas and Aristotle Tziampiris (eds.), The New Eastern Mediterranean Theory, Politics and States in a Volatile Era, Springer International Publishing AG, Switzerland.**
 - **Asher Zeiger (March 7, 2013): Israel, US and Greece Begin Annual Naval Exercise, The Times of Israel, available at: <https://www.timesofisrael.com/israel-us-and-greece-begin-annual-naval-exercise/>**
 - **Aviad Rubin and Ehud Eiran (2019): Regional Maritime Security in the Eastern Mediterranean: Expectations and Reality, International Affairs, vol. 95, no. 5.**
-



- Benjamin K. Sovacool (2011): **Defining, Measuring, and Exploring Energy Security**, In Benjamin K. Sovacool (Ed.), *The Routledge Handbook of Energy Security*, Routledge, London.
- Branislav Stanicek (2020): **Turkey: Remodelling the Eastern Mediterranean Conflicting Exploration of Natural Gas Reserves**, European Parliamentary Research Service (EPRS), p. 2.
- Brenda Shaffer (2012): **Israel—New natural gas producer in the Mediterranean**, *Energy Policy*, vol. 39.
- Carlos Pscual (2015): **The New Geopolitics of Energy**, Center on Global Energy Policy, Columbia University in the City of New York.
- Charter of the United Nations, Chapter I – Principles and Purposes, Articles 2(3) and 2(4), available at: <https://legal.un.org/repertory/art2.shtml>.
- Constantinos Yiallourides (August 25, 2020): **Part I: Some Observations on the Agreement between Greece and Egypt on the Delimitation of the Exclusive Economic Zone**, Blog of the European Journal of International Law, available at: <https://www.ejiltalk.org/18969-2/>
- Cozzi, A., et al. (2018): **Zohr Giant Gas Discovery: A Paradigm Shift in Nile Delta and East Mediterranean Exploration**, Search and Discovery Article #20414.
- Cyprus Refugee Council, **Asylum information database: country report Cyprus**, available at: <https://www.asylumineurope.org/news/20-03-2019/aida-2018-update-cyprus>.
- Daniel Markind (October 22, 2020): **Will Natural Gas Isolate Turkey and Integrate Israel in The Eastern Mediterranean?**, available at: <https://www.forbes.com/sites/danielmarkind/2020/10/22/will-natural-gas-isolate-turkey-and-integrate-israel-in-the-eastern-mediterranean/?sh=7c4d211a7209>
- Eduardo Wassim Aboultaif (2016): **The Leviathan Field Triggering a Maritime Border Dispute Cyprus, Israel, and Lebanon**, *Journal of Borderlands Studies*, Vol. 32, No. 3.
- Efraim Inbar (2015): **The New Strategic Equation in the Eastern Mediterranean**, *The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Mid-east Security and Policy Studies*, no. 109, pp. 9-10, available at: www.besacenter.org.
- **Egypt, Greece Agree on Strengthening Joint Military Exercises**, *Egypt Today*, December 3, 2020, available at:

<https://www.egypttoday.com/Article/1/94938/Egypt-Greece-agree-on-strengthening-joint-military-exercises>

- Ehud Eiran (April 30, 2014): Israel's Navy transforms Itself for 21st Century Power Projection, World Politics Review (WPR), available at: <https://www.worldpoliticsreview.com/articles/13743/israel-s-navy-transforms-itself-for-21st-century-power-projection>.
- Ehud Eiran and Gabriel Mitchell (2018): The Gas Effect: Assessing Hydrocarbon Development's Impact Upon Eastern Mediterranean Politics, In Nimrod Goren, Thanos Dokos, Panayotis Tsakonas, Gabriel Mitchell, Ehud Eiran, and Muriel Asseburg, The Eastern Mediterranean: New Dynamics and Potential for Cooperation, European Institute of the Mediterranean, EUROMESCO Joint Policy Study, no. 8.
- Ehud Eiran and Yuval Zur (March 18, 2013): Israel's Missing Naval Strategy: The Jewish State Turns to the Mediterranean, available at: <https://www.foreignaffairs.com/articles/cyprus/2013-03-18/israels-missing-naval-strategy>
- Emmanuel Karagiannis (July 22, 2021): The Coming Naval Arms Race in the Eastern Mediterranean, Royal United Services Institute, London, available at: <https://rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/coming-naval-arms-race-eastern-mediterranean>.
- Energy Egypt (September 8, 2018): AOW: Egypt Riding the Natural Gas Wave to Self-Sufficiency, available at: <https://energyegypt.net/aow-egypt-riding-the-gas-wave-to-self-sufficiency/>
- Evaghoras L. Evaghorou (2020): Energy Developments in the Eastern Mediterranean Region and Geostrategic Implications on the Cyprus Issue, International Journal of Euro-Mediterranean Studies, vol. 13, no. 1.
- Gallia Lindenstrauss and Ofir Winter (August 25, 2020): A Red Line for the Blue Homeland? The Maritime Border Demarcation Agreement between Greece and Egypt, INSS Insight, no. 1373.
- Georgios Chrysochou, Dimitrios Dalaklis (in press): Offshore Energy Exploration Activities and the Exclusive Economic Zone Regime: A Case Study of the Eastern Mediterranean Basin, In Patrick Chaumette (edr): *Wealth and Miseries of the Oceans: Conservation, Resources and Borders*, HAL Archives.
- Geraint Alun Hughes (2014): Syria and the perils of proxy warfare, Small Wars & Insurgencies, vol. 25, no. 3.



- **Greg Shapland (2020): Maritime Boundaries in the Middle East, Asian Affairs, vol. 51, no. 1.**
- **Hakim Darbouche, Laura El-Katiri & Bassam Fattouh (2012): East Mediterranean Gas: What Kind of a Game-Changer?, Oxford Institute for Energy Studies, Oxford University, p. 3, available at www.oxfordenergy.org**
- **Hana Krhovská (2014): Conflict Resolution in the Disputes over Resources in the Eastern Mediterranean: The Case of Israel and Lebanon, Master Thesis, Masaryk University, Faculty of Social Studies, Political Science Department, Czech.**
- **Helena Smith (July 1, 2019): Cyprus struck by stray missile thought to have come from Syria, The Guardian, available at: <https://www.theguardian.com/world/2019/jul/01/missile-from-syria-israel-clash-lands-on-cyprus>**
- **Hermann Frederick Eilts (1994): The Geopolitics of Energy, Paper presented at the 13th International Oil and Gas Markets Conference, Calgary, Alberta, Canada, September 26-27, 1994, sponsored by the Canadian Energy Research Institute (CERI) and the Calgary Chamber of Commerce.**
- **Ian Skeet (1995): Geopolitics of Energy, Paper presented at the 14th International Oil and Gas Markets Conference, Calgary, Alberta, Canada, September 25-26, 1995, sponsored by the Canadian Energy Research Institute (CERI) and the Calgary Chamber of Commerce.**
- **Ibrahim Ahmed EL Diwany (2018): Legal Rules Applicable to the Equitable Maritime Boundaries Delimitation in the Eastern Mediterranean Sea: An Egyptian Perspective, United Nations – The Nippon Foundation of Japan Fellowship Programme.**
- **Idlir Lika (August 2020): The Greece-Egypt Maritime Agreement and its Implications for the Greek-Turkish Dispute in the Eastern Mediterranean, SETA Analysis, no. 67.**
- **Ioannis N. Grigoriadis and Lennart T. Belke (September 2020): UNCLOS and the Delimitation of Maritime Zones in the Eastern Mediterranean Hellenic Foundation for European & Foreign Policy (ELIAMEP), Policy Brief, no. 131.**
- **Israel and Lebanon Dispute Maritime Border, Financial Times, July 10, 2011, available at <https://www.ft.com>**
- **Israel to conduct joint air force drills with Greece, Cyprus, Egypt, The Times of Israel, October 1, 2017, available at:**

<https://www.timesofisrael.com/israel-to-conduct-joint-air-force-drills-with-greece-cyprus-egypt/>

- James M. Dorsey (March 6, 2020): Eastern Mediterranean: A Microcosm of Regional and Global Battles – Analysis, Eurasia Review News & Analysis, available at: <https://www.eurasiareview.com/06032020-eastern-mediterranean-a-microcosm-of-regional-and-global-battles-analysis/>
- James Stocker (2012): No EEZ Solution: The Politics of Oil and Gas in the Eastern Mediterranean, Middle East Journal, vol. 66, no. 4.
- Jörn Richert (2016): Turkey's Energy Leadership Ambitions and their Implications for Energy Governance in the Eastern Mediterranean, In Angelos Giannakopoulos (edr.), Energy Cooperation and Security in the Eastern Mediterranean: A Seismic Shift towards Peace or Conflict?, The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, Tel Aviv University, Research Paper no. 8.
- Joseph V. Micallef (16 April 2021): The Geopolitics of Mediterranean Natural Gas, available at: <https://www.military.com/daily-news/opinions/2021/04/16/geopolitics-of-mediterranean-natural-gas.html>.
- Kadir Üstün (September 18, 2021): Turkey in the Eastern Mediterranean: Maritime Disputes and Geopolitical Competition, SETA Foundation for Political, Economic and Social Research, available at: <https://www.setav.org/en/turkey-in-the-eastern-mediterranean-maritime-disputes-and-geopolitical-competition/>
- Lev Eppelbaum and Youri Katz (2012): Key Features of Seismo-Neotectonic Pattern of the Eastern Mediterranean, Earth Sciences, no. 3.
- LNG World News (January 16, 2020): Noble Energy: Leviathan gas starts flowing to Israel, Jordan and Egypt, Offshore Energy, available at: <https://www.offshore-energy.biz/noble-energy-leviathan-gas-starts-flowing-to-israel-jordan-and-egypt/>
- Matteo Colombo (2020): Political Opportunities and Financial Hazards in the Eastern Mediterranean, In Giuseppe Dentice and Valeria Talbot, A Geopolitical Sea: The New Scramble for the Mediterranean, Italian Institute for International Political Studies (ISPI).
- Meier, D. (2013): Lebanon's Maritime Boundaries: Between Economic Opportunities and Military Confrontation, Centre for Lebanese Studies (CLS), St. Anthony's College, University of Oxford.
- Melvin A. Conant and Fern R. Gold (1977): Geopolitics of Energy, U.S. Government Printing Office, Washington.



- Menna A. Farouk (November 15, 2019): Egypt Conducts Joint Drills with Greece, Cyprus Amid Turkey Tensions, AL-MONITOR, available at: <https://www.al-monitor.com/originals/2019/11/egypt-cyprus-greece-naval-drills-tension-turkey.html>
- Michael J. Bradshaw (2009): The Geopolitics of Global Energy Security, Geography Compass, vol. 3, no. 5.
- Michael Ratner (2016): Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean, Congressional Research Service Report.
- Michael T. Klare (2017): The Changing Geopolitics of Oil and Gas, In Timothy C. Lehmann (Ed.), The Geopolitics of Global Energy: The New Cost of Plenty, Lynne Rienner Publishers, Inc., London, p. 23.
- Mustafa Kutlay (2019): The Political Economies of Turkey and Greece: Crisis and Change, Palgrave Macmillan, Switzerland AG.
- N. H. Kenyon, M. K. Ivanov, A. M. Akhmetzhanov, and G. G. Akhmanov (eds.) (2002): Geological Processes in the Mediterranean and Black Seas and North East Atlantic, IOC Technical Series, no. 62.
- Pasquale De Micco (2014): The Prospect of Eastern Mediterranean Gas Production: An Alternative Energy Supplier for the EU?, Policy Department, Directorate-General for External Policies, Brussels.
- Richard Tomkins (May 11, 2015): Israel Buying German Corvettes, United Press International, available at: <https://www.upi.com/Defense-News/2015/05/11/Israel-buying-German-corvettes/4911431374716/>
- Roudi Baroudi (2020): Unlocking Peace and Prosperity: How to Resolve Maritime Border Disputes in the Eastern Mediterranean Sea?, A Report by the Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs (IFI), The American University of Beirut (AUB).
- Senem Aydın-Düzgıt, Daniela Huber, E. Fuat Keyman and Nathalie Tocci (2014): Introduction, In Senem Aydın-Düzgıt, Daniela Huber, Meltem Müftüler-Baç, E. Fuat Keyman, Jan Tasci and Nathalie Tocci (edr.), Global Turkey in Europe II Energy, Migration, Civil Society and Citizenship Issues in Turkey-EU Relations.
- Sergey Paltsev (2016): The Complicated Geopolitics of Renewable Energy, Bulletin of the Atomic Scientists.
- Seth J. Frantzman (May 6, 2017): Training with dolphins: The next generation of Israel's submarine fleet, The Jerusalem Post, available at: <https://www.jpost.com/Magazine/Training-with-dolphins-485605>

-
- **Simon Henderson (May 3, 2021): Benefitting from offshore natural gas reserves should be a win-win situation, but in this case the players may turn it into a zero-sum game, The Washington Institute for Near East Policy, Policy Analysis, PolicyWatch 3480, available at: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/lines-sea-israel-lebanon-maritime-border-dispute>**
 - **Sohbet Karbuz (2012): Natural Gas Resources in the Eastern Mediterranean: Challenges and Opportunities, IEMed Mediterranean Yearbook.**
 - **^Status of the United Nations Convention on the Law of the Sea, July 31, 2017, available at <https://www.un.org>**
 - **Stylianos A. Sotiriou (2020): Creating Norms Around the Eastern Mediterranean Energy Resources as a Necessary Means of Security, European Security, vol. 29, no. 2.**
 - **Suleiman Al-Khalidi (January 1, 2020): Jordan Gets First Natural Gas Supplies from Israel, REUTERS, available at: <https://www.reuters.com/article/jordan-israel-gas-idUSL8N2960Q9>**
 - **Tamás Kozma (13 April 2020): Turkey and the Geopolitics of Natural Gas in the Eastern Mediterranean, TRENDS Research & Advisory, available at: <https://trendsresearch.org/insight/turkey-and-the-geopolitics-of-natural-gas-in-the-eastern-mediterranean/>**
 - **Tanchum, Michael (2015): A New Equilibrium: The Republic of Cyprus, Israel and Turkey in the Eastern Mediterranean Strategic Architecture, Occasional Paper Series. Cyprus: PRIO Cyprus Centre and Friedrich-Ebert-Stiftung.**
 - **Thanos Dokos and Panayotis Tsakonas (2018): Promoting Collective Security Schemes in the Eastern Mediterranean, In Nimrod Goren, Thanos Dokos, Panayotis Tsakonas, Gabriel Mitchell, Ehud Eiran, and Muriel Asseburg, The Eastern Mediterranean: New Dynamics and Potential for Cooperation, European Institute of the Mediterranean, EUROMESCO Joint Policy Study, no. 8.**
 - **^The Eastern Mediterranean's New Great Game over Natural Gas," Stratfor Worldview, February 22, 2018, available at <https://worldview.stratfor.com>.**
 - **The Eastern Mediterranean-Red Sea Region: Stability Pillars and Threats, the Emirates Policy Center (EPC), July 6, 2021, available at: <https://epc.ae/topic/the-eastern-mediterranean-red-sea-region-stability-pillars-and-threats>.**
 - **The Odyssey: Greece's U-214 Submarine Order, Defense Industry Daily, January 15, 2019, available at:**
-



<https://www.defenseindustrydaily.com/greece-in-default-on-u-214-submarine-order-05801/>.

- The UN Refugee Agency (UNHCR), Syria Emergency, available at: <https://www.unhcr.org/syria-emergency.html>.
- Theodoros Tsakiris (2016): The Gifts of Aphrodite: The Need for Competitive Pragmatism in Cypriot Gas Strategy, In Angelos Giannakopoulos (edr.), Energy Cooperation and Security in the Eastern Mediterranean: A Seismic Shift towards Peace or Conflict?, The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, Tel Aviv University, Research Paper no. 8.
- Today's Special: Turkey Subs, Defense Industry Daily, January 23, 2015, available at: <https://www.defenseindustrydaily.com/todays-special-turkey-sub-rfi-02088/>.
- Turkey set to begin oil and gas drilling off Cyprus, REUTERS, February 21, 2019, available at: <https://www.reuters.com/article/turkey-cyprus-drilling/turkey-set-to-begin-oil-and-gas-drilling-off-cyprus-idUKL5N20G33R>.
- Turkey to build its own aircraft carriers – Erdogan, RT News, July 3, 2017, available at: <https://www.rt.com/news/395178-turkey-aircraft-carriers-erdogan/>.
- Turkish Information Note No. 2004/4739, United Nations, March 2, 2004, available at <https://www.un.org>
- United Nations Convention on the Law of the Sea of 10 December 1982, available at <https://www.un.org>
- Valeria Talbot (2020): Turkey's Struggle for Influence in the Eastern Mediterranean, In Giuseppe Dentice and Valeria Talbot, A Geopolitical Sea: The New Scramble for the Mediterranean, Italian Institute for International Political Studies (ISPI).
- Walid Fahmy (2020): The Conundrum of Delimitation of Maritime Boundaries in the Eastern Mediterranean: The Greece-Egypt Agreement in the Face of Turkey-Libya Agreement, Pro Justitia, vol. 3, pp. 110, 112. Also:
- Yaakov Lappin (July 19, 2015): Israel, Greece Sign Status of Forces Agreement, The Jerusalem Post, available at: <https://www.jpost.com/israel-news/israel-greece-sign-status-of-forces-agreement-409492>.
- Yaakov Lappin (May 11, 2015): Israel to purchase four navy patrol boats from Germany, The Jerusalem Post, available at:



<https://www.jpost.com/israel-news/israel-purchases-four-german-made-warships-to-help-protect-mediterranean-gas-rigs-402721>

- Zachary Paikin and Caroline Rose (2021): Turkey and the Eastern Mediterranean: Geopolitical Europe's Pathway to Strategic Autonomy?, Centre for European Policy Studies (CEPS), p. 1. Available at: <https://www.ceps.eu/ceps-publications/turkey-and-the-eastern-mediterranean/>
- Zekiye Nazlı Kansu (2020): An Assessment of Eastern Mediterranean Maritime Boundary Delimitation Agreement Between Turkey and Libya, Kara Harp Okulu Bilim Dergisi (Science Journal of Turkish Military Academy), vol. 30, no. 1.